

أطلس

الجزائر والعالم

تحرير النص

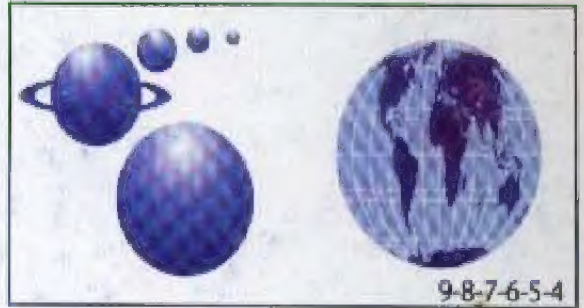
عصيم الخرائط والإشراف الفني

الأستاذ / الدكتور محمد الهادي لعروق

سمير بوريمة



طبعة جديدة مزينة ومنقحة



العلامات والرموز المستعملة في الخرائط

خرائط التوزيعات

المعادن

- ★ أورنيوم
- ملح
- فحم
- ◆ حديد
- ◆ رصاص
- ◆ زئبق
- ◆ منغنيز
- ◆ نحاس
- ◆ مسان
- ◆ كروم
- ◆ بوكسيت
- ◆ بوليمر

الطاقة

- أنابيب الغاز
- أنابيب في طور الإنجاز
- حقول غاز
- مناطق تكرير وتصدير الغاز
- أنابيب البترول
- حقول بترول
- مناطق تكرير وتصدير البترول

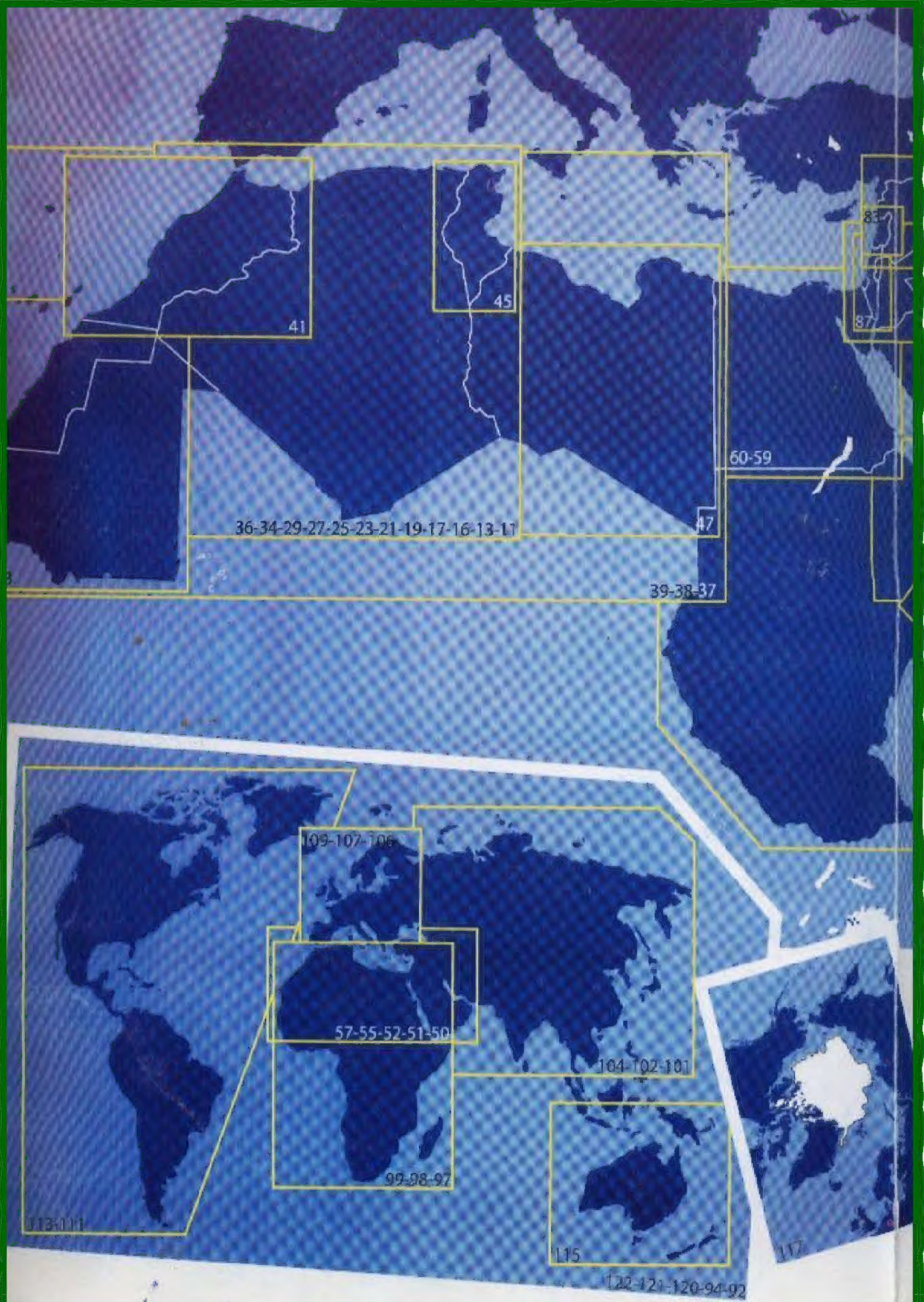
الزراعة

- موانئ الصيد
- مزارع
- زيتون
- نخيل
- كروم
- قهوة
- كاكاو
- قطن
- تبغ

الخرائط الطبيعية

- ▲ الارتفاعات
- نهر
- سبخة
- شطء مسبعة
- بحيرة
- حدود دولية
- عواصم الدول
- مدن كبرى
- مدن صغيرة
- طرق رئيسية
- طرق ثانوية
- طرق موسمية
- شبكة عادية
- شبكة ضخمة





المقدمة

تشكل الأطلس الجغرافية أداة من أدوات المعرفة العلمية والثقافية في العصر الحديث، فمع تسارع وتيرة التحولات السكانية والاقتصادية والاجتماعية التي يعرفها العالم المعاصر، تظهر الضرورة الملحة لإصدار الأطلس الجغرافية التي ترصد هذه التحولات، والتي تتحرى الدقة والتخصص، لتقديم المعلومات المناسبة لفهم سيورة الأحداث العالمية.

وتشرف دار الهدى بتقديم الطبعة الثانية من أطلس الجزائر والعالم، وهي نتاج عمل علمي مدقق وموثق، ومجهود تقني كبير تطلب تعبئة وسائط متعددة ومتنوعة، سواء من حيث جمع المادة العلمية أو من حيث تصميم الخرائط والأشكال والجداول الاحصائية، وتقديمها بشكل منهجي ومنطقي، وفق ما تتطلبه المناهج الحديثة المستعملة في تصميم الأطلس العالمية.

وموضوع الأطلس كما يظهر من عنوانه مخصص للجزائر والعالم، وهو من نوع الأطلس الشارحة التي تقوم بعرض خريطة ملحق بها شرحا لضمونها. وقد تم تفصيل محتوياته في تقسيم منهجي ومتمرج علميا على ثلاثة أقسام،خصص الأول للجزائر، وهو عمل فريد من نوعه وغير مسبوق بالنسبة للمكتبة الجزائرية والعربية، من حيث وفرة المعطيات والبيانات الحديثة والخرائط الإنشائية حول كل مناحي الحياة الاقتصادية والعمرائية والسكانية والبيئية، وهو بذلك يسد فراغا كبيرا في المعرفة العلمية والثقافية حول الجزائر.

أما القسم الثاني فهو مخصص للعالم العربي، ويضم خرائط متنوعة حيث خصصت لكل دولة عربية بطاقة فيه تشمل الخصائص الطبيعية وأهم المؤشرات والموارد الاقتصادية وخصائص السكان.

أما القسم الثالث والأخير، فمخصص لدراسة العالم سياسيا واقتصاديا وطبيغيا.

ويتهي الأطلس بفهارس للأعلام الجغرافية الواردة في الخرائط والشروح، وكشافات للدول مساحتها وعواصمها وعمليتها.

وقد تم الحرص في إنجاز هذا الأطلس على عناصر أساسية هي:

- الشمولية: أنه لم يهمل أي موضوع يعد حاليا في صدارة إهتمامات الباحثين والطلبة والشفين بالنسبة للجزائر والعالم، حيث

يتابع الأطلس أهم الأحداث والتطورات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي يعرفها العالم المعاصر، حيث تم

رصدتها على خرائط وشرحها في نصوص.

- الموضوعية: أنه أولى كل عنصر درسه نصيبا من الاهتمام، مثلا في خرائط ملحق بها شروح تناسب مع أهمية العنصر، كما

كانت درجة التفصيل في عنصر دون آخر بما يستلزمه المقام.

- الثراء العلمي: ويتعكس في العدد الهام للخرائط والشروح المصاحبة لها، وهي شروح تتضمن معلومات وبيانات موثقة من

مراجع ومصادر علمية ورسمية حديثة، كما تم الاهتمام بضبط المواقع والأعلام والتسميات وإناء الفهارس

والكشافات، بما يجعل من هذا الأطلس قاعدة معلومات ومصدرا علميا مرجعيا لمن يبحث في اقتصاد و عمران

ومجتمع الجزائر والعالم.

- استخدام التقنيات المتقدمة في تصميم الخرائط: حيث أدخلت في هذه الطبعة الثانية للأطلس تعديلات جوهرية من الناحية

التقنية والفنية وفي أسلوب الإخراج والتقديم، وذلك باستخدام الوسائط المعلوماتية المتخصصة والحديثة مثل نظام

logiciel adobe Illustrator et photoshop مما أضفى على الأطلس أداء فنيا متميزا وكفاءة تقنية في النواحي الإنشائية،

ترجم بمستوى رفيع في تانسق الألوان واختيار الرموز، وبمردود جيد من حيث الدقة وجودة الإخراج.

وخاتما يمكن القول بأن هذا الأطلس في طبعته الجديدة، يعد من أجود ما نشر من أطلس حديثة في الجزائر والعالم العربي، وأنه

يكل المقاييس العلمية والتقنية والفنية، بشكل إضافة علمية وثقافية متميزة للمكتبة الجزائرية والعربية، ومعلما بارزا في الإنجازات

العلمية لدار الهدى كانت تنتظرها المكتبة الجزائرية والعربية.

الشمس	ق
من الأرض	149.6 مليون كلم
عطارد (١)	ق
من الشمس	59.14 مليون كلم
عطارد (٢)	ق
من الأرض	4847 كلم
عطارد (٣)	ق
من الشمس	108.2 مليون كلم
عطارد (٤)	ق
من الأرض	12118 كلم
عطارد (٥)	ق
من الشمس	149.6 مليون كلم
عطارد (٦)	ق
من الأرض	12756 كلم
عطارد (٧)	ق
من الشمس	288.9 مليون كلم
عطارد (٨)	ق
من الأرض	6760 كلم
عطارد (٩)	ق
من الشمس	1432.0 مليون كلم
عطارد (١٠)	ق
من الأرض	120034 كلم
عطارد (١١)	ق
من الشمس	779.2 مليون كلم
عطارد (١٢)	ق
من الأرض	142739 كلم
عطارد (١٣)	ق
من الشمس	50760 مليون كلم
عطارد (١٤)	ق
من الأرض	4505.0 كلم
عطارد (١٥)	ق
من الشمس	48600 كلم
عطارد (١٦)	ق
من الأرض	6084.0 كلم
عطارد (١٧)	ق
من الشمس	4975 كلم

بلوتو

نبتون

أورانوس

زحل

المشتري

كوكبات

المريخ

الأرض

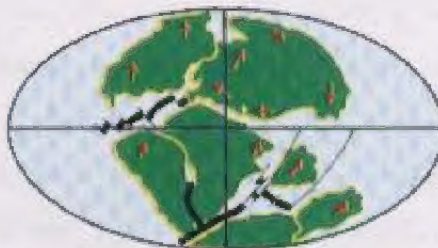
الزهرة

عطارد

الشمس

المجموعة الشمسية

م = المسافة الفاصلة بين الكوكب والشمس ق = قطر الكوكب الأمثالي بالكم

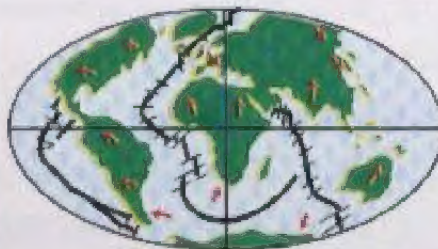


- قبل 135 مليون سنة -

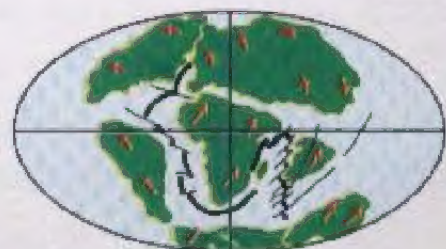


- قبل 225 مليون سنة -

تشكل الأرض



- الوضع الحالي -



- قبل 65 مليون سنة -

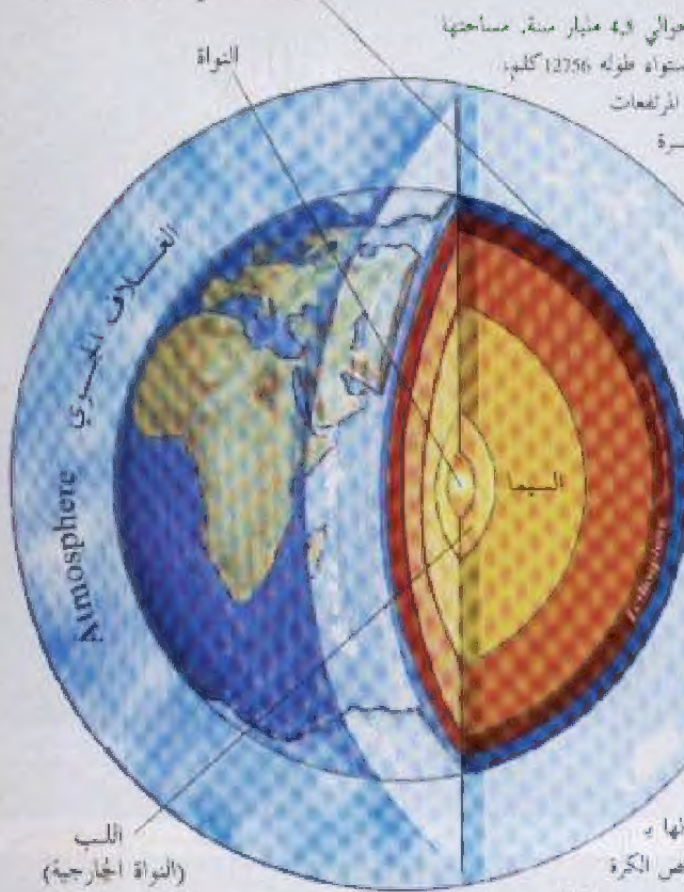
→ اتجاه الزحرجة
— انصداع
— منطقة إكسار



النيزك أو الشهاب



الأرض



الكرة الأرضية واحدة من أصغر كواكب النظام الشمسي، يقدر عمرها بحوالي 4.5 مليار سنة، مساحتها حوالي 510 مليون كلم²، وحجمها 1093 مليار كلم³، وقطرها عند خط الاستواء طوله 12756 كلم، ومحيطها حوالي 40 ألف كلم. سطحها غير مستو تضاريسه متنوعة، بين المرتفعات والمنخفضات، أعلى ارتفاع في إفريقيا 8848 م، وأدنى انخفاض في حفرة ماريان على عمق 11000 م.

يشكل سطح الكرة الأرضية نقطة التقاء بين ثلاثة عناصر أساسية للحياة، هي اليابسة أو الغلاف الصخري، والغلاف المائي الذي يغطي أكثر نسبة من سطحها، ويتكون من المحيطات والبحار، والغلاف الجوي الذي يحيط بالكرة الأرضية بسك يبلغ حوالي 1000 كلم في شكل كتلة غازية.

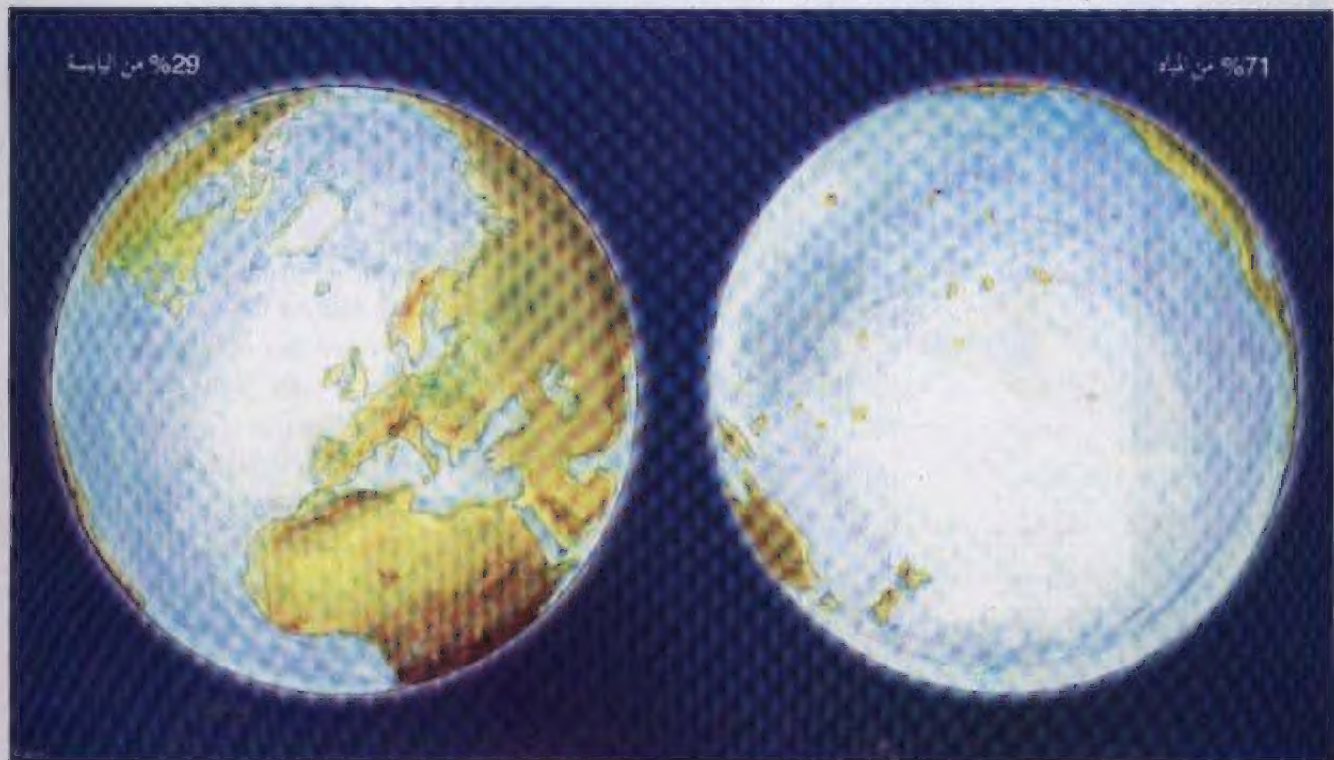
تتكون الأرض من ثلاث طبقات رئيسية هي:

1- القشرة الأرضية: وهي الغطاء الخارجي للأرض، متوسط سمكها 30 كلم، وهي قاعدة الغلاف الغازي المائي الحيوي. أهم مكوناتها سيليكات البوتاسيوم والألمنيوم والكالسيوم والحديد، وهي تقار بعدم التجانس، حيث قشرة القارات غنية بسيليكات الألومنيوم والبوتاسيوم وتسمى سيال، كثافتها بين 2.7 و 2.8، وقشرة المحيطات غنية بسيليكات الحديد والمغنيزيوم، وتسمى سيماء، وهي رخوة نسبياً، كثافتها بين 2.8 و 3.4.

2- اللب: ويتكون من مواد قاعدية أكاسيد السيليكون، يبلغ سمكها حوالي 2900 كلم، وكثافتها بين 4 و 6.

3- النواة: وتتكون من مواد ثقيلة شبه سائلة، من النيكل والحديد، ويرمز لها بـ NIF. كثافتها النوعية بين 6 و 12، وسمكها حوالي 3400 كلم. ومن خصائص الكرة الأرضية، للمغناطيسية الناتجة عن تواتها حيث تتفاعل الأرض كمغناطيس ضخم له قطبان، يجذبان القرب المغناطيسي للبوصلة، والقطبان المغناطيسيان لا ينطبقان مع القطبين الجغرافيين، حيث يوجد القطب المغناطيسي الشمالي حالياً في كندا، في حين يوجد القطب المغناطيسي الجنوبي بين أرض فكتوريا وأرض أدليا في القطب الجنوبي.

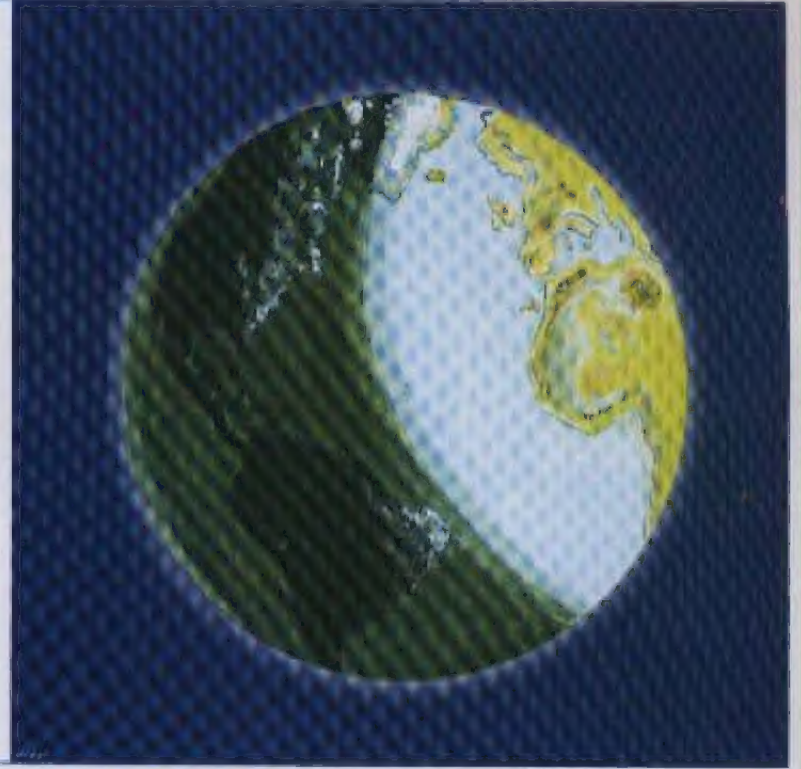
توزيع اليابسة والماء: تشكل المياه حوالي 71% من مساحة الأرض، وهو ما يعادل 340 مليون كلم³، في حين تغطي مساحة اليابسة 29% أي 150 مليون كلم³، أي 29% من مساحة الأرض، موزعة على القارات الخمس وبعض الجزر، ويختلف هذا التوزيع بين شمال وجنوب الكرة الأرضية، ففي شمال خط الاستواء تكثر اليابسة 29% المساحة، في حين تكثر 71% المساحة فقط في جنوب خط الاستواء حيث تنتشر أكبر المحيطات.



تعاقب الليل والنهار

تحدث ظاهرتا الليل والنهار نتيجة لدوران الأرض حول محورها، من الغرب باتجاه الشرق، في دورة كاملة تدوم 24 ساعة، وبما أن الأرض دائرية الشكل، فإن أشعة الشمس لا تفصل إلا لنصف الكرة الأرضية المواجه لها، يكون فيه النهار، بينما يكون النصف الآخر محتجباً عنها، يكون فيه الليل.

وبما أن محور دوران الأرض غير عمودي على مستوى فلكها، فإنه ينتج عن ذلك اختلاف في مدة الليل والنهار، بالابتعاد نحو الشمال أو الجنوب من خط الاستواء، وتكون المناطق الواقعة في خط الاستواء هي وحدها التي يتساوى فيها الليل والنهار.



كسوف الشمس

كسوف الشمس: ينشأ نتيجة لمرور القمر بين الشمس والأرض، فيحجبها عن الرّؤية، ويكون كسوف الشمس كلياً داخل الظل التام، وجزئياً خارجة.



▼ (أ) كسوف حلقي



▼ (ب) كسوف جزئي



(أ)



(ب)



خسوف القمر



▼ خسوف تام



▼ خسوف جزئي



خسوف القمر

خسوف القمر: يحدث عندما يحتجب القمر لدى توسط الأرض بينه وبين الشمس. ويأخذ خسوف القمر عدة أشكال؛ فيكون الخسوف كلياً عندما يوجد القمر كله داخل مخروط ظل الأرض، والشمس والأرض والقمر على خط مستقيم. ويكون الخسوف جزئياً عندما ينحرف القمر قليلاً عن مخروط ظل الأرض. إن خسوف القمر أطول مدة من كسوف الشمس، لأن مخروط ظل الأرض خلفها أطول في حالة الخسوف، في حين يكون مخروط ظل القمر قصيراً في حالة كسوف الشمس.

القمر

دوران القمر

القمر هو التابع الوحيد للأرض، وهو أصغر من الأرض بحوالي 50 مرة، يتحرك معها في دورتها حول الشمس، ويظهر من الأرض على عدة أشكال من الهلال إلى البدر، وذلك حسب موقعه بين الأرض والشمس.



دوران القمر حول الأرض

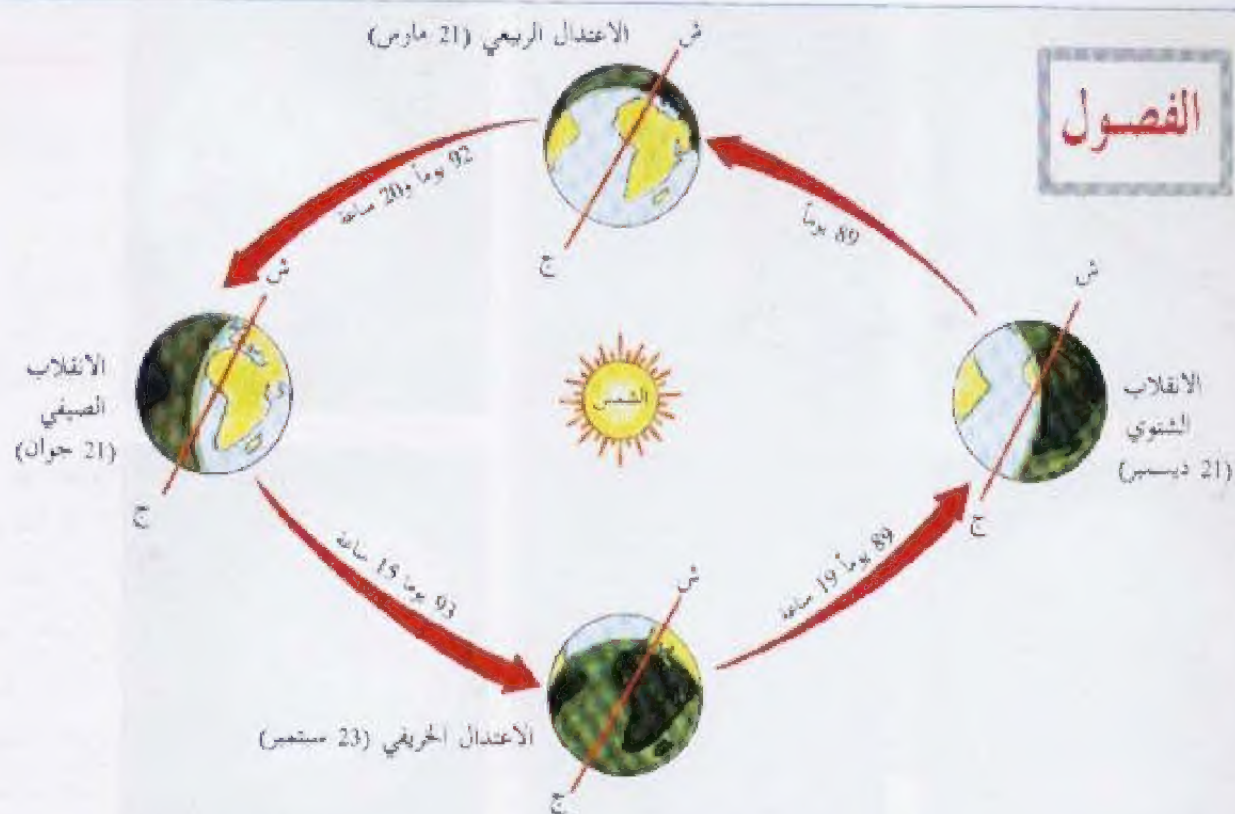


خصائصه:

- متوسط بعده عن الأرض: 384 400 كلم
- قطره: 3476 كلم
- مساحته: 36 450 000 كلم²
- حجمه: 22 مليار كلم³
- كتلته: 1/80 من كتلة الأرض
- سرعة دورانه: 3659 كلم/سا
- يتم دورته حول الأرض في 29 يوماً و12 ساعة و44 دقيقة و3 ثواني (مدة الشهر القمري)
- يتم دورته حول نفسه في 27 يوماً و8 ساعات



الفصول



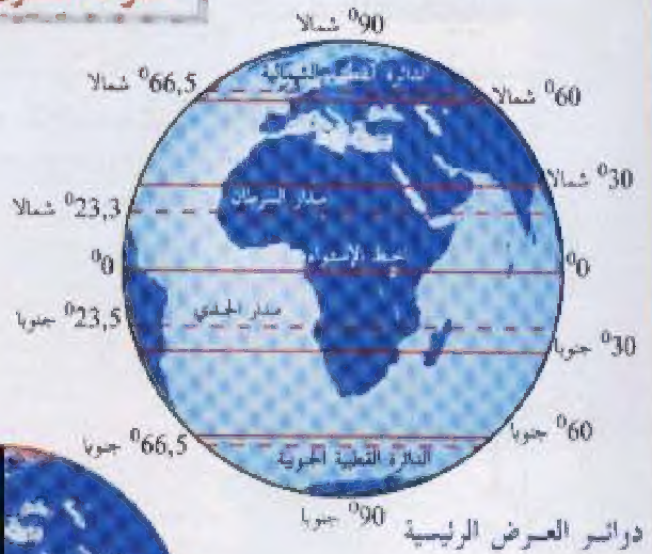
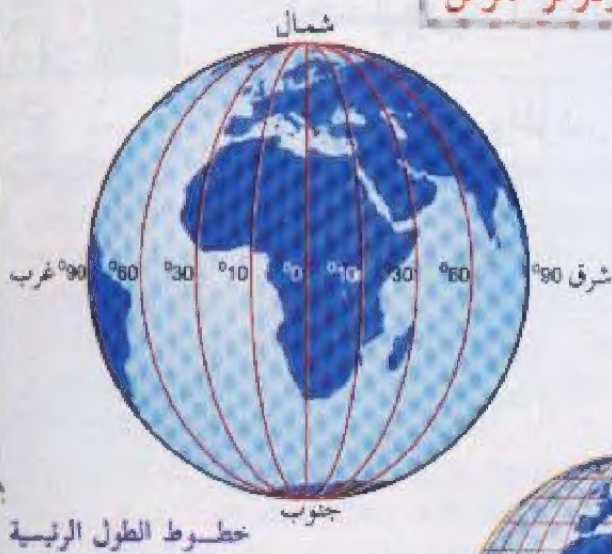
الانقلاب الشتوي (21 ديسمبر)



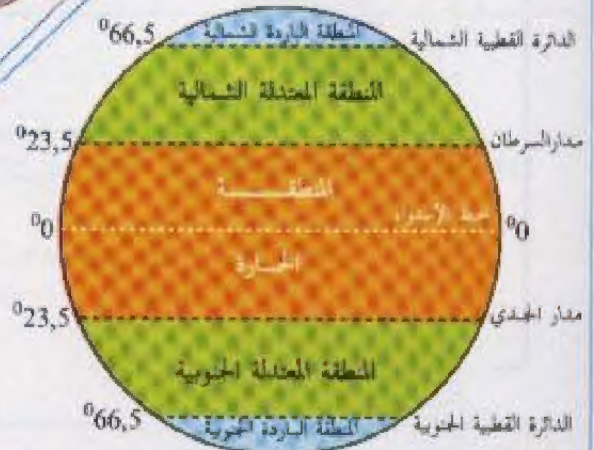
الانقلاب الصيفي (21 جوان)



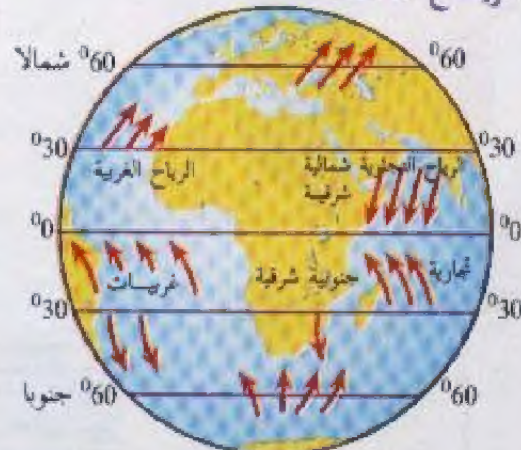
خطوط الطول ودوائر العرض



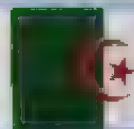
المناطق الحرارية الرئيسية



دورة الرياح العامة



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية



الواقع البشري والمؤشرات الاجتماعية والاقتصادية

السكان عام 2002: 31.07 مليون نسمة

عدد السكان عام 1997: 23 مليون نسمة

عدد السكان عام 1994: 20.723.41 مليون نسمة

الكثافة العامة عام 97: 9.6 ن/كلم عام 98: 12.2 ن/كلم عام 2000: 13.2 ن/كلم

معدل النمو السنوي: بين 77-87: 3.08% بين 87-98: 3.8% بين 98-2000: 3.8%

الخصوبة عام 2000: 3.4

أمل الحياة عند الولادة: إناث: 70 سنة ذكور: 68 سنة

وفيات الأشغال لكل 1000 مولود: عام 64: 44 لكل 1000 مولود عام 1999

نسبة الأمية: عام 1994: 34.6% عام 98: 21.9% عام 77: 43.6% عام 87: 34.5% عام 98

نسبة التخصير: عام 67: 49.6% عام 87: 58% عام 98

نسبة البطالة: عام 87: 21.3% عام 98: 21.3%

توزيع العمالة على فروع النشاط الاقتصادي عام 98

فلاحة: 16% صناعة: 24% خدمات: 60%

متوسط عدد أفراد الأسرة: 6.56 - معدل إشغال المسكن: 1.15 عام 1998

المؤشرات الاجتماعية عام 2000

عدد المستشفيات: 417

عدد أسرة المستشفيات: 52.000

متوسط عدد أسرة المستشفيات لكل 1000 نسمة: 1.96 سرير

عدد الأطباء: 17760

التغطية الصحية: 1.04 طبيب لكل 1000 نسمة

نسبة السكان الذين يحصلون على خدمات صحية: 90%

عدد الطلبة في كل مستويات التعليم: 7.8 ملايين أساسي وثانوي وفي التعليم العالي: 900 ألف طالب

المعدل العام للتدريس في كل أطوار التعليم: 69% إناث: 64% - ذكور: 71%

نسبة السكان المرتبطين بشبكات مياه الشرب: 71%

نسبة السكان المرتبطين بالغاز الطبيعي: 30%

نسبة السكان المرتبطين بشبكات الصرف الصحي: 66%

نسبة السكان المرتبطين بشبكات الكهرباء: 85%

متوسط عدد خطوط الهاتف لكل 1000 نسمة: 53 هاتف عمومي / 1.7 هاتف نقال / 1.0 كمبيوتر

مؤشر التنمية البشرية: 0.683 (الترتبة 107 من أصل 174 دولة)

المؤشرات الاقتصادية:

النتاج المحلي الإجمالي: 54 مليار دولار عام 90: 42.3 مليار دولار عام 91

النتاج المحلي الفردي: 2130 دولار عام 90: 1550 دولار عام 98

حجم المديونية الخارجية عام 96: 34.5 مليار دولار عام 99: 28.3 مليار دولار

نسبة النمو الاقتصادي 1995: 3.9% - 2000: 3.5%

مساهمة فروع النشاط الاقتصادي في الناتج المحلي الداخلي:

12% فلاحة، 20% صناعة، 25% قطاع خدمات، 43% خدمات

نسبة التضخم عام 1996: 18% - نسبة التضخم عام 2000: 02%

الصادرات 1991: 11.7 مليار دولار الواردات 1991: 09 مليار دولار

الصادرات عام 96: 12.6 مليار دولار (مخروقات: 993.5)

الواردات عام 96: 09.09 مليار دولار

التركيب العمري للسكان

الفترة العمومية	عام 87	عام 98
أقل من 20 سنة	54.8%	48%
20-60 سنة	37.4%	35.4%
+ 60 سنة	5.8%	16.6%

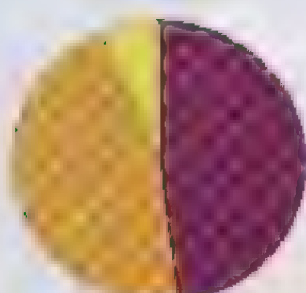


التركيب العمري للسكان لعام 1987

أقل من 20 سنة

20-60 سنة

+ 60 سنة



التركيب العمري للسكان لعام 1998

أقل من 20 سنة

20-60 سنة

+ 60 سنة

الموقع

تقع الجزائر في وسط شمال غرب القارة الإفريقية، بين خطي طول 9° غرب غرنيش، و12° شرقاً، وبين دائرتي عرض 19° و37° شمالاً، مساحتها 2381741 كلم²، يبلغ امتدادها الشمالي الجنوبي 1900 كلم، أما امتدادها الشرقي الغربي، فيتراوح ما بين 1200 كلم على خط الساحل، و1800 كلم على خط تيلوف غدامس وتبعد بالجزائر عدة دول، بسبب اتساع مساحتها، فمن الشرق: تحده تونس على طول 965 كلم، وليبيا بـ 982 كلم، ومن الغرب المملكة المغربية بـ 1559 كلم، والصحراء العربية بـ 42 كلم، ومن الجنوب: البحر بـ 956 كلم، ومالي بـ 1376 كلم، وموريتانيا بـ 463 كلم، ومن الشمال البحر المتوسط ساحل طوله 1201 كلم.

توقع الجغرافيون أهمية استراتيجية وخصائص حيوية تجمع بين ميزات تافرة، استراتيجيتها من موقعها المتوسط في خريطة العالم القديم، فهي حوض اتصال، ومحور التقاء بين أوروبا وإفريقيا، وبين الشرق الغربي والشرق الأوسط، وعمراً حيواناً للعديد من طرق الاتصال العالمية، براً وبحراً وجواً. فهي النافذة الجزائرية والإقليمية، يتميز موقع الجزائر بأبعادها الخاصة والميزة على الصعيد العالمي، فالبعد الأول هو بُعد الهوية والاعتماد بمحوريةها الخارجي، حيث تمثل الجزائر قلب شرقي المغرب العربي الكبير، ومركزه الاقتصادي والبشري، وهي كذلك المنفذ الطبيعي بين الشرق الأوسط وإفريقيا، والموقع لمعبر الإسلاميين، وهو معبر الانتماء لمعاصرة الحضارة الإسلامية التي صاغت شخصية الجزائر اندماجية والحضارية وسجلت منها رافداً لتواصل والإثراء مع العالم العربي الإسلامي.

وبالبعد الثاني هو بُعد التفاعلات الاقتصادية والعلاقات الحضارية والشرقية، وتتميز بمحورين. الأول: المتوسطي: حيث كانت الجزائر على مر التاريخ جزءاً من الحضارات العظيمة الممتدة في الشطآن، وهي امتدت لتعطي أجزاء شاسعة من أراضيها، ولا زالت حاليًا تستفيد من وفرة المزايا الاقتصادية والاستراتيجية ثقلية البحر المتوسط، وأبعد أهم معبر الرئيسة للتبادل الدولي وأنشطة الحساسة في السياسة العالمية. وينسج هذا البعد الاستراتيجي في موقع الجزائر ليشمل أوروبا ويحل محلها، لأن المتوسط تاريخيًا كان دائماً عامل ربط وتواصل حركي اقتصادي وإنساني مع أوروبا، وقد دعم هذا البعد حديثاً بفضل ربط مناطق الاستهلاك الرئيسة في أوروبا، بمحور الممر الطبيعي الجزائري، عبر ألبورج، بقطعة البحر المتوسط عبر تونس وإيطاليا، وجزر المغرب وإسبانيا.

والثاني: الممر الإفريقي، حيث يعمل توغل الجزائر داخل حوض إفريقيا، حتى ربط شمالها بمحطة الساحل الإفريقي، وعلى وجه وسائل الاتصال والربط مع دول الجوار الإفريقي، ولزادت فعالية هذا الممر بعد إنجاز

طريق الوحدة الإفريقية، الذي فتح موانئ المتوسط غنى هذه الدول، ونشط العلاقات البشرية التاريخية والبيانات التجارية التقليدية القائمة. وتشكل محصلة هذه الأبعاد إلى جانب الدور الريادي للجزائر على رأس العالم الثامن، في الجانب السياسي والاقتصادي، أهم المعالم المتحركة في تكوين الشخصية الجزائرية للجزائر، وفي تحديد وزنها الإقليمي والدولي.

■ الجزائر الطبيعية

يتميز سطح الجزائر بمناخين طبيعيين، متميزين ومختلفين من حيث المناخات التضاريسية والتركيب الجيولوجي، والنبات، والانتشار السكاني، والتركز الاقتصادي:

- **المنطق الشمالي:** ومساحته نحو 400 ألف كلم²، يعلو عليه الطابع الجبلي، في سلسلتين متوازيتين: الأطلس الغلي والأطلس الصحراوي، اللذين يحصران بينهما منطقة خصبة واسعة. هذه المرتفعات حديثة التشكل، غير مستقرة، تشكيلاتها تعود للزمن الثاني والثالث، ماعنها متوسطي، والمغارة التبايني كثيف، والزراعة واسعة، ويركز في هذا النطاق 90% من جملة سكان الجزائر بكثافة متوسطة: 40 نسمة/كلم²، وتنتشر فيها أهم المدن والقرى والمناطق الصناعية وشبكات السكة الحديدية.

- **المنطق الجنوبي:** ومساحته نحو 2 مليون كلم²، وهو عبارة عن فاعلة صحراوية قديمة تعود إلى ما قبل التاريخ، وتتميز بصحرته الهائلة، باستثناء المنخفضات الشرقية، مراح حاد، والمغارة لاتي محدود، والاستقرار السكاني يقتصر على الواحات وبعض مناطق استغلال البترول والمغارة بكثافة سكانية: 1 نسمة/كلم²، ويحتوي هذا النطاق على أهم الثروات الباطنية في الجزائر.

وتنقسم الجزائر إلى الأقاليم الطبيعية التالية:

- **الساحل:** ويشغل هذا الأقليم شريطاً محدوداً، يتكون من شواطئ صحرية صلبة، حيث تغل الجبال مباشرة على البحر، لتعطي المنخفضة الصحيرية التي ساعدت على ظهور الحفان والموازي، مثل وهران، وأريزو، والجزائر، وبنعدي، وسكنكند، وعدية وإلى جانبها رؤوس صحرة ممتدة داخل البحر، مثل رؤوس: منوبة، وفانكون، وكروند، وكفالو.

- **الأطلس التلي:** ويمتد على شكل مجموعة من السلاسل الجبلية المتوازية الحديثة الكون، باتجاه جنوب شرق، وشمال شرق، وتتميز بها جبالاً صلبة ساحلية ضيقة، أشهرها سهول: وهران، وتلمسان، وسهول فاعلية مرتفعة واسعة نسبياً في أحواض الأنهار والأودية وسفوح الجبال أشهرها سهول: تلمسان، وسندي بلعاس، والسرور، وفستيفية.

وتتعد جبال هذا الإقليم من مرتفعات تلمسان على حدود المغرب، حتى جبال موزي أهراس عند حدود

تونس شرقاً، والأطلس التلي أكثر ارتفاعاً واتساعاً في الشرق منه في الغرب، وأعلى ارتفاع له في جبال الحريرة، عند قمة لآلة حديجة: 2308م.

- **الهضاب العليا:** وتمتد على شكل حزام عرضي من الأراضي، يتراوح عرضها ما بين 900 و1000م، وهي أكثر ارتفاعاً في الشرق، حيث تأسس أحياناً طابع الجبل، وبها العديد من المنخفضات: أهمها: سطيف، وعين البيضاء، وتيسة، والأحواض المغلقة ذات التصريف الداخلي، حيث تنتشر المساحات والشلوط، وأهمها الشط الشرقي، وشهد الحصة.

ويشكل الأراضي التضاريسية المتمثل في جبل الحصة، الحد الفاصل بين الهضاب الشرقية والهضاب الغربية، كما تنفي مسمة الأطلس الغلي مع سلسلة الأطلس الصحراوي عند جبال الأوراس، في شكل عقدة حالية متميزة.

يشكل هذا الإقليم أهم مناطق زراعة الحبوب في الجزائر منذ القدم، وقد شكل على مر التاريخ، وتحت الاحتلال الفرنسي للجزائر، المصبو العقري للمحور الجزائري، وأهم مناطق الاقتصادية والسكانية.

- **الأطلس الصحراوي:** وهو عبارة عن منظومة جبلية، طولها 700 كلم، من فاصح غرباً حتى إقليم الزاب شرقاً، باتجاه جنوب غرب، وتغل بتوقعها وارتفاعها، حدّاً طبعياً انتقائياً بين الشمال والجنوب، وحاجراً في وجه رمال الصحراء وتضم هذه المنظومة الجنية مرتفعات عديدة شبه متوالية، تتخللها تودت وغوازي ودروب، وتسلطها الأودية للحدود نحو الصحراء، كما تشكل ممرات طبيعية للبيكات المتواصلات بين الصحراء وشمال الجزائر، فلوحتها الجنية شديدة الانحدار بسبب تضيق التي تعطلها عن القاعدة الصحراوية القديمة، خلافاً للمرح الشمالية التي هي أقل انحداراً، أهم تشكيلاتها: جبال القصور، وبها قبة سيدي عيسى 2231م، وجبال عمور، وأولاد بيل، والحضنة، وجبال الأوراس، حيث قمة تاشلي: 2380م، وجبال التندسة.

- **الصحراء:** وهي إقليم شاسع، أغلب تكويناته صحور قديمة بركانية، تمتاز بالتراب والانسداد، وأهم التشكيلات التضاريسية للصحراء هي:

- **مناطق المنخفضات:** في الشمال الشرقي، حيث منخفض منيع (32 م) تحت مستوى سطح البحر، وتنتشر هنا أهم واحات الجزائر: في وادي ربي، ووادي سوف والرياح.

- **مناطق الهضاب الصحيرية:** ويحتل مناطق وسط الصحراء، أهمها: عضة تدمابت: 836 متر فوق سطح البحر، وحمامة تيزهرت قرب الحدود الليبية، وحمامة النوازع غرب تيسوف. هذا النطاق تكويناته صلبة، تنطويها صحور جيرية رملية، على شكل صفائح طبقية تسمى الحصاد

الجزائر جيولوجيا



الزمن الثالث
 بوجي
 الأشكال الأخيرة للقارات
 بالبرونز
 الزمن الرابع
 رسال
 كتال رسنة

الزمن الثاني
 تريفاسمي
 صخور لافوية غير محدودة
 جوراسي

الزمن الأول
 ثرمي - الكاربوني - الديفوني
 السورتي - الأردومشي - الكمبري
 ما قبل الكمبري
 صخور لافوية باطنية
 صخور بركانية

مساحة 1:500,000

0 100 200 كم

■ الجزائر جيولوجيا.

- نطاق المرتفعات في الجنوب الغربي للصحراء في منطقة التاسيلي ناجر، أغلب تكويناته الجبلية ناتجة عن اضطرابات بركانية، لا تزال فوهاتنا بارزة، وهي شاهقة الارتفاع: 2254م، مقطعة بها وادي جرات الذي يشكل معلما أثريا عالميا، حيث رسوم التاسيلي القديمة. وفي منطقة الهلار الشامية، حوالي 0,5 مليون كلم²، المكونة من الصخور البركانية، أعلى قمة هي كتلة الأناكورة شمال تامراست، هي تاهات: 2918 م، وهي أعلى ارتفاع في الجزائر.

- نطاق الرمال، وهو عبارة عن سهول تحتية، تغطيها الرمال، تشمل أكبر أجزاء الصحراء. ولعمري أشكاليها:

الرق، وهو سهل صخري يغطي بعضه بعض، أو أحواض منخفضة مملؤها السيول الجارفة بالرواسب الصخرية، وهي صالحة للحركة، حيث تشكل مسارات المهدد من الطرق الصحراوية.

والغرق، وهو سطح واسع الأطراف تغطيه كثبان رملية، يتراوح ارتفاعها ما بين 260 و500م، وتنتشر بكثافة في الشرق، حيث الغرق الشرقي، الممتد من الحدود التونسية، حتى المنخفض الذي يفصل تادمايت وتلميم، وفي الغرب حيث الغرق الغربي، الممتد ما بين بني عباس والمسيحة، إضافة إلى غرق لشايف ولقندي.

لوزيع المساحة والسكان على النطاقات الطبيعية في الجزائر

النطاقات الطبيعية	المساحة	السكان	الكثافة
	عام 1987	عام 1996	
الصحراء	414	10	24
السهول	199	25	125
الجبال	87	10	113

تنقسم الجزائر من الناحية الجيولوجية إلى إقليمين: لأول شمالي والثاني جنوبي، وذلك بسبب اختلاف التطورات والأحداث الجيولوجية التي مرت بكل إقليم. وتتصل بينهما سلسلة الأطلس الصحراوي التي تشكل حينا طبيعيا بين أقدم وأحدث التكوينات الجيولوجية في الجزائر. فالصحراء في الجنوب قاعدة قارية قديمة، تظهر بها تكوينات قديمة تعود للزمن الأركي، في حيث تنتشر في الإقليم الشمالي تكوينات أحدث، تعود إلى الزمن الأول وما بعده، كما أنها أكثر امتزاجا وتنوعا، بسبب فعالية التآكل، وشدة الحركات التآكلية والبيانية، التي تمت في الزمن الثالث وبداية الزمن الرابع.

- الجزائر الشمالية: تتخذ رسم المساحات الأولى لتوزيع الجيولوجي شمال الجزائر منذ الزمن الأول، مبتدئا في تكوينات الرواسب القديمة، في صحور الشيبات السيلوري والبرونز البرمي، المنتشرة خاصة في الهضاب العليا الغربية، في سحلف، وجبال زكار، وفي شندو، والأطلس التليدي، إضافة إلى صحور الشيبات والباس في الهضاب العليا الوسطى، وفي بلاد القبائل، والمنطقة الساحلية بين جيجل وعانة، وفي عدة مناطق في إقليم تاساس.

وفي الزمن الثاني، بصورة الثلاثة الأساسية ظهرت تكوينات الترياسي على مساحة محدودة في جبل شطابة قرب قسنطينة، وفي أطراف الأطلس الصحراوي، خاصة في جبال القصور وعصور، وفي الهضاب العليا الوهرانية، واجففة، والوطاية، والسطوة، حيث تتركز أهم مناجم المنع في الجزائر. أما تكوينات الجوراسي فتنتشر على طول الجبال الساحلية من الحدود الغربية حتى جبال القلي، وهي صحور حرة في معظم الحالات، إضافة إلى بعض المناطق في صعيد وفرندة وتلمسان والبايور. وأما تكوينات الكرتاسي، وهي عبارة عن صحور رملية وحصى، فتنتد من حدود المغرب حتى بوسعادة، إضافة إلى الصحور الجبلية والعلوية التي تشكل جبال الأطلس الغلي.

وفي الزمن الثالث، بدأت الصورة الجيولوجية لشمال الجزائر، تأخذ شكلها الحالي، وأهم تكوينات هذا العصر تعود للتوابع، حيث تكوينات التياوسين الجبلية السيليكية المنتشرة شرق وادي تامة في منطقة وهران، وسيدي بلعاس، ومسكرا، وسورج، وسيدي عيسى، وجبال الحفصة، وفي بعض مناطق سطيف وقسنطينة وتبسة.

وجبال العتيق، وهذه التكوينات تحتوي على أهم مناجم الفوسفات في الجزائر، واستناداتها في تونس. أما تكوينات الأيوسون، وهي صحور طينية وحصى، فتنتشر في منطقة برج بوعريريج. وأخيرا تكوينات الأوليوسون، وهي تكوينات قارية من صحور الكونفولوم، وتوجد في حوض الهرة، وهضاب للديف، وبني سليمان، وجبال لأوراس.

وأما تكوينات عصر البوجين، رسم لتكوينات الأيوسون، من الكونفولومرا لساحلية، ولتاتل اطلبي، فتنتشر في منطقة وهران، وجبال الطهرة، وتيس، وشرق حوض الشلف، والمحواف الشمالية لهضبة للديف، وفي وسط الأطلس التليجي، وبلاد القبائل جنوب جبال البيان، وقرب البرواقة، وفي الجنوب بين جبال الوستريس وجبال التيطري، وسيدي عيسى. وتكوينات البلايوسون من الصحور العبية أو الرملية أو الجيرية، تنتشر في منخفض سطيف وغرب منخفض الحفصة.

وفي الزمن الرابع امتدت التبدلات الجيولوجية، لتغطي تكوينات هذا الزمن، أكبر أجزاء الجزائر الشمالية، فرواسها تحت منخفضات الهضاب العليا، والسهول الساحلية كلها، كما تنتشر هذه التكوينات على طول الأودية، في شكل أحزمة طينية، وهي تكوينات قديمة في أعلاها، حملتها مياه الأودية والسيول، ورستها حيث السهول والمنخفضات.

- للصحراء: وهي جزء من القاعدة الإفريقية الكبرى، تغطي سديتها البريكاميرية للفلورة تكوينات قديمة تعود للزمن الأركي، مؤلفة بشكل أساسي من الغرانيت، والنايس، وصخور متحولة، وأخرى رسوبية وغير رسوبية.

والصحراء إقليم منخفض، لأنه عبارة عن حوض واسع، تتخلله منخفضات بركانية، أهمها: منخفض شمال شرق الصحراء وتحمل به كل جبلية كبيرة، هي جبال الأطلس الصحراوي شمالا، وكتلة الهقار جنوبا، ويمتاز بمساحة تشكيلاته الصخرية، وبسيطرة الأراضي المنخفضة التي تغطي القاعدة الحديثة بتشكيلاتها الصخرية والجبلية والتفادية، والكتبان الرملية ثم المنخفض الصحراوي الغربي الذي تغطي التوضعات اقارية الرباعية، وهو بدوره بحر للكتبان الرملية، وتنفصل بين المنخفضين سلسلة من الصدوع.

■ الجبال والأمطار

للأمطار أهمية خاصة في الجزائر، لأنها المصدر الأساسي لتزويد كل أشكال الثروة المائية بالمياه، كما أنها تلعب دوراً مهماً في الاقتصاد الفلاحي، لأن الزراعة مرتبطة بسقوط المطر، ولأن المناطق المروية محدودة.

ويوضح توزيع المطر في الجزائر، الخصائص العامة التالية:

- في شمال البلاد تطلق المطر الشتوي: تنزل 273 كميات المطر في الشهور الأربعة للشتاء، ونسبها الرياح الغربية والشمالية الغربية الناجمة عن الجبهات الجوية القادمة من شمال المحيط الأطلسي وللمزيدة فوق البحر المتوسط، حيث تزداد ضالفة هذه الجبهات شتاءً بسبب شدة البرد. وتبلغ كميات المطر أعلى قيمها على الساحل، حيث تزيد عن 1000 ملم/سنة، خاصة في مرتفعات الأطلس التي تؤدي دوراً واضحاً في تركيز المطر بهذه المنطقة، لأن اصطدام الرياح المحملة بالرطوبة بها يساعد على تكاثف بخار الماء وسقوط الأمطار بغزارة. وتقل كمية الأمطار فيما وراء الأطلس اتلي، ابتداء من سلوحها الجنوبية، حيث تنحني كميتها إلى ما بين 200 و400 ملم/سنة، وهي تسقط خلال فصلي الربيع والخريف أساساً.

- في الصحراء: يسيطر الجفاف على مدار العام، وتقل كمية المطر عن 200 ملم/سنة، ولذلك بسبب وقوعها في المنطقة فوق المدارية، وأن تراكم تيارات الرياح القادمة من خط الاستواء مشكلة متصلة ضغط مرتفع، ومصدراً للرياح التجارية التي تهب من الصحراء وهي رياح جافة لا رطوبة فيها.

وتنزل أهم كميات المطر على الهوامش الشمالية للصحراء بسبب تسلسل الرياح الغربية والشمالية الغربية في الشتاء، والتي تحتفظ بنسبة محدودة من الرطوبة بعد أن تفرغ حمولتها في المنطقة الشمالية.

وفي جنوب شرق الصحراء يمدد نظام المطر الصيفي لأرتباطها بالمنطقة المدارية. وأهم ما يميز نظام المطر في الجزائر:

- إنها تقل من الشمال إلى الجنوب، لأن الرياح الغربية والشمالية الغربية، تصعد من الأطلس اتلي الذي يشكل حاجزاً للمطر، حيث تفرغ أكبر جزء من حمولتها، ولا تصل منها إلا كميات قليلة للمناطق الداخلية.

- إنها تقل من الشرق إلى الغرب، حيث تقسم الجزائر إلى جزء رطب في الشرق وخاصة في الشمال الشرقي، وجزء جاف في الغرب، وخاصة في الجنوب الغربي والسبب في ذلك، أن الرياح المسيطرة على غرب الجزائر تصعد بالمحيط الهلي في غرب وجنوب شرق إسبانيا وشمال المغرب، أن تفرغ حمولتها قبل وصولها إلى الغرب الجزائري بحمولة ضعيفة.

■ الحرارة والرياح

الحرارة: يكثر توزيع الحرارة في الجزائر بمعدل القرب والبعد عن البحر، وبالطبيعة السهلة والجبلية التي تغير بشدة من خصائص التوزيع الحراري. فالإقليم الساحلي أظلم حرارة من باقي أقاليم الجزائر، بسبب التأثيرات البحرية للمنطقة.

ويتميز توزيع الحرارة في فصل الشتاء بالانخفاض التدريجي كلما ابتعدنا عن الساحل، حيث تتراوح موجات الحرارة في شهر جانفي ما بين 10° و 12° على الساحل، و 4° في الهضاب العليا.

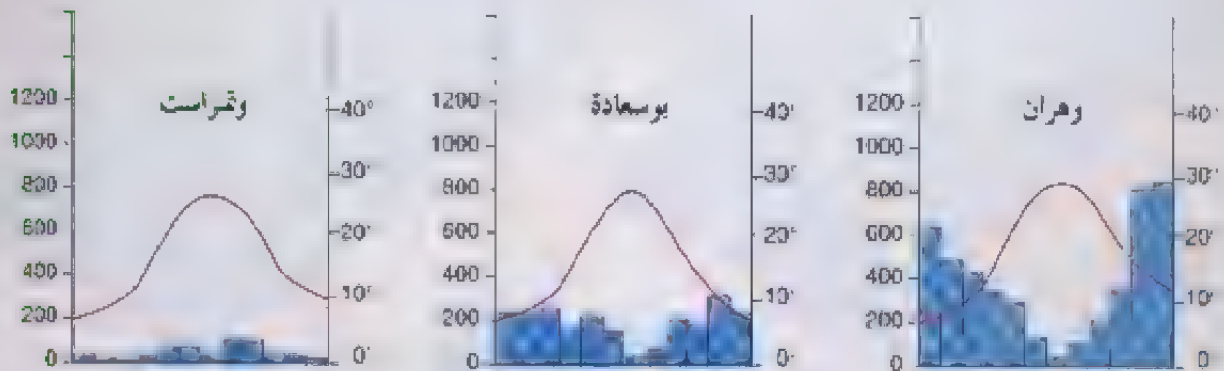
وفي الصيف، فصل الارتفاع الحراري، يكون القسم الشمالي معتدلاً نسبياً بفارق حراري يقل عن 18°، والقسم الداخلي حاراً بفارق حراري يزيد عن 18°، حيث يكون الاتجاه العام تزايد لارتفاع درجة الحرارة من الساحل باتجاه المناطق الداخلية، إذ تتراوح ما بين 20° في أوت على الساحل، و 26° في الهضاب، وإلى أكثر من 30° في الصحراء.

- الرياح: تخضع الجزائر لمناطق الضغط الجوي شحكة في منطقة البحر المتوسط، وهي منطقة الضغط المرتفع فوق مدار السرطان، وخاصة الضغط المرتفع الأوروري في شمال الأطلسي، وهو الذي يحدد نظام الرياح في المتوسط وغرب أوروبا.

ففي فصل الشتاء يتكون فوق شمال إفريقيا ضغط مرتفع يتصل بالضغط المرتفع الأوروري والضغط المرتفع الآسيوي، في حين يكون الضغط فوق مياه البحر المتوسط منخفضاً بالنسبة للضغط فوق اليابسة المحيطة به. وهذا ما يحدد نظام هبوب الرياح على الجزائر في هذا الفصل، حيث تخرج من المرتفع الأوروري رياح شمالية غربية رطبة ومعتدلة تسيطر على المناطق الشمالية، في حين تكون غربية وشمالية طرية على الهضاب وشمالية على حوض الصحراء الشمالية.

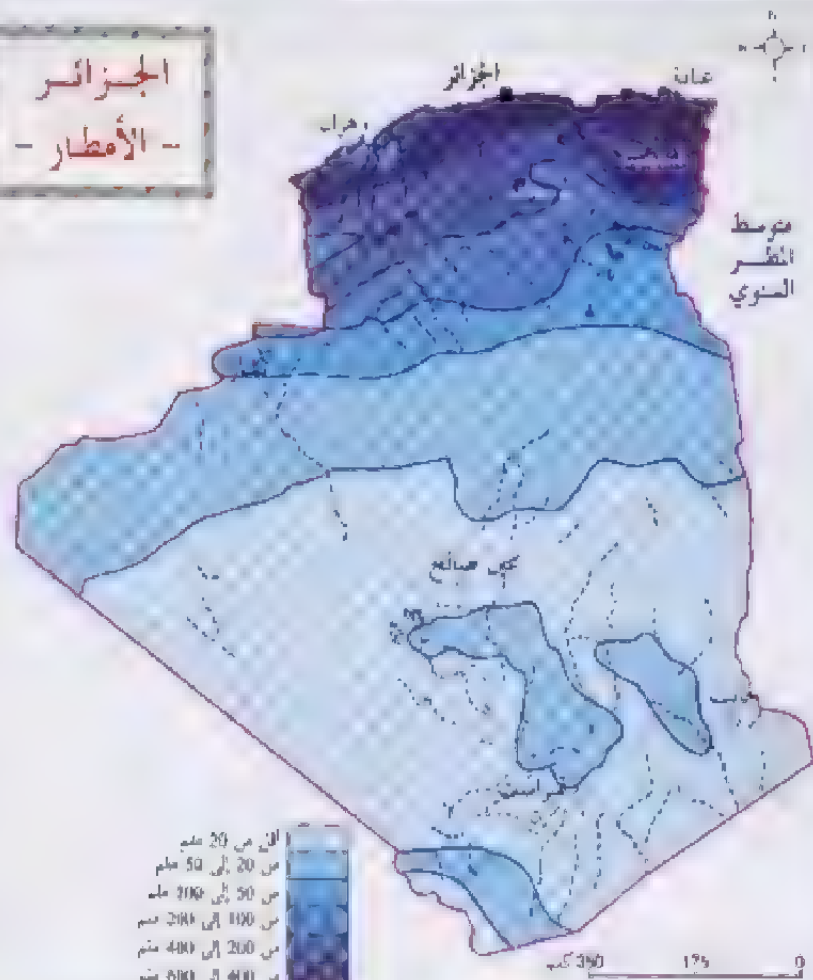
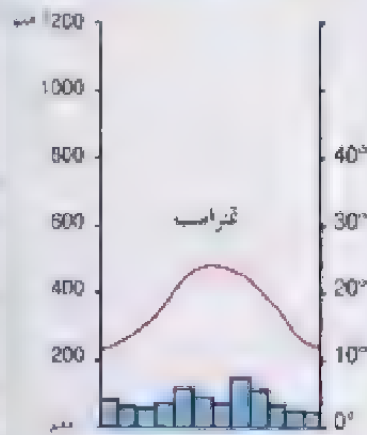
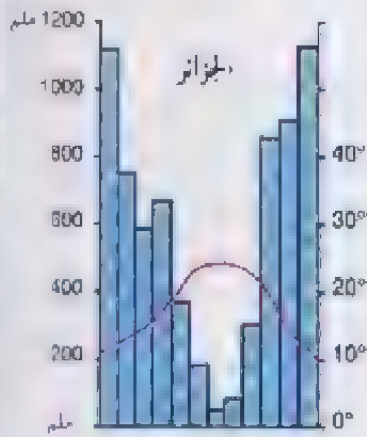
أما الصحراء فهب عليها رياح سائدة من المنطقة الاستوائية، تكون رطبة نسبياً باتجاه جنوب غرب وشمال شرق.

وفي فصل الصيف يتكون فوق شمال إفريقيا نطاق من الضغط المنخفض، يتصل في شرقه بالضغط المنخفض الآسيوي وفي جنوبه بالضغط المنخفض الأوروري، مما يحدد نظام هبوب الرياح على الجزائر في هذا الفصل، حيث تسود الرياح القارية القادمة من الصحراء وهي رياح جافة وحارة، ومحملة بالأكزيرة، تسمى السيروكو ويصل مدى تأثيرها حتى جنوب إيطاليا وفرنسا، في حين تتعرض الصحراء لهبوب رياح جنوبية شرقية وشمالية غربية ساخنة رطبة، مشبعة ببخار الماء تسبب في سقوط المطر على منطقة الهضار.



متوسطات الحرارة والأمطار في محطات وهران، بوسعادة وتقراست

الجزائر - الأمطار -

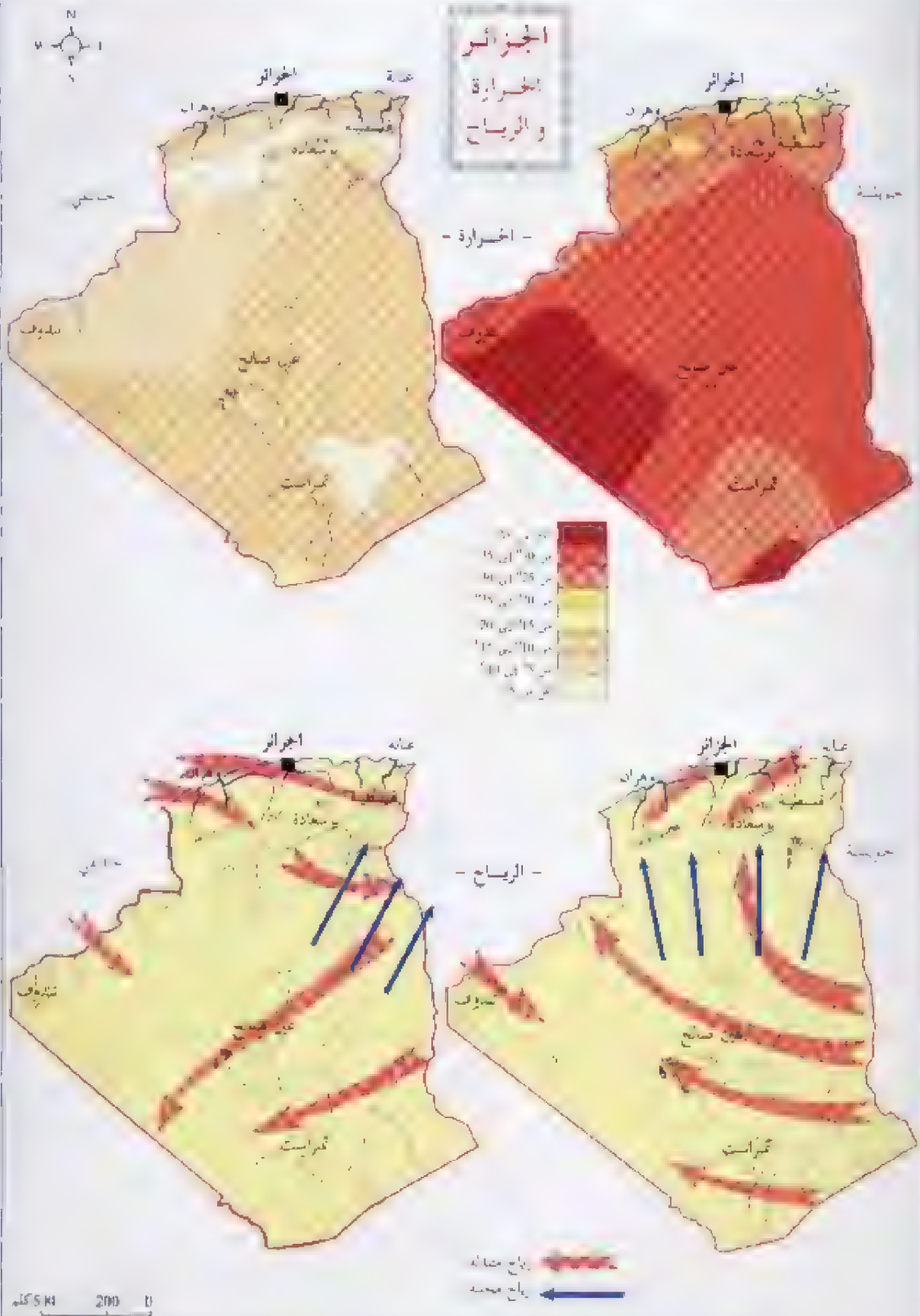


أقل من 20 ملم
من 20 إلى 50 ملم
من 50 إلى 100 ملم
من 100 إلى 200 ملم
من 200 إلى 400 ملم
من 400 إلى 600 ملم
من 600 إلى 800 ملم
من 800 إلى 1000 ملم
أكثر من 1000 ملم



أقل من 50 ملم
من 50 إلى 100 ملم
أكثر من 100 ملم





تتحكم الظروف الناشئة عن تداخل الموقع بالنسبة لدرجات العرض، وتوزيع اليابسة والماء والغبار في ارتفاعاتها وارتفاعها، واتساع مساحة الجزائر، في رسم الصورة المناخية العامة للبلاد، حيث تظهر ثلاثة نطاقات مناخية رئيسة، لها بصمات مميزة، تمتد على شكل نطاقات عرضية من الغرب للشرق، وحرارة من الشمال إلى الجنوب كالتالي:

مناخ البحر المتوسط: ويغطي المناطق المحاذية لساحل البحر شمال الأطلس الربي، من تيس إلى القالة، وهو نطاق ضيق مقارنة بامتداد مساحة الجزائر، ولكنه متجانس، يتميز بصلابة مناخية، الأول مطير ودفئ وطويل، وهو الشتاء، والثاني جاف وحار وقصير، وهو الصيف، والذي الحراري ضئيل صغراً. ويمكن التمييز ضمن هذا النطاق بين مناخ المتوسط الرطب، الذي يغطي منطقة القبائل العصرية من الجزائر إلى الشمال، وهو أكثر مطوية، حيث يزيد معدل المطر عن 1000 ملم في الحرارة والرياح، وحوالي 2000 ملم في الشمال، حيث توجد منطقة الرطوبة، أكثر مناطق الجزائر مطراً بحدود 2443 ملم/سنة، كما تقوم الثلوج في هذه المنطقة لفترة تزيد عن 10 أيام في السنة، والغطاء النباتي فيها كثيف، من نوع الغابة أساساً، والوعاء الذي هو مناخ المتوسط شبه الرطب، الذي يغطي باقي مناطق التل بمعدل مطري يبلغ 700 ملم/سنة.

مناخ الأندلس: ويغطي الهضاب العليا، وهو مناخ انتقالي بين المناخ المتوسطي والصحراوي، وهذا تبايناً ملائماً للمناخ المتوسطي في الانحدار التدريجي من الشمال للتساقط الجبل للمناخ الجاف، يتميز بظروف القارية. فالأمطار تتراوح ما بين 300 و 500 ملم/سنة، فهي غير منتظمة، والفرق الحراري الشهري متطرف.

والهضاب العليا الشرقية شبه جافة مناخها قاري (50 يوم جليد في السنة و30 يوم صقيع)، والهضاب العليا الوسطى والغربية تحت الحافة، فالأمطار فيها أقل كمية وانخفاضاً، فلا تزيد عن 400 ملم/سنة.

- مناخ الصحراء: ويغطي أوسع أنحاء الجزائر، ويشكل الأطلس الصحراوي الحد الجنوبي الفاصل بين شمال وجنوب البلاد، الأمطار قليلة وغير منتظمة، تقل عن 200 ملم/سنة، والجو جاف، والحرارة عالية، والفرق الحراري اليومية والفصلية مرتفعة، باستثناء منطقة الهضاب متأثرة بالمناخ المتوسطي، حيث الأمطار تسقط صيفاً، والحرارة أكثر اعتدالاً.

يتميز هذا المناخ بتدرجاً هائلاً من السهول الجنوبية للأطلس الصحراوي الذي يقدم صورة مناخية فريدة، حيث السهول الشمالية تكسوها العبادات، وقسمها تغطيها التلج، بسبب وصول التيارات البحرية الرطبة الباردة، ويجعل مطري جزلوح ما بين 800 و 900 ملم/سنة، والسهول الجنوبية الواحة للصحراء التي تتأثر بالمناخ الصحراوي

الفاسل، وهكذا تتباين هياكل الصور والصور، مع واجات العمل على بعد 30 كلم.

■ النباتات.

يعكس الغطاء النباتي، الظروف المناخية وعناصر التربة، السائدة في الجزائر، التي تشكل العناصر الأساسية في رسم الصورة النباتية، حيث ينتشر نحو 3300 صنف نباتي منها 400 من الأصناف النادرة عالمياً.

وتنوع الأقاليم النباتية في الجزائر على النحو التالي:

- إقليم المتوسط: ويغطي الأراضي المحصورة بين السهول الجنوبية للأطلس، التل وساحل البحر المتوسط، مناخه حار وجاف وقصير صيفاً، ورطب ودفئ وطويل ومطر شتاء، وتربة جيدة خصبة، وهو لذلك أكثر مناطق الجزائر إنتاجاً وأغنىها نوعاً، كما توجد بهذا الإقليم، أحصص الأراضي الفلاحية ذات الإنتاجية العالية.

أهم التشكيلات النباتية في هذا الإقليم، الغابات الناعمة الخضراء، وتغطي مساحة قدرها 3,8 مليون هكتار، منها 650 ألف هكتار غابات طيبة، و550 ألف هكتار غابات غير طيبة، إضافة إلى الأحياء النباتية في مناطق المطر التي يزيد فيها معدل التساقط عن 1000 ملم/سنة. الحياة النباتية في هذا الإقليم نشطة طوال العام، وهو يتميز بعدد أنواع النباتات، ضمنها هياكل المنوم على مساحة 700 ألف هكتار، والنبوط 500 ألف هكتار، والغابات 440 ألف هكتار، وأكثر غابة فالن في حوض المتوسط بعد البرتغال، والأرز 30 ألف هكتار، إضافة إلى أشجار الزان، والأشجار النخلة، مثل الزيتون، والخسبات مختلف تشكيلاتها، ويمتد هذا الإقليم لنطاق إنتاج الفاكهة الأول في الجزائر.

- إقليم السهوب: وهو إقليم انتقالي، يحكم موقعه بين إقليم المتوسط والصحراء، وتنتشر في تحومه الشجيرات أشجار الزيتون، وفي تحومه الجنوبية الدروب، وتتراوح في هذا الإقليم معدل التساقط ما بين 300 و 500 ملم/سنة، والذي يكون أساساً في الشتاء وفترة الجفاف فيه طويلة، والحرارة أكثر ارتفاعاً، حيث تتزايد الفوارق الحرارية اليومية والفصلية، والفترة فيه طويلة إضافة إلى انتشار السباح والتربة السخية التي لا تساعد على نمو النبات.

وتظهر التشكيلات النباتية في هذا الإقليم على شكل تجمعات كثيفة أو مفتوحة من الأعشاب والشجيرات القصيرة والشجيرات في المناطق غير الصالحة للزراعة، وتتميز بأهميتها الحيوية، حيث يجر هذا الإقليم نطاق المراعي الطبيعية الأول في الجزائر، وموردة طبيعياً متجسداً تستفيد منه أهم قطاعات الثروة الحيوانية في الجزائر، وخاصة الأغنام، كما يلعب الغطاء النباتي في هذا الإقليم دوراً في حماية التربة العقيمة والحفاظ على التربة من التعرية. وأهم الأنواع النباتية السائدة هي الحلفاء على تحدة مليون هكتار، التي لها أهمية مرموقة اقتصادياً، كمادة أولية لصناعة

الورق وكغرام طبيعي، إلى جانب السدر والبطرم والشيخ. كما يتميز هذا الإقليم، بكونه أهم مناطق إنتاج الحبوب في الجزائر، حيث حلت الزراعات لانتاجية مكان النبات الطبيعي، وهي مورد اقتصادي هام، يتميز به هذا الإقليم منذ انقضاء النازية العارضة، حيث كان دائماً لحاق الحبوب الأول في الجزائر.

- إقليم الصحراء: وتترك الظروف المناخية القاحلة السائدة في هذا الإقليم بصماتها على الغطاء النباتي، حيث يبلغ الجفاف حداً ذروتاً، ويقل متوسط الأمطار عن 200 ملم/سنة، والصلابة قاسية، والفترة نادرة، لأن الأراضي التي تكسوها الرمال المتحركة، أو التي تكون مكموة بشدة صخرية كالحفلة، إضافة إلى اللوحة، لا تساعد على نمو النبات.

ويقتصر الغطاء النباتي في هذا الإقليم، على تشكيلات قليلة تتألف من الجفاف والارتفاعات المحلولة، التي تحل مجاري الأودية والمناطق التي توجد بها مياه باطنية قريبة من سطح الأرض، خاصة في الواحات. وهناك مناطق عالية تماماً من الحياة النباتية، تسمى محلياً «نازورف»، كما أن الأنواع النباتية المنتشرة في هذا الإقليم محدودة، لا تتجاوز بضعة أنواع، معظمها مجرد من الأوراق، فروعه قصيرة، وتكثر بها الأشواك لتتجنب على الجفاف والحرارة، وجذورها طويلة بحثاً عن المياه الباطنية، وأهم هذه التشكيلات، التليل في الواحات، والقرن والصاب والقرعة وأنسط.

ونشاط الرعي محدود في هذا الإقليم، والزراعة محصورة في مناطق الاستصلاح المستمدة من الري بالمياه الجوفية، التي توسعت مساحتها بصورة محسوسة في العشر سنوات الأخيرة، لكن الضغوط الطبيعية القاسية، وارتفاع تكاليف عمليات الاستصلاح، وتقنيات الري، جعلت من هذه الزراعة أمراً مكلفاً، وعمرها الافتراضي مرتبط بكمية مخزون المياه الباطنية غير المتجددة.

وعموماً، فإن الغطاء النباتي في الجزائر، يعاني من التدهور وانخفاض الإنتاجية، وأصبحت ظاهرة التصحر تهدد الأراضي بسبب الاستغلال غير الرشيد، والخراب التي أدت إلى التدهور ونسبة عدد من الأنواع النباتية، إلى جانب تساعد عملية التعرية. وقد استدعت هذه المشكلة اهتمام الدولة الجزائرية مبكراً، حيث قامت باتخاذ عدة تدابير، أهمها مشروع السد الأخضر ومشروع حماية المناطق السهلية، كمشاهدة للسيطرة على رصف الصحراء، وعلى توازن صيحي ومناخي يساعد على الحياة الطبيعية والحيوانية، وعلى تحقيق إنتاج إصلاحي من منتجات الغابة المختلفة، وعلى ظروف ملائمة للتوسع في الزراعة والإنتاج الحيواني، وبالتالي على استقرار السكان، لكن النتائج المحققة لم تكن بمستوى المطلوب، بسبب مشاكل التسيب والفساد والجهل والاعتمادية.

الجزائر المناخ والنبات الطبيعي



الأنيم المناخية

0 100 200 كل



النبات الطبيعي

- أقليم رطب
- قلية تحت الرطب
- أقليم شبه جاف
- أقليم تحت شبه جاف
- أقليم جاف

- نباتات البحر المتوسط (القنبر، البلوط، قصيرة الأوراق)
- غابات دائمة الخضرة وأشجار العنبر، الصنوبر، الصنوبرية
- حشائش الإستبس + الحلفاء
- إستبس صحراوي
- واحات

0 100 200 كم

■ الزراعة - الصيد البحري - تربية الناضية:

الزراعة: تشكل الزراعة الجزائرية قطاعاً استراتيجياً في الاقتصاد الوطني، فهي تشارك بنحو 14% من الإنتاج الداخلي الخام، وتشغل 22,5 من المساحة عام 1999 (مقابل 60% عام 1967)، وتبلغ مساحة الأراضي المصاحبة للزراعة نحو 8,2 ملايين هكتار، وتقتل 74 من جملة مساحة البلاد وتتركز أهم الأراضي الزراعية في شمال الجزائر، ولأراضي الزراعة المروية مساحتها 420 ألف هكتار، وهي قليلة، وذلك للفرق من حيث المياه المتاحة.

وينقسم القطاع الزراعي الجزائري إلى نوعين من حيث التسيير والاستغلال: القطاع العام، ويغطي 3,4 مليون هكتار، ويمل 44% من جملة الأرض المصاحبة للزراعة، والقطاع الخاص، ويغطي 4,1 ملايين هكتار، ويمل 56% من جملة الأرض المصاحبة للزراعة.

وقد عرف القطاع الزراعي الجزائري منذ الاستقلال عام 1962 العديد من التنظيمات الزراعية والإصلاحات بهدف النهوض به ورفع أدائه، فتلقيت مصليات الغذاء ونجاة للسكان.

وفي عام 1963، شرع نظام التسيير الذاتي، على نحو 2,4 مليون هكتار، من أصعب الأراضي الزراعية، كانت تابعة للمستوطنين الأجانب قبل الاستقلال، وتمثل 4% المساحة المصاحبة للزراعة، في حين كان القطاع الخاص، يستأجر بنحو 5 ملايين هكتار ثلاثة أرباعها ملكيات صغيرة تقل عن 10 هكتارات في المتوسط.

وفي العام 1971 صدر قانون الثورة الزراعية، حيث تم تأميم نحو مليون هكتار من الأراضي الزراعية وأقيمت عليها تعاونيات الثورة الزراعية.

وفي العام 1984 صدر قانون إصلاح الأراضي وحيازة الملكية الزراعية، حيث أعيدت هيكلة أملاك الدولة، بإنشاء 3400 مزرعة عمالية اشتراكية، متوسط مساحتها 800 هكتار.

وفي العام 1987، صدر قانون المستثمرات الفلاحية، حيث تم حل المزارع الفلاحية لاشتراكية، وتوزيع ممتلكاتها على نحو 28 ألف مستثمر فلاحية جماعية، متوسط مساحتها 60 هكتار، يتراوح عدد المستثمرين في المستثمرات الواحدة منها، ما بين 3 و6 أفراد، وكنا 5000 مستثمر فلاحية فردية، متوسط مساحتها يتراوح ما بين 8 و9 هكتارات.

وفي العام 1990 صدر قانون إعادة الأملاك الموقوفة، حيث تم إدراج 445 000 هكتار لنحو 22 ألف مالك سابق.

وفي العام 1996 صدرت تشريعات عديدة تضمن حق التملك للأرض وحق تأجيرها، تكريساً للتوجه السياسي والاقتصادي الجديد للبلاد، نحو اقتصاد السوق.

هذه التنظيمات المتتالية والمتناقضة، شاعدت على التمثل للزراعة مختلف العمليات الإصلاحية للقطاع الزراعي، وعامل على تدهوره وضعف أدائه وتطلفه، وقد زاد من تعقيد أوضاع القطاع، الظروف الطبيعية غير

لللائمة، ومحدودية الأرض الزراعية، وتقلصها تحت تأثير الانجراف والتصحر، وتضررها للعوامل المناخية، إضافة إلى زحف العمران الذي حال نحو 150 ألف هكتار من أصعب الأراضي لأغراض التوطن الصناعي والتجاري زيادة على الهجرة من الريف للمدن، وتراجع نصيب المرأة الفلاحية، وتحويلها إلى الأنشطة الأخرى، وقلة التمويل والاستثمار في هذا القطاع الحيوي، حيث تقدر لإحصائيات الرسمية تقلص معدل المساحة الزراعية من 0,75 هكتار للفرد عام 1962 إلى 0,25 للفرد عام 1999. كل هذه العوامل أدت إلى استفحال ظاهرة التبعة الغذائية وما يترتب عنها من أخطار جسيمة على الأمن والاستقرار الوطني، حيث تستورد الجزائر ما بين 30 و50% من حاجياتها من الحبوب، و60% من حاجياتها من الحليب، و90% من حاجياتها من الزيت النباتي، و95% من حاجياتها من السكر.

هذه المعطيات، تؤكد المعرج الخطير في ميزان تبادلات الزراعة، وارتفاع حجم وقبضة الواردات الغذائية، التي بلغت في عام 1995 نحو 2,7 مليار دولار، وهو ما يعادل 30% من عائدات البلاد من العملة الصعبة سنوياً، وهو عبء كبير على كاهل الاقتصاد الوطني.

أما أهم المحاصيل الزراعية فهي:

الحبوب: وهي المحصول الرئيسي في الجزائر، بسبب سيطرة الأراضي الحدية على زراعته بفعل تأثير الظروف الطبيعية، واحتلت الحبوب عام 2000 نحو 62% من جملة الأرض المصاحبة للزراعة، أي 5 ملايين هكتار، معظمها يقع في الهضاب العليا، وكانت متوسط مردودها 9,4 قنطار/هكتار، وهو ضعيف جداً مقارنة بالمعدلات العالمية. ويبلغ متوسط إنتاج الجزائر من هذا المحصول نحو 25 مليون قنطار سنوياً، وهو يعادل 15% من إجمالي التبعة المصاحبة للقطاع الفلاحي.

ويتأرجح إنتاج الحبوب في الجزائر، تبعاً للظروف المناخية، حيث تميز موسم 1996 بإنتاج قياسي للحبوب بلغ 46 مليون قنطار، بينما أشارت تقديرات موسم 1997 الذي تميز بالجفاف إلى إنتاج بلغ 12 مليون قنطار فقط. أي بانخفاض بلغ 74% من محصول الموسم السابق. وقد كان نصيب الفرد من الحبوب في الجزائر 240 كغ عام 1962، وتقلص إلى 148 كغ للفرد عام 1991، وهو دليل على تراجع هذا النوع الغذائي الحيوي، بسبب صعوبة العوامل الطبيعية ونزرة المياه وانخفاض إنتاجية الهكتار الواحد، وتستورد الجزائر ما بين 40 و50% من القمح لغرض البيع في السوق العالمية، وبذلك فهي من أكبر الدول المستوردة له عالمياً، وهذا يكلف الخزنة الجزائرية نحو 1,3 مليار دولار سنوياً، وأشارت التوقعات إلى ارتفاع هذه التكاليف إلى 3 مليارات دولار عام 2000، وإلى 4 مليارات دولار عام 2005.

الأشجار المثمرة: وتغطي نصف مليون هكتار، أي 6% من المساحة المصاحبة للزراعة، وإنتاج قدره 945 ألف طن/سنة، وأهم أنواعها:

1 - الزيتون: ويغطي 297360 هكتاراً، تمثل 60% من مساحة الأشجار المثمرة، بنحو 3 مليون شجرة، وإنتاج قدره 16500 طن عام 87، تقلص عام 91 إلى 6000 طن فقط.

2 - المشمشيات: على مساحة 46 ألف هكتار، معظمها في منطقة الساحل.

3 - الكروم: على مساحة 94 ألف هكتار، وكانت قبل السبعينات 355 ألف هكتار.

4 - الخيل: 7,5 مليون ناقة، وإنتاج قدره 215 ألف طن سنة.

الثروة الحيوانية: وهي محدودة نسبياً بالنظر للإمكانيات الجيدة لتطويرها، حيث بلغ عدد قطعان الغنم عام 1999 نحو 17,7 مليون رأس، يتوزع معظمها في منطقة الهضاب العليا، إضافة إلى 3,8 ملايين رأس من الأبقار، ونحو 1,4 مليون رأس من الماعز تتركز بصورة خاصة في شمال شرق الجزائر، تنتج نحو 535 ألف طن من الحليب سنوياً، و130 ألف رأس من الجمال.

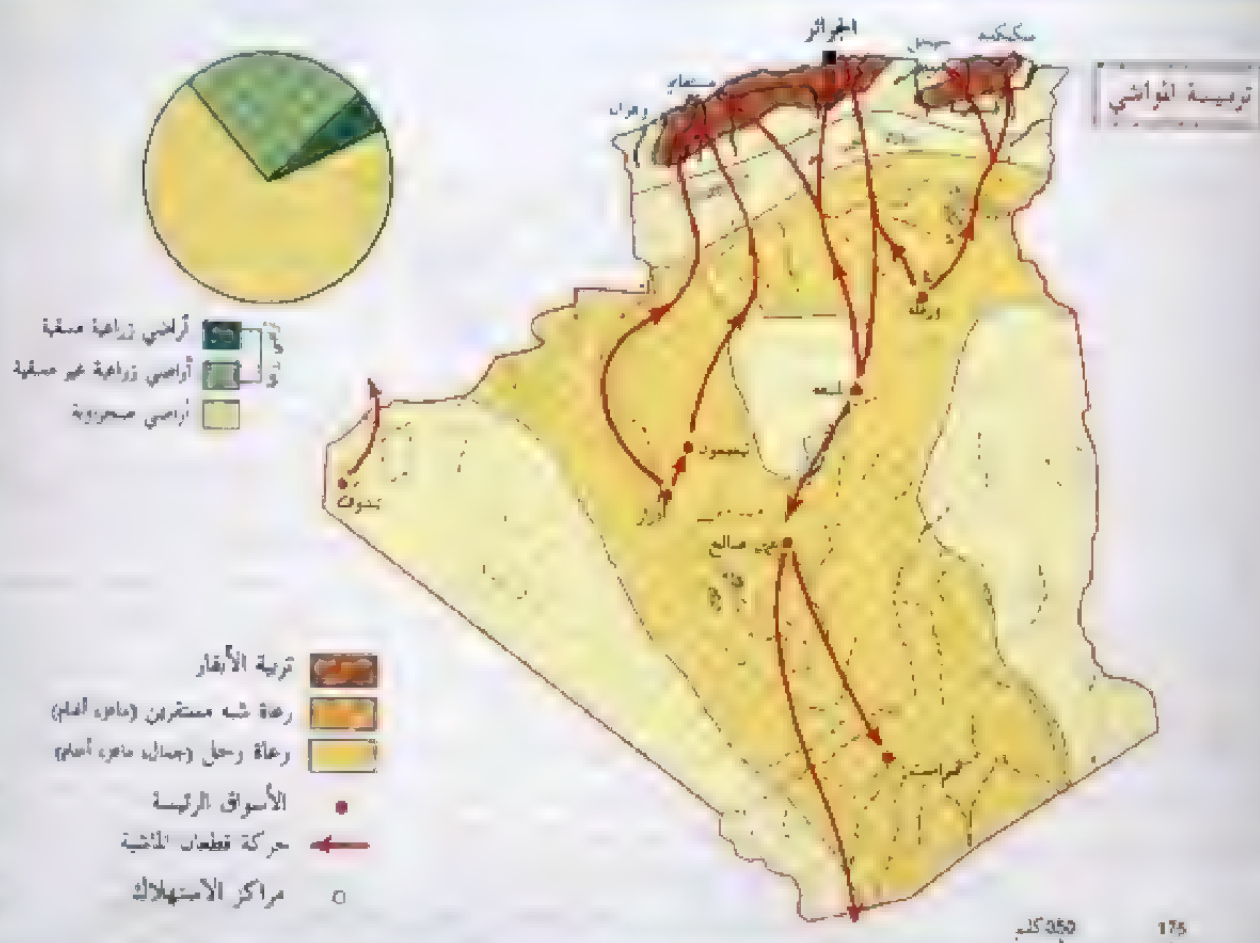
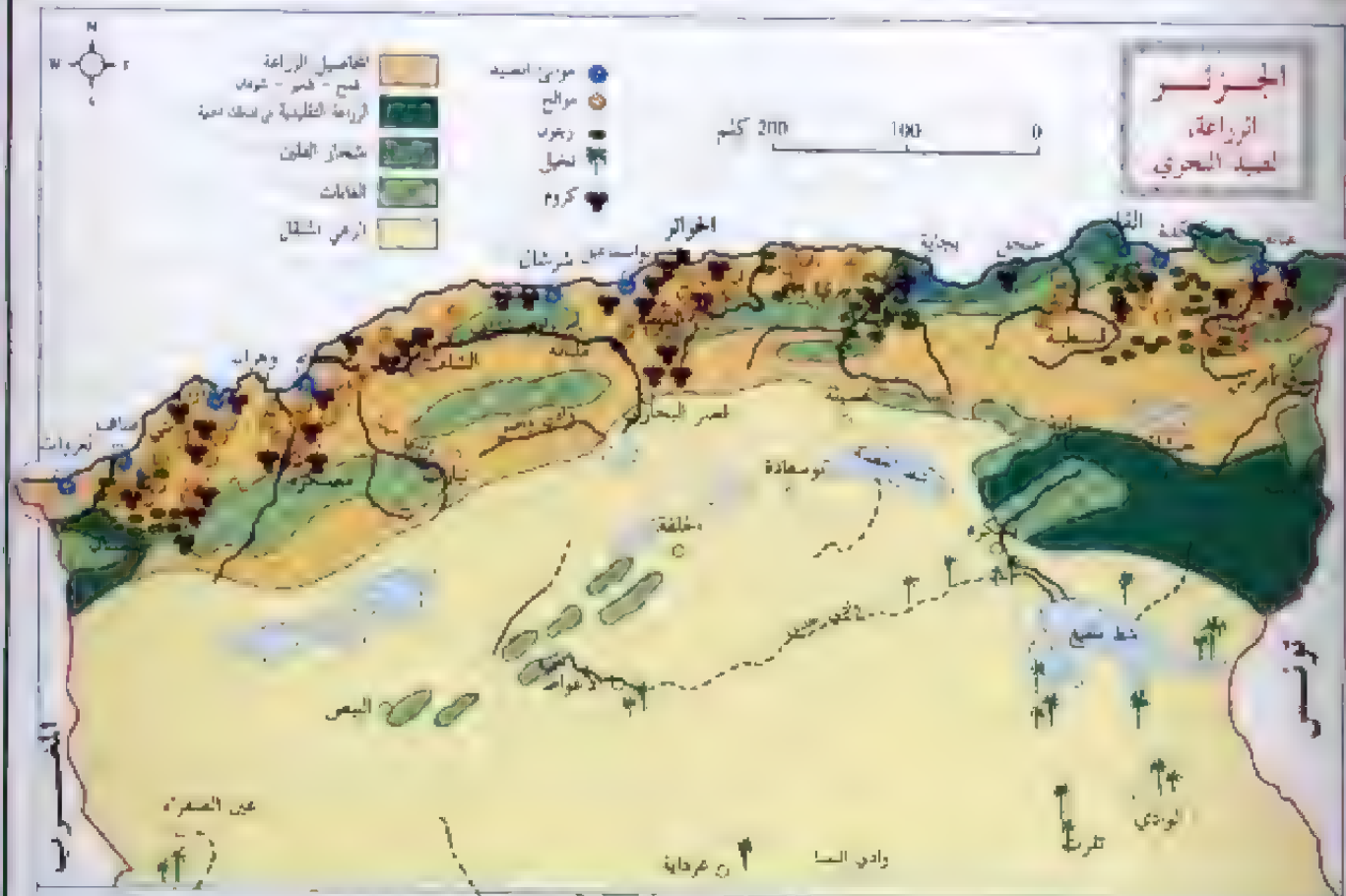
وبذلك تعاني الجزائر من نقص واضح في ميدان الانتوجات الحيوانية (حليب ولحوم)، وتضطر إلى الاستيراد مما يزيد في ثقل العبء المالية، وتوطيد البعثة المالية للخارج.

الفلاحة الجزائرية عام 2002

حسب الإحصاء الفلاحي العام

- المساحة الفلاحية النشطة: 8666715 S.A.U هكتاراً
- المساحة الفلاحية المخصصة للحبوب 4177357 هكتاراً (48,2%).
- المساحة الفلاحية المخصصة للأشجار المثمرة 587469 هكتاراً (6,7%).
- المستثمرات الفلاحية: 62% مساحتها أقل من 5 هكتارات، 94% مستثمرات للقطاع الخاص، 3,7% مستثمرات عمالية جماعية، 01,3% مستثمرات عمالية فردية.

- العمالة الفلاحية: 997 769
- إنتاج الحبوب: 2001 - 27,6 مليون قنطار، 2002 - 19,0 مليون قنطار.



الصيد البحري: لم يحط هذا القطاع الهام بالاعتماد اللازم، إلا بعد التسعينيات، حيث خصصت الدولة استثمارات هامة لهذا القطاع، الذي أصبح يضم 28 ميناء وفتح نحو 190 ألف طن سنوياً، معظمها بوجه الاستهلاك المحلي، وقد فتحت الجزائر عام 95 ميناءها الإقليمية للشركات العالمية (اليابان وإيطاليا خاصة) للصيد فيها، مقابل دفع رسوم معينة، وتحديد كميات الصيد لحماية الثروات الطبيعية من الاستنزاف. ويهدف رفع طاقة إنتاج هذا القطاع الهام شجعت الجزائر الزراع السككية، حيث يمكن الاستفادة من 28 مليون هكتار من المسطحات المائية في أحواض السدود لريية الأسماك لحرض الاستهلاك وتغذية الأمن الغذائي.

- كما يعتبر لمرجان ليرة بحرية هامة، لكنه تعرض لاستنزاف كبير، مما دفع الحكومة إلى منع استغلاله لمدة 15 سنة.

■ الصناعة والحرقوق

ترددي الصناعة في الجزائر دوراً رائداً في الاقتصاد الوطني، وفي التنمية المتوازنة، وهي تعتمد على قدرات هامة ومتطورة، بفضل الثروات الطبيعية المتوفرة بوفرة مسية، والتي أمنت لتلعب دورها كمصادر للتعمير، وبفضل التقنيات والتكنولوجيا الحديثة المستعملة في وحداتها.

سأت الجزائر في بناء قاعدة صناعية تهدف إلى تطوير وتكامل الاقتصاد الوطني وتحقيق الاستقلالية واقتطاع من البنية الخارج عند التسعينيات، ابتداء من الخطط الثالث إلى الخططتين الرابعين الأول والثاني، حيث لم يخصص نسبة هامة من الاستثمارات طاعت 60% من جملة الاستثمار الوطني لهذا القطاع، بفضل توظيف مائدات المحرقوق والقروض الخارجية وسياسة تشجيع، وقد شهدت هذه الفترة، بام القاعدة الصناعية الوطنية، تحت إشراف الدولة وبحصول كامل منه في إطار خطة محكمة أعطت الأولوية للصناعات الثقيلة. وقد ركزت الدولة على هذا القطاع الهام، لما له من إمكانيات اجتماعية ومردود اقتصادي وسياسي، منها توفير التشغيل لأعداد كبيرة من السكان، وتوفير قسمة الصنعة ورفع أداء الاقتصاد الجزائري، وزيادة نصيبه في الدخل الوطني.

وأهم مؤشرات الفترة التوجية والكمية التي حققها القطاع الصناعي، هو ارتفاع عدد العاملين فيه من 7.7 عام 66 إلى نحو 30 عام 87، وإلى نحو 45 عام 1995، إضافة إلى زيادة نصيب مساهمته في الدخل الوطني إلى 250، وتقلص نسبة المواد الخام في صادرات المواد الباطنية التي أصبحت تصدر مصنعة كاملة أو نصف مصنعة.

كما تمثل ضالية هذا القطاع ودوره الحيوي في التنمية الوطنية، وفي القضاء على التفاوت الجهوي، وانعكاسه بالأسلوب الاقتصادي لمناطق مختلفة والمهمومة، في الانتشار الواسع للمرحلات الصناعية في كل أنحاء البلاد، بعد أن كانت مركزة على الساحل وفي المدن الكبرى، حيث امتدت إلى الهضاب العليا، وحتى الصحراء والند الصغرى، وقد عمل هذا على تحويل بنية الاقتصاد الوطني بشكل كبير.

كما أصبح هذا القطاع بما أنتج له من مصادر تمويل ضخمة، قطاعاً مرموقاً على مستوى العالم الثالث، لكنه لم يستطع تحقيق مستوى أداء الصناعة العالمية، إنتاجاً وتسييراً. وتشتمل الصناعة الجزائرية على معظم الفروع الخمسة الصناعات الثقيلة، وصناعات الحديد والصلب، في مركب الحجار قرب عنابة، بطاقة إنتاج 2 مليون طن سنوياً، الذي يشغل 20 ألف عامل، ويلعب دوراً أساسياً في الاقتصاد، ليعمل بدوره في مختلف الفروع الصناعية الأخرى، وفي ميدان البناء والتشييد ونقل البترول والغاز.

ثم الصناعة الكيميائية، وتنتج مجموعة متنوعة من المنتجات، ابتداء من الحرارة والمركبات في كسطينة، والآليات الفلاحية في سيدي بلعباس لخدمة القطاع الفلاحي، إلى النشاحات والاماعات في ورجة وآليات الأشغال العمومية والمرفقات والرافعات في كسطينة لخدمة قطاع البناء والأشغال العمومية، وغداد الري والصناعات لخدمة قطاع المياه.

ثم الصناعة البتروكيميائية القائمة على استغلال البترول والغاز الطبيعي في طين هامين الأول في الشرق في سكيكدة، والثاني في الغرب في أرزيو، وتعمل أساساً لتصدير البتارج، وتستعمل تقنيات متطورة في تجميع الغاز، وتكرير النفط، وإنتاج الأسمدة والمبيدات، والغازات الصناعية والعديد من المنتجات نصف للصناعة التي توجه للوحدات الصناعية داخل البلاد لإنتاج مسحوق الصابون، ومواد الصباغة والبيوت البلاستيكية، والبطاريات....

وأخيراً الصناعة الخفيفة بكل فروعها، من النداية والنسيج، والجلدية، إلى الأجهزة الإلكترونية والكهربومنزلة ذات الاستعمال الواسع، وتنتشر في شبكة كثيفة من الوحدات الصناعية تغطي معظم أنحاء البلاد، لتلبية حاجيات الاستهلاك المحلي.

كما أعطت الدولة اعتماماً خاصاً لقطاع صناعة مواد البناء والإسمنت، لمواجهة الطلب المتزايد على البناء، وعصرماً يشتمل القطاع الصناعي الجزائري، على نحو 1000 وحدة صناعية كبرى، وعلى عدة آلاف من الوحدات الصغيرة، وقد شغل عام 1995 نحو 620 ألف عامل، بحيث على 740 من حاجيات البلاد، وتجدر الإشارة إلى أنه قبل العام 1990 كانت جهود التصنيع

كلها على عائق الدولة التي استكثرت هذا النشاط الحيوي بصورة شبه كاملة، ولم تترك للقطاع الخاص الوطني أو الأجنبي سوى هامشاً ضئيلاً.

لكن هذا الأخير عرف دفلاً قوياً بعد صدور قانون العملة والفرش وقانون الاستثمار، حيث بلغ عدد المؤسسات الصناعية التابعة للقطاع الخاص الوطني أو في إطار الشراكة مع رأس المال الأجنبي عام 2000 نحو 1400 مؤسسة (+ 10 عمال)، بلغ رقم أعمالها 4.5 مليارات دينار، وشغلت 41977 عاملاً، كما ساهمت في استيعاب نصيب مهم من العمالة الوطنية، وينتمي نصف عدد هذه المؤسسات الصناعية الخاصة إلى قطاع الصناعات الخفيفة، يليها قطاع الصيدلة والكيمويات، ثم قطاع مواد البناء وقطاع الخشب والورق.

بكن الصناعة الجزائرية رغم هذه الإنجازات، لا زالت دون مستوى أداء الصناعة المتقدمة، بسبب مشاكل مبرجوعة: طاقة استغلالها لا تتعدى 30% من طاقتها الحقيقية، كما أن عمر المصانع يزيد عن 20 سنة، وهو ما يتطلب تجديداتها وتجديد تجهيزاتها، إضافة إلى قلة وتسرة موارد مالية من القسمة الصعبة اللازمة لاستيراد قطع الصلر والمواد الأولية.

وقد حاولت الدولة التصدي لمشاكل القطاع الصناعي عبر عملية إعادة هيكلة أولى عام 1981، لتصحيح الاختلالات، التي تركزت على مبدأ تحميل المؤسسات الصناعية العملاقة، لصعوبة التحكم في تسييرها، وانعكس أدائها الاقتصادي، حيث فسحت شركة سولطرك إلى نحو 13 مؤسسة متخصصة.

كما خصصت الدولة مبالغ ضخمة لتطوير ميزانية المؤسسات الصناعية لصنعتها من تجاوز العجز المالي، لكن دون فائدة، وهو ما دفعا إلى القيم إعادة هيكلتها عام 1989، التي ترتب عليها حل العديد من الوحدات الصناعية المحلية، الصغيرة والمتوسطة، وإنشاء المجلس الوطني للصنعة، الذي أوكلت إليه صاية عرض المؤسسات الصناعية للصنعة الجزئية أو الكلية، على القطاع الخاص الوطني والأجنبي، في إطار الشراكة أو البيع.

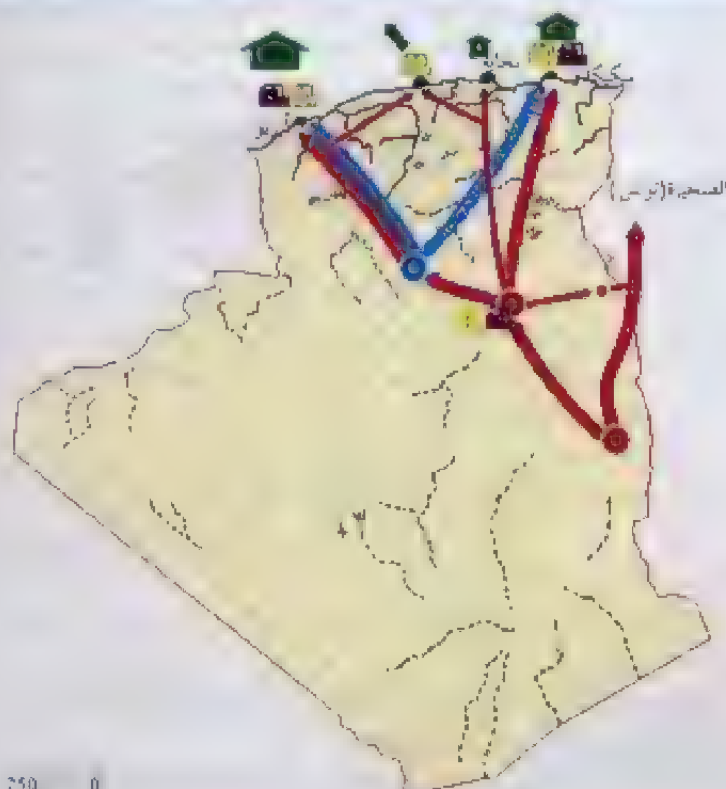
ويمكن لهذا القطاع الحيوي أن يتطور ويعرج من أدائه، فيما لو وجد الصاية اللازمة، والتمويل الضروري للتجديد، والاستغلال الأمثل على أسس علمية واقتصادية، ليلعب دور محرك في الاقتصاد الوطني، وليلعب دوراً هاماً في مستوى صناعة للسلجات الصناعية المتوفرة، مع الاهتمام بمعالجة إغزواته السلبية في ميدان تلوث البيئة، وفي التصدي على الأراضي الزراعية المصبة، وفي المنافسة على المياه.

الجزائر

الصناعة



المخروقات



■ سكان المدن وكثافة السكان

- سكان المدن: نزح نحو سكان المدن في الجزائر مراحل مختلفة، تنعكس كثيراً من الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية، وهو نتاج تفاعل عدة عوامل، منها التزايد السكاني الطبيعي، والتدفق للهجري من الأرياف الذي تعرضت له معظم المدن الجزائرية.

فمنذ الاحتلال الفرنسي للجزائر العام 1830، كان عدد سكان المدن يمثل نحو 25 من جملة سكان البلاد، حيث كانت غالبيةهم تقيم في الأرياف، وفي العام 1954 أي بعد نحو قرن من الزمن، ارتفعت نسبة سكان المدن إلى 225، لتصل إلى 731 عام 1966، وإلى 741 عام 1977، وإلى 749 عام 1987، وتبلغ نحو 753 عام 1996، حيث أصبح أكثر من نصف الجزائريين يقيمون في المدن؛ وذلك كنتيجة حتمية لعوامل الطرد من الأرياف، إضافة إلى عوامل الجذب الكثافة بالمدن التي عرفت تنمية سريعة ومطردة في الصناعة والخدمات والبنية التحتية، مما أدى إلى استقطاب تيارات الهجرة نحوها، بذافع التطلع لحياة أفضل، ومستوى اقتصادي وسيطة أحسن؛ وكان يتطوّر أن تصل نسبة سكان المدن الجزائرية للعام 2000 إلى نحو 60% من جملة السكان.

ويمكن تلمس أهم ملامح توزيع سكان المدن ونموهم في الجزائر من خلال الملاحظات التالية:

- عرف عدد سكان المدن تزايداً مطرداً من 150 ألف نسمة عام 1830 إلى نحو 1,43 مليون نسمة عام 1996، حيث تصاعف عددهم نحو 100 مرة خلال قرن ونصف تقريباً، وهذه الظاهرة الهائلة تشير إلى التحولات الجذرية التي عرفت بها المدن الجزائرية، وإلى مدى الخلط الذي حدث في التوازن بين الأرياف والمناطق الحضرية.

- قتل الفترة 1954 - 1987، طفرة كمية هائلة في نمو سكان المدن، حيث وازد عددهم من 1,6 مليون نسمة عام 1954 إلى 11 مليون نسمة عام 1987، بنمو زيادة يعادل 677% خلال ثلث قرن فقط، في الوقت الذي لم تحقق فيه الزيادة العامة لإجمالي السكان سوى مؤشر زيادة يعادل 216%، وهذا معناه أن معدل نمو سكان الحضر كان يفوق بكثير معدل التزايد الطبيعي لإجمالي السكان.

- تتميز أهم ملامح توزيع سكان المدن بالتفاوتات الحادة في انتشارهم بين الأقاليم الجغرافية، فوسط الجزائر أعلى المناطق تحضراً بنحو 40%، تليه المنطقة الغربية بنحو 37%، وأخيراً المنطقة الشرقية بنحو 31%، كما أن أكثر الولايات تحضراً هي الولايات الساحلية، حيث أن ولايات قسنطينة ووهران وعناية سجلت ارتفاعاً قياسياً في درجة التحضر، وهي تضم مجتمعة نحو 72% من جملة حضر الجزائر.

وبكسر من هذا التباين في تأثير الظروف التاريخية والتوجهات الاقتصادية المختلفة التي عملت على تعميق

الفوارق بين المناطق الساحلية والداخلية في البلاد، وما ترتب عليه من انعدام التماثل في توزيع السكان والبلد والموارد الاقتصادية.

أما بالنسبة إلى تطور عدد المدن والمراكز الحضرية، فإن عددها العام 1830 لم يكن يزيد عن 5 مدن لا يزيد عدد سكان أكبرها عن 30 ألف نسمة، وأصبح عددها عام 1998 حوالي 597 مركزاً حضرياً، من بينها 32 مدينة يزيد عدد سكانها عن 100 ألف نسمة.

كما ارتفع عدد المدن للوسطية (من 20 إلى 100 ألف نسمة) إلى 115 مدينة عام 1987، مقابل 18 مدينة فقط عام 1934 وهو مؤشر لنجاح جهود الدولة في التصدي لتنامي الضغط للمدن الكبرى وتحجيم دورها عن طريق نقل قواعد التنمية والخدمات والمرافق إلى هذه الفئة من المدن، بفضل ترقية العديد منها إلى رتبة عاصمة ولاية أو دائرة في السلم الإداري.

كما يمتاز توزيع المدن الجزائرية بالانتشار الواسع للمدن الصغيرة، نحو 326 مدينة صغيرة، يفضل استثمارها بنصيب مهم من عمليات التصنيع والخدمات؛ وهذه الظاهرة مؤشر لتوازن التنمية الحضرية في الجزائر، التي استهدفت التقليل من المناطق الطاردة للسكان، ولشتر التنمية على كامل أنحاء التراب الوطني.

- كثافة السكان: وتبر عن العلاقة الاستغلالية بين الإنسان والأرض، وتلعب الكثافة الحساسة العامة في الجزائر بـ 12,2 نسمة/كلم² عام 1998، وهي لا تعطي صورة حقيقية عن الواقع السكاني، وذلك لأن أجهزة شامة من البلاد غير صالحة للاستيطان، ولأن معظم السكان يتركزون في مساحات محدودة من الأراضي الصالحة للاستقرار، وتتحكم العوامل الطبيعية والاقتصادية والإدراية والديمقراطية بصورة أساسية وحاسمة في رسم صورة الكثافة السكانية في الجزائر، التي تعطي الحقائق التالية:

- تتناقص كثافة السكان كلما اتجهنا من الساحل نحو الجنوب، ومن الشرق نحو الغرب.

- يتفق التدرج التفاضلي للكثافة إلى حد بعيد مع الأقاليم الطبيعية للجزائر، فالتل به أعلى الكثافات، حيث تتراوح بين 50 و 200 نسمة في الكلم²، وقد تزيد عن 400 نسمة/كلم² في بعض المناطق الساحلية وحول المدن الكبرى، ويضم هذا الإقليم 65% من جملة سكان الجزائر، رغم أنه لا يمثل سوى 24% من جملة مساحة البلاد.

والسبب في ارتفاع الكثافة بهذا الإقليم، توفر الظروف الطبيعية للتلاقع من أنظار ومياه واجتماع مناخ، إضافة إلى تجمع مختلف الأنشطة الصناعية والتجارية والخدماتية، ووجود المدن الكبرى والبنية التحتية المتطورة.

أما الهضاب العليا فتتألف الكثافة فيها إلى ما بين 10 و 50 نسمة/كلم²، وهي تأتي 25% من السكان على نحو 9% من جملة مساحة البلاد، والظروف الطبيعية هنا

ملائمة نسبياً للاستقرار، وتلعب الدولة دوراً محورياً لإعادة إعمار هذا الإقليم الذي كان يشكل تاريخياً الصود الفقري للصمود الجزائري، وذلك من خلال استراتيجية التنمية العمرانية، التي أعطت الأولوية لهذا الإقليم في تطوير البنية التحتية والصناعات والمرافق. أما الصحراء فقل فيها الكثافة السكانية، حيث تتدنى حصة الكلم المربع عن شخص واحد بسبب قسوة المناخ، ويقوم بها 10% من سكان الجزائر، فوق 287 من مساحة البلاد.

المؤشرات الرئيسية لسكان المدن

وإجمالي السكان في الجزائر عام 1987

نسبة سكان الحضر	49,67 %
نسبة سكان الريف	50,33 %
معدل النمو السنوي لإجمالي السكان	03,08 %
معدل النمو لسكان الحضر	05,46 %
معدل إشغال المسكن في المدن	7,33
المعدل الوطني لإشغال المسكن	7,55
متوسط حجم الأسر في المدن	6,77
المؤشر الوطني لحجم الأسر	7,01
نسبة المشتغلين في المدن	20,51 %
المؤشر الوطني للمشتغلين	18,46 %
عدد للمراكز العمرانية	3488
عدد المراكز الحضرية	447

المؤشرات الرئيسية لسكان الجزائر عام 1998

عدد السكان	29272343 نسمة
ذكور	50,6 %
إناث	49,4 %
معدل النمو لسكان الحضر	3,57 %
متوسط من الزواج	
ذكور	31 سنة
إناث	27 سنة
معدل التدرج	83,03 %
ذكور	89,28 %
إناث	80,73 %
معدل حجم الأسر	6,38 فرد
معدل الأمية	31,90 %
ذكور	23,65 %
إناث	40,27 %
نسبة سكان الحضر	58,3 %
نسبة سكان الريف	41,7 %
معدل النمو السنوي	2,15 %
عدد للمراكز العمرانية	4055
عدد المراكز الحضرية	597

الجزائر سكان المدن

على بؤلة سكانها عن 50 ألف نسمة

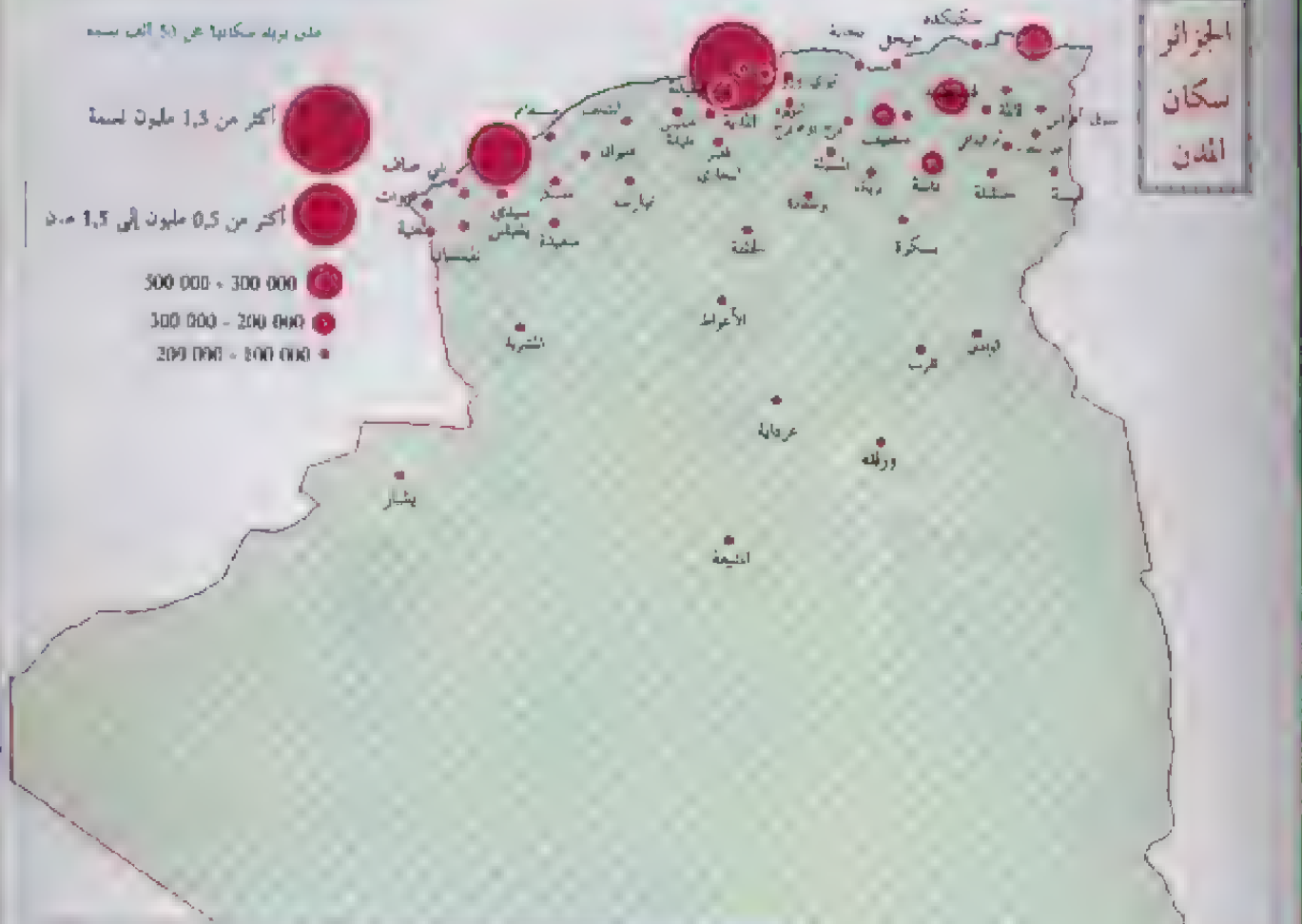
أكثر من 1,3 مليون نسمة

أكثر من 0,5 مليون إلى 1,3 م.د

300 000 - 500 000

200 000 - 300 000

200 000 - 300 000

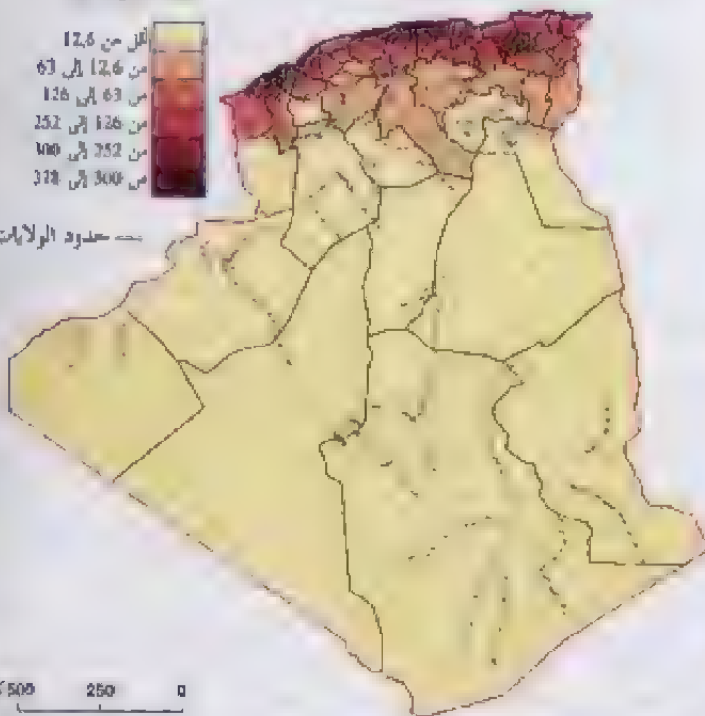


الجزائر كثافة السكانية

كثافة السكان بالكمية



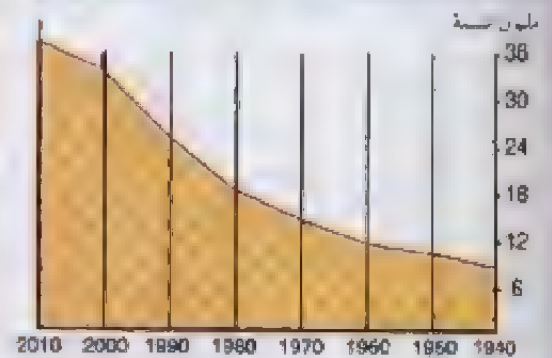
حدود الولايات



0 250 500 كم

تمراست

0 100 200 كم



تطور السكان في الجزائر

الجوانب سكان المدن

مساحة جرد السكان (54 ألفه مسة)

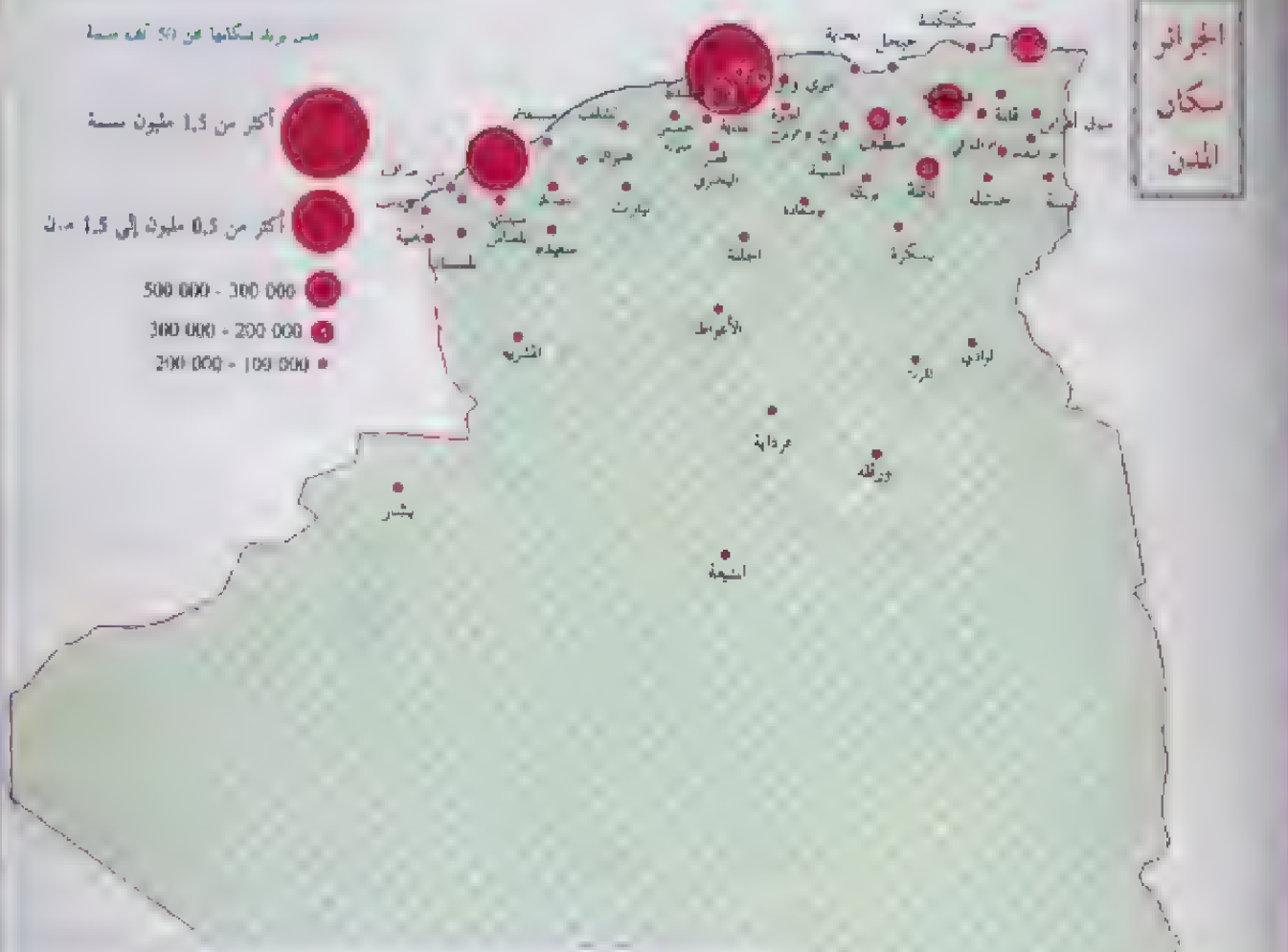
أكثر من 1.5 مليون مسة

أكثر من 0.5 مليون إلى 1.5 مليون

500 000 - 300 000

300 000 - 200 000

200 000 - 100 000

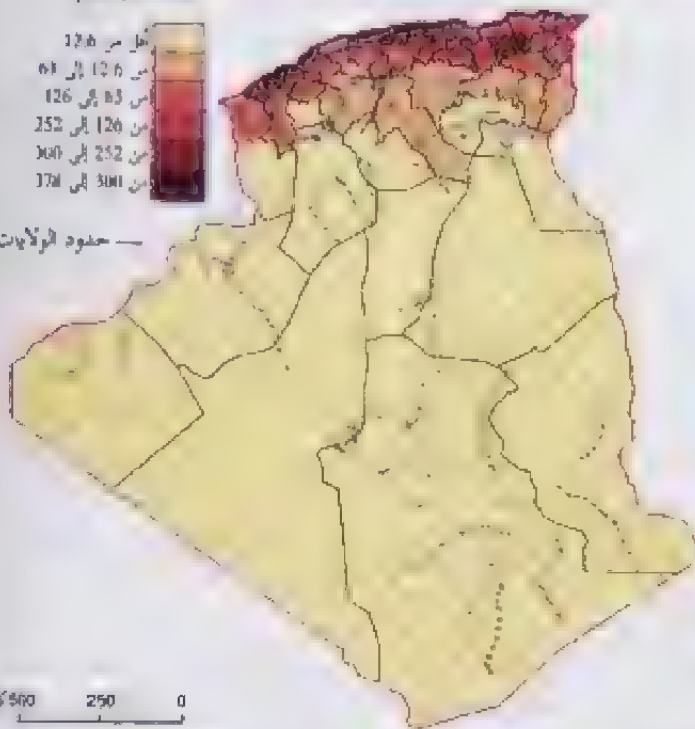


الجوانب الكمية السكانية

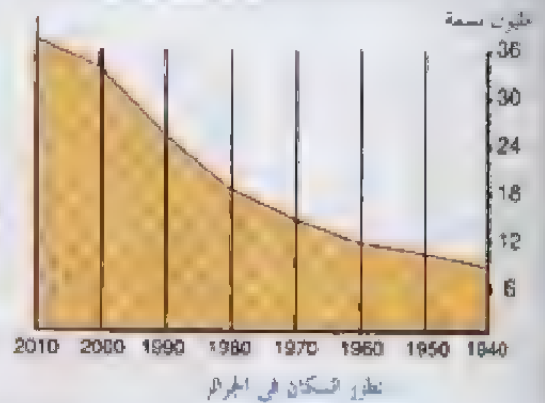
كثافة السكان بالكم



حدود الولايات



0 250 500 كم



تطور السكان في الجزائر

الجزائر بلد واسع المساحة، متنوع التكوينات الجيولوجية، يزخر بالمعادن والثروات، وهذا ما يعطيه كبريات اقتصادية مجهزة تحت المصادر الرئيس للموارد المالية من العملة الصعبة في البلاد، والتي تقدر بنحو 11 مليار دولار سنوياً.

- الطاقة: وتحتل موارد الطاقة مركزاً متميزاً في الاقتصاد الجزائري، إذ لها من آثار مادية واجتماعية إيجابية، حيث ترتبط تطور الاقتصاد الجزائري ونموه باستغلال هذه الموارد الحيوية، وعلى رأسها البترول والغاز الطبيعي؛ وقد طورت الجزائر هذا القطاع الاستراتيجي بشكل فعال، عبر شبكة من المصانع والمركبات الضخمة، وبالمسطرة الكاملة على هذه الثروة إنتاجاً وتسويقاً ودخلاً.

ولم مصادر الطاقة الجزائرية، القطر الذي اكتشف عام 1936، وتتمركز مكانته في منطقتين رئيسيتين بالصحرى الأولى: في حوض حاسي مسعود، على بعد 800 كلم من الساحل، باحتياطي قدره 700 مليون طن، أهم حقوله حاسي مسعود، وقاسي الطويل، وروث البيض. والثانية: حوض عين أمناش على بعد 1600 كلم من الساحل، باحتياطي قدره 300 مليون طن، أهم آبارها الجبلي، وزرقات، وثان فوي.

ولم احتياطي النفط في الجزائر بنحو 2 مليار طن عام 92، وقد ارتفع هذا الرقم بعد الاكتشافات الحديثة في إطار الشراكة مع الشركات الأجنبية، خاصة الأمريكية والكندية والأوروبية، وعندها بنحو 30 شركة، حيث تم اكتشاف بنحو 30 حقلاً جديداً، من بينها 7 حقول دخلت الإنتاج عام 1995، وقد سمحت هذه الاكتشافات برفع احتياطي النفط الجزائري إلى المستوى الذي كان عليه قبل السبعينات، حيث أن هذا الاحتياطي أصبح يكفي لنحو 40 سنة قادمة، وهو مرجح للزيادة؛ غير أن أهم الاكتشافات في ميدان المحروقات حدث في حوض غدامش جنوب شرق حاسي مسعود، حيث تؤكد التحليلات أن الاحتياطيات المؤكدة تقدر بنحو 12 مليار طن من البترول و2000 مليون برميل من الكوندنسات و71 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي، وهو ما يرفع من قدرات الجزائر في ميدان المحروقات، ويدهم دورها في سوق المحروقات الدولية؛ وقد بلغ إنتاج الجزائر من البترول عام 2000 حوالي 900 ألف برميل يومياً، ويقدر الخبراء أن هذا الإنتاج سيصل إلى نحو 1.4 مليون برميل/يوم عام 2005 بفضل الاكتشافات الحديثة.

ينقل البترول من حقوله بالصحرى إلى الشواطئ الساحلية عبر 3 أنابيب، ليصل إلى مصانع التكرير ومخازن التصدير... وتتميز الجزائر عن باقي الدول المصدرة للنفط، بأنها الوحيدة تقريباً التي تصدر نحو 65% من إنتاجها في شكل مواد مكررة وغاز طبيعي، والثالث التالي معط حزم.

أما الغاز الطبيعي، وهو ثروة المستقبل في الجزائر، تتركز مناطق إنتاجه في حاسي الرمل على بعد 300 كلم من الساحل، وهو من أكبر الحقول الغازية في العالم؛ ويقدر الاحتياطي فيه بنحو 3650 مليار م³، مما يجعل الجزائر تحتل الرتبة الثامنة عالمياً في هذه الثروة الهامة، وإنتاج قدره نحو 60.3 مليار م³ عام 99، وبه تكون الجزائر من أكبر المنتجين للغاز في العالم.

ينقل الغاز من مناطق الإنتاج إلى الساحل بواسطة 7 أنابيب، ليصل وحدات التسيح، ثم يصدر للتصدير بواسطة الشبكات المصنعة، وتقدر طاقة مركبات التسيح في أرزيو وسكيكدة بـ 30 مليار م³/سنة، وبلغ طول أنابيب البترول وإعاز في الجزائر عام 2000 نحو 15000 كلم.

وترتبط حقول الغاز الجزائرية بالأوروبا، عبر أنابيب عابرة للبحر المتوسط، اتان إلى إيطاليا عبر تونس وصقلية، وثالث إلى إسبانيا والبرتغال عبر المغرب؛ وكان الخبراء يقدرون أن تصل طاقة هذه الأنابيب عام 2000 إلى نحو 60 مليار متر مكعب، نظراً للإقبال المتزايد عليه من قبل المستهلكين لاحتياض تكاليفه، وباعتباره طاقة نظيفة غير ملوثة؛ وهناك مشروع لإنجاز أنبوب ثالث للغاز يربط حاسي مسعود عبر مستطام بقرطاجنة في إسبانيا.

وتسلط الجزائر منذ منتصف التسعينات سياسة جديدة لترشيد وتأمين قطاع الطاقة عن طريق توسيع إطار الشراكة مع الشركات الأجنبية، ومنعها امتيازات خاصة، إضافة إلى الفصل على رفع إنتاجية الحقول المستغلة حالياً، ورفع كفاءتها باستعمال التقنيات المتطورة، لأن طاقة الاستخراج الحالية لا تتعدى 72% من الطاقة الحقيقية؛ وقد استفادت الجزائر من الشراكة الأجنبية لمضاعفة حالة احتياطها الذي بلغ عام 2000 حوالي 12 مليار طن، كما ارتفع نصيب الشركات الأجنبية العاملة في الجزائر إلى 21% من إنتاج الجزائر الكلي عام 2000، وتجدر الإشارة إلى أن عدد الشركات الأجنبية العاملة في الجزائر بلغ 30 شركة عام 2000.

وأخيراً يتم التركيز على الغاز الصخري كمورد استراتيجي في سياسة الطاقة الجزائرية في المستقبل، حيث سيحتل مكانة الصدارة في التصدير وفي الاستهلاك المحلي. وتجدر الإشارة إلى أن الشركة الوطنية سونطراك وفروعها المختلفة، انشغلت على كل العمليات من التنقيب إلى النقل إلى التسويق؛ احتلت عام 1996 المرتبة 10 عالمياً في ترتيب الشركات القائمة الخمسة لقطاع المحروقات؛ في عام 1999 كان رقم إجماليها 889 مليار دينار، وحقت أرباحاً قدرها 111 مليار دينار، وأنتجت 118.4 مليون طن من المحروقات.

- الصادرات: للجزائر حشوات في الثروات المعدنية، حيث يزخر باطنها بمواد هامة ومتنوعة تساهم في تعزيز قدرة الاقتصاد الوطني، بما تقدمه من مواد أولية لتحويل والتصنيع؛ وتتركز أهم هذه الثروات المعدنية في المنطقة الساحلية وفي الشرق الجزائري، بصفة خاصة، بسبب تنوع التكوينات الجيولوجية.

ويحتل الحديد قائمة المعادن من حيث الأهمية والوفرة، وأهم مكانته توجد بالقرب من الحدود التونسية عند قلعة التي تتسع 780 من جملة إنتاج الحديد في الجزائر، والبالغ 3.4 مليون طن/سنة، وكذلك في بونعصر.

كما يوجد الحديد في المنطقة الغربية، في غير جيلات قرب تنوفه، وهو من أكبر حقول الحديد في العالم باحتياطي قدره مليار طن، وهو سهل الاستغلال بطريقة التقنيات المتكشوفة وذو نوعية ممتازة، لكن موقعه الجغرافي الشطر، ويهدد عن مناطق التصدير والتصنيع بنحو 2000 كلم، لم يسمح باستغلاله بطريقة اقتصادية.

أما بقية المعادن الأخرى تتجوز على طرات عديدة، منها الفسفات؛ وأهم مناجمها في شرق الجزائر، في جبل الصق والتكليف، باحتياطي يفوق 1 مليار طن، وإنتاج يقدر بـ 1.2 مليون طن/سنة، ثم الرنك والرصاص في عين مرور قرب هابة، والزنك في عرابة، وإنتاج قدره 23 ألف طن/سنة، والباريت، والملح؛ ويقدر احتياطه بـ 2 مليار طن، ولم مناجمها في الوطاية قرب بسكرة، وإنتاج قدره 200 ألف طن/سنة؛ وأخيراً الزنك في قلعة قرب سكيكدة، وهو من أهم مواقع الزنك في العالم من حيث النوعية والكمية التي تقدر بـ 50 مليون م³، وكذلك في سعيدة. كما توجد ثروات معدنية هامة في الصحراء الجزائرية، لا تزال مجهولة، لأن عمليات الاستكشاف والتنقيب لم تعد إليها بعداً وتعد الترسات والأبحاث على وجود مخازن هامة للمعادن الثمينة، مثل الذهب واليورانيوم في منطقة الهفار خاصة، تكن استغلالها صعب بسبب ارتفاع تكاليف الإنتاج، والبعد عن مناطق التصدير والصناعة.

وقد بدأ استغلال بعض مناجم الذهب منذ 1992 بمساعدة خبراء من جنوب إفريقيا، ويجري العمل على تطويرها ورفع كفاءتها الإنتاجية؛ وأهم مناجم الذهب أمس مله في الهفار باحتياط قدره 85 طن، وبمخانة إنتاج 2 مليون طن/سنة.

أما باقي مصادر الطاقة في الجزائر، فتوزع على الطاقة الكهربائية، التي تنتج 290 منها من المصادر الحرارية (البترول، الغاز، والفحم)، و 10% البقية من السدود؛ لم الطاقة النووية، حيث يوجد مفاعلات نووية، الأول في عرابة قرب العاصمة، والثاني في عين وسارة، ويستعملان في الأغراض السلمية لتصوير الصناعة والزراعة والخدمات الصحية، وفي أغراض التكوين والبحث العلمي.

أما الطاقة الشمسية، ورغم توفرها بكثرة في الجزائر، فإن استغلالها لا زال في بداية الطريق، ويمكنها أن تشكل رافداً مكملاً لمصادر الطاقة الأخرى في الجزائر مستقبلاً.



■ المواصلات

طرق برية - شبكة حديدية - نقل جوي:

تشكل شبكة المواصلات أحد العوامل الهامة، للثورة في التطور الاقتصادي والتنمية الاجتماعية للدولة، حيث أن كفاءة شبكات النقل وكثافتها، هي المؤشر المحدد لدرجة تطور الدول أو تأخرها.

وتزداد أهمية قطاع المواصلات بمختلف أنواعه في الجزائر، نظراً لمساحة مساحتها التي تبلغ 2,5 مليون كلم²، والتي تتطلب شبكة جيدة وممتدة، لتخدم النشاط الاقتصادي بكثافة، ولتحمل أعباء التنمية الوطنية، وفك العزلة عن الجهات المحرومة والمغلقة.

وقد حظت الجزائر منجزات هامة في ميدان تطوير ونوعية قطاع المواصلات، بفضل الاهتمام البالغ الذي أولته الدولة، في إطار استراتيجية وطنية تستهدف توسيع رقعة التبادل التجاري داخلياً وعالمياً، وضمان نقل المواد المصنوعة والمشتوجات اللامية والصناعية، وإدماج التراب الوطني بمجموعة متكاملة من الطرق البرية والشبكة الحديدية والوالتى والمطارات، ولتجهيزات الاتصالات السلكية واللاسلكية.

وهكذا توسعت أعمال شق الطرق، وتجديدها، وبناء الجسور، وحفر الأنفاق، لتصل إلى أكثر المناطق المحلية وصورة في التناقل الكبرى، لخدمة القرى النائية، وإلى أعماق الصحراء، حيث التواحات النعزلة ومناطق استخراج البترول والغاز، زيادة عن ربط الجزائر بدول الجوار في المغرب.

كما تم إنشاء العديد من المطارات، ونهجتها حركة النقل الجوي، وتحديث الموانئ القديمة وتجهيزها، وإنشاء موانئ حديثة، فضلاً عن تطوير مياكل الاتصالات السلكية واللاسلكية لتغطية الجنوب الجزائري بمحطات الهاتف.

- الطرق البرية:

وهي شريان الحياة الاقتصادية في الجزائر، وتقدر طولها عام 2002 بنحو 104,72 ألف كلم، منها 6700 كلم (25%) طرق وطنية مرصوفة جيداً، و38100 كلم (37%) طرق ترابية صالحة للسير والحركة، والباقي ذو نوعية متوسطة.

وقد طورت الجزائر أربع محاور رئيسة للطرق البرية في الصحراء، تتماشى تقريباً مع خطوط سير القوافل القديمة، وهي محور تندوف لوصول الجزائر بموريتانيا، الذي تمثّل امتداداً إلى الحدود النوريطانية، بسبب النزاع حول الصحراء البرية، ومحور أمّور نحو مالي، لتلك العزلة على منطقة الثروات، ومحور تامراست، لتلك عزلة الهقار، وهو المعروف بطريق الوحدة الإفريقية، الذي يفرّج إلى طرقيتين، واحد نحو مالي، والثاني نحو النيجر، وأخيراً محور تانسلي، الذي يخدم مناطق إنتاج البترول والغاز.

ويشكل طريق الوحدة الإفريقية الذي يبلغ طوله الإجمالي 6000 كلم² والذي يربط حول الساحل الإفريقي بالموانئ الجزائرية على البحر المتوسط، أهم

الإجازات في ميدان الطرق البرية، ويبلغ حوله في الجزائر 2344 كلم² غير مكتملة كلياً.

- الشبكة الحديدية:

وهي من أهم شبكات الشبكة الحديدية في إفريقيا، وتؤدي دوراً أساسياً في الاقتصاد الجزائري، بفضل كثر طاقته نقلها وتغطيتها الجيدة للمجال، خاصة في شمال البلاد، بفضل تفرعاتها الصلبة التي تربط كبرى المدن، وأهم الأسواق والمواقع الصناعية، ومناطق إنتاج المواد الأولية، والوالتى.

ويبلغ طول الشبكة، نحو 4200 كلم، كلها ذات اتجاه واحد، منها 215 كلم مكهربة، تربط مناطق الوترة وبوخمرة بعامة.

وتستغل هذه الشبكة من طرف الشركة الوطنية لنقل بالسيك الحديدية، التي تمتلك 103400 عربة، وتوظف 187 مطاراً يومياً، يربط 47 مدينة كبرى ومتوسطة، وتشارك في النقل الحضري عند أطراف المدن الكبرى بنحو 2300 عربة. كما أنها تغطي 17% من حركة النقل البري، أي ما يعادل 13 مليون طن من البضائع المختلفة، وتنتقل سنوياً نحو 43 مليون مسافر.

- النقل الجوي:

ويؤدي دوراً مهماً في حركة نقل المسافرين خاصة، بفضل عامل السرعة والرونة، إلى جانب أدائه المتميز في ميدان السياحة والأعمال.

ويوجد بالجزائر حوالي 124 مطاراً، منها 30 مطارا داخلياً، يربط أهم المدن الجزائرية في الشمال والصحراء، في شبكة تغطي من الرحلات اليومية والأسبوعية، وكذلك 7 مطارات دولية، تصل الجزائر بالعديد من المطارات الأوروبية، والغرب العربي، والشرق الأوسط، وإفريقيا جنوب الصحراء.

ويشكل الأسطول الجوي الجزائري من 63 طائرة، معظمها من نوع البوينغ والإيرباص، وهي طائرات حديثة، وتضمن شركة الخطوط الجوية الجزائرية سنوياً نقل 3,6 ملايين مسافر، ونحو 30 ألف طن من البضائع، وفي إطار اقتصاد السوق انضمت إلى مجال النقل الجوي 04 شركات جزائرية خاصة.

■ المواصلات - شمال الجزائر

تتركز أهم الشبكات القلبية في شمال الجزائر لأسباب تاريخية واقتصادية، حيث كان تصميم الشبكات المنورقة عن فترة الاحتلال الفرنسي يعكس بوضوح مصالح الاستعمار، الذي ركز على ربط المدن والمنشآت في الشمال الجزائري بعضها ببعض، كما شق العديد من الطرق الاستراتيجية داخل المناطق الحساسة لضمان وصول القوات العسكرية لمناطق الثورة، إضافة إلى بعض الطرق التي تربط مناطق إنتاج المواد الأولية، ومناطق الإنتاج الزراعي.

ويشكل تطوير شبكات النقل البري خاصة إحدى النجاحات الهامة التي حققتها الجزائر في هذا الميدان، في إطار سياسة رائدة وشجاعة تستهدف ربط كل أنحاء البلاد وإدماجها بصورة متكاملة، وخاصة الصحراء التي كانت في عزلة شبه كاملة عن شمال البلاد، وذلك رغم حائل البعد والمسافة، وقساوة الطبيعة، وارتفاع تكاليف الإنجاز، وهكذا أعطيت الأولوية للطرق البرية، لشد الاتصالات في العلاقة بين المناطق المحظية والجهات المحرومة والهامشية.

وقد خلقت هذه الشبكة درجة مثبولة في مستوى الأداء، في التناقل والتشعب والترابط، من حيث درجة كثافتها ومدى صلاحيتها للحركة، وفي مرونة السير، كما كان لها دور إيجابي في توجيه التنمية وفي تلك التناقل، إضافة إلى الفرص الاقتصادية الأخرى، التي يحققها عنصر النقل، وهي تعكس اليوم شخصية الجزائر الاقتصادية، إذ تتركز حولها المدن ومراكز الاستيطان، كما تتكشف أنشطة الصناعة والأسواق.

وتتجمل هذه الشبكة 82% من حجم نقل البضائع والمسافرين في الجزائر، كما تتحمل نحو 2,4 مليون مركبة، منها 1,5 مليون سيارة خاصة.

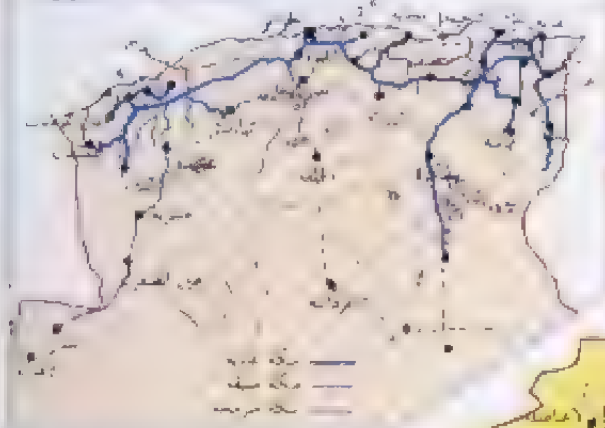
هناك مشاريع عديدة، قيد الإنجاز في ميدان المواصلات البرية والحديدية، لتجديدها وتكثيفها ورفع قدرتها وكفاءتها، فهي بحاجة إلى التنمية الوطنية والاستفادة بأكمل إمكانيات البلاد، منها كانت بعيدة ومهملة، ومن أهم هذه المشاريع، الطريق البري السريع شرق غرب، الذي سيربط عاية بنلمسان، على طول 1200 كلم، يمر بمد من الساحل، والبرميج ويطه بالطريق للتقارب السريع، تونس الدار البيضاء.

ويهدف هذا المشروع إلى تسهيل الضغط على الشبكة الحالية، التي أصبحت تعاني من الاكتظاظ، وإلى ضمان راحة الحركة وسيرتها، وقد تم حتى سنة 1996، إنجاز بعض قطاعات من هذا التطور الاستراتيجي، في أطراف العاصمة، ومحولات البورق، ولجسطية، وبين العلة وسغوف.

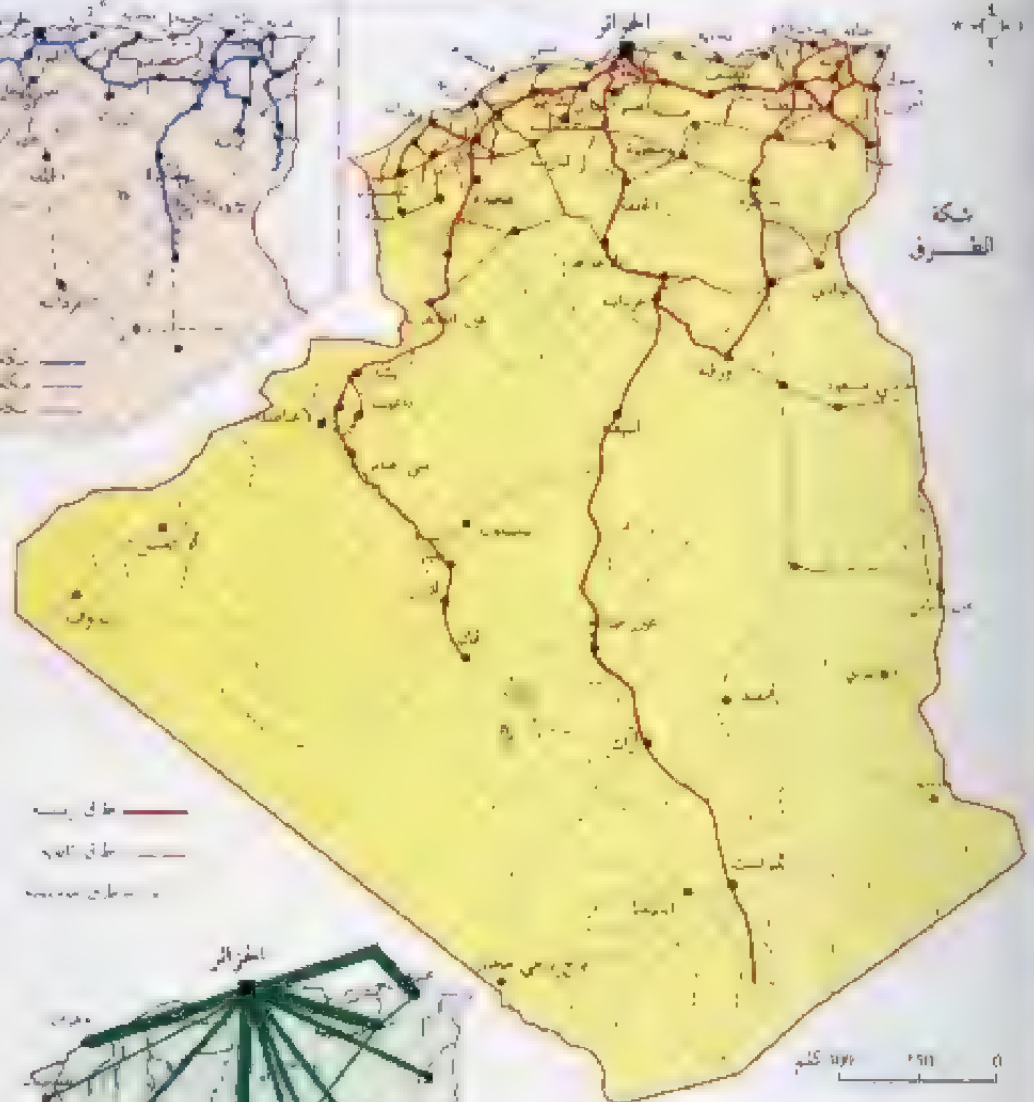
وفي الشبكة الحديدية تجرت مشاريع هامة، منها ازواج خط الحروب رمضان جمال، وإنشاء خط جبل رمضان جمال، إضافة إلى مشروع طموح لإنجاز 37000 كلم في إطار شبكة الهضاب العليا، من تبة إلى سبيل، وبعض الفروع التي تربطها بالشبكة الحالية، وذلك في استراتيجية التهيئة العمرانية، التي أعطت الأولوية لتجديد منطقة الهضاب العليا.

وفي ميدان النقل الجوي، يجري تنفيذ أعمال توسيع مطار هواري بومدين وتحديث لرفع طاقته من مليون مسافر/سنة حالياً، إلى نحو 6 ملايين مسافر/سنة، عام 2003، وبناء قاعدة لشحن البضائع بطاقة 100 ألف طن/سنة، زيادة عن توسيع مطارات لسطية وعامة ووهران.

- شبكة السكك الحديدية -



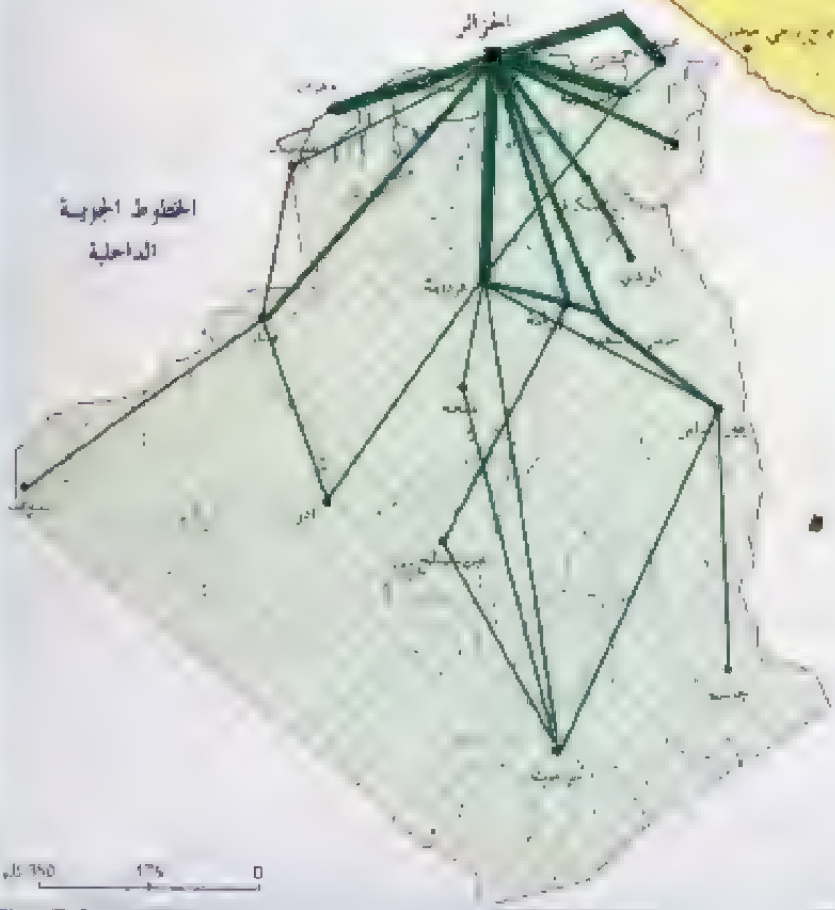
0 50 100 كلم



خط حديد
خط حديد
خط حديد

0 50 100 كلم

الخطوط الجوية
الداخلية



0 50 100 كلم

الجزائر المواصلات
الطرق، شبكة السكك الحديدية
الخطوط الجوية الداخلية

علم الرحلات الأسبوعية

أكثر من 15
من 5 إلى 15
من 1 إلى 5



卷之四

95

●

أما لوائي، وهي رنة الجزائر، والمؤشر الذي يحرر رايوتز اقتصادها، فهي تربط الجزائر بنحو 60 مليا على العالم، ويبلغ عددها حاليا 12 ميناء، تؤدي دوراً جدياً في غشيط التجارة الداخلية وخارجية، لأنها تضم 798 من الميناءات التجارية للبلاط.

ومن أهم إنجازات هذا القطاع، إنشاء ثلاثة موانئ متخصصة في المحرقات، في أرزو وبجاية وسككندة، مع دوراً رياديا في صادرات المحرقات، وتجهيز موانئ هلبة والعاصمة ووهران بمحطات استقبال للصهارات، إضافة إلى توسيع وتجهيز موانئ تيس والجزوات، لرفع كفاءة استقبالها. وتكم إنجاز بحري للجزائر المستقلة، بناء ميناء صحن في جيجل، أكبر الموانئ الوطنية في إفريقيا، طاقته 4.5 مليون طن إسف، والذي سيكون منفذاً حيوياً حاربا واقتصاديا مهما لبعض المناطق الحرة التي أنشئت بالقرب منه في بلارة.

ويحتل ميناء العاصمة الصدارة في حركة النقل البحري، بنحو 40 من حمولة حركة لموسم، متوقفاً بحسب مدته ووزن.

ويضم الأسطول البحري الجزائري، 74 وحدة، منها 3 لنقل بترول، و5 ناقلات بترولية، و9 ناقلات للغاز السليم، و7 بواخر صهريج لنقل البترول الكوماروي، كما أن الشركة الوطنية للنقل البحري بمختلف فروعه، تمتد نشاطها إلى معظم إمارات، وهي توفر إمكانيات ذاتية لأداء التجارة الخارجية للجزائر، وعلمة الاقتصاد الوطني.

أما شبكة الاتصالات السلكية واللاسلكية، فتمتاز بتقدم خدمة محببة ودولية متميزة، وعلى مستوى عال من الكفاءة خاصة في شمال البلاد، حيث تربط الجزائر بعدة كوابل تحت البحر، وبحوض هرتلية مع فرنسا وإيطاليا وإسبانيا والمغرب وتونس.

كما توجد بالجزائر عدد من المخططات الأرضية للاتصالات بالأقمار الصناعية، عبر اتصالات وترانسبوكس وعمرسات، إضافة إلى 15 محطة أرضية محلية للاتصال الداخلي عبر القمر الصناعي، وقد دعت هذه الشبكة في السنوات الأخيرة بمساعدة المعلومات وفريق التكنولوجيا بشبكة الأنترنت الدولية.

■ التقسيم الإداري

عرفت الخريطة الإدارية للجزائر، تحولات هامة، تأثرت بالظروف السياسية والاقتصادية والشرية السائدة، وتعود أولى بوادر التقسيم الإداري للجزائر إلى العهد العثماني، حيث قسمت البلاد إلى ثلاثة مقاطعات، هي بابلق الشرق، وبابلق الشرق، وبابلق الغرب، ومنطقة العاصمة، وتسمى در السلطان.

وبعد الاستقلال الفرنسي للجزائر عام 1830، احتفظت فرنسا بهذا التقسيم الذي أصبح رسمياً العام

1936، ويشمل ثلاث مقاطعات، إضافة إلى الصحراء، وفي عام 1956، قسمت الجزائر إلى 12 عساة، في محاولة من السلطات الاستعمارية لإحكام قبضتها على التراب الوطني بعد اندلاع حرب التحرير الوطني، ولتأدية التغيرات البشرية والأمية والاقتصادية المستجدة، وهكذا كانت الخريطة الإدارية أداة لتأكيد السيطرة الاستعمارية، ولإزالة السكان، وعدمه أعراض مبنية بتفصلها واقع الاحتلال.

وبعد الاستقلال عام 1962، حاولت الدولة الجزائرية تصحيح هذا الإرث الاستعماري، ومطابقة الخريطة الإدارية لخدمة أهداف التنمية واللامركزية، وتقريب الإدارة من المواطن.

وأول إجراء اتخذ في هذا المجال، كان رفع عدد الولايات الجزائرية إلى 15 ولاية عام 1963، ستتم العام 1974 بتقسيم إداري جديد، رفع عدد الولايات إلى 31 ولاية، وكانت دعائم هذا التقسيم تستند إلى مراعاة المفاصل الاقتصادية والسكانية والفرق الجغرافية، حتى تكون الولاية قاعدة لتخطيط اقتصادي وإداري، ومصلحة للتنمية.

وفي عام 1984، قسمت البلاد إلى 48 ولاية، وذلك خاصة بالتطورات الاقتصادية والبشرية، ولتطوير الخريطة الإدارية للبلاد، حتى تكون أكثر اتصالا بالواقع، وأكثر استيعاباً لإمكانيات المستقبل، وفي أحسن الأطر الفرائية الشككة لتحقيق النمو الاقتصادي بأداء عالي.

وهكذا استعملت إشارات التقسيم الإداري كأداة لتخطيط الجغرافي والاقتصادي، لتبوض بكل أسماء البلاد، ولتفضاء على الفوارق الجغرافية وإدماج كافة المناطق في عملية التنمية التوازنة والشاملة.

وكانت أهم ركائز هذه التقسيمات تستند على الأهداف التالية:

- تحقيق نوع من التنظيم البرابي لوحدة الإدارية (بلديات، ودوائر، وولايات)، بحيث تتماشى الحدود الإدارية مع الحدود الوظيفية لأقاليم خدمات المدن، التي رقيت في السلم الإداري إلى رتبة عاصمة ولاية أو مركز دائرة أو بلدية، وحتى تكون هذه المدن نويات وقواعد للإشعاع الاقتصادي والمادي، خاصة وأن النظام الإداري الجزائري يخصص لكل مركز حسب رتبته على السلم الإداري، طغماً من التجهيزات والمرافق والخدمات، تلعب دوراً مهماً في تنظيم المجال وفي الدمايكية الاقتصادية المحلية.

وقد عملت التقسيمات المختلفة على تفويض مساحة الولايات التي تضم المدن الكبرى، مثل العاصمة، ووهران، وقسطنطين، وعجاية، للمحد من هيبتها الطاغية، وإتاحة الفرصة أمام المدن المتوسطة التي رقيت إلى عاصمة ولاية، لتتسي مرادها، وتطور فاعديتها الاقتصادية، وتؤدي الدور الملائم بها في إطار هذه الاستراتيجية.

- تدعيم عواصم الولايات المحلية، بالتجهيزات والمرافق، وتحويلها إلى مراكز خدمة إقليمية ومحلية، بتطوير بنية التحتية ولما عليها الاقتصادية الخاصة بالصناعة، مع مراعاة توزيعها جوازا على كل أقاليم المنطقة وساطق الوطن.

- أصبحت الخريطة الإدارية للجزائر تتمتع بكفاءة عالية في قدرة الخدمة الإقليمية، وفي تحمل أعباء النمو العمراني والاقتصادي، وسحبها الريادة السكانية، وهي مرشحة مستقبلاً لمزيد من التعديل والتطوير، لمواكبة التغيرات الاجتماعية والاقتصادية الحارة.

- يلعب التقسيم الإداري وما صاحبه من هيكلية للأشعة الاقتصادية وتطور البنية التحتية والمرافق خاصة إلى إشراك الجماعات المحلية في سلطة اتخاذ القرار، وفي عملية صياغة الصورة المستقبلية للنمو والتطور دوراً حاسماً في التنمية الوطنية، وفي اللامركزية والديمقراطية.

القسم	عدد الولايات	عدد البلديات
1974	31	702
1984	48	1541

وقد عززت الخريطة الإدارية للجزائر عام 1997 بنظام إقليمي جديد، هو نظام المحافظة الذي طبق على العاصمة في 1973/31، ومن أهدافه الأساسية إعطاء الأقاليم القارونية والتنظيمية، لتتكون العاصمة الجزائرية من الاتحاد بمصاف العواصم المحلية، والتنشيط مع التصورات والمستجدات لتحويل الأقاليم القادمة بامكانيات جديدة تتواءم مع متطلبات العصر.

ويسمح هذا النظام الجديد، بالتحكم في السه العمراني، وإقامة توازن بين كثافة السكان والمساحة الجغرافية، وحماية الأراضي الفلاحية المهددة بغزو العمران، وتصميم برنامج تنموي يمكنه إعاش قطاع التشغيل وتحسين الظروف الاجتماعية للسكان، وذلك بفك الاختناق على العاصمة، بتفويضها على البلديات المجاورة، وحتى لحصة متميزة، وتدرجة لتفهم العمرانية، تضمن لها تحقيق لغزة نوعية في مجال التنمية والتسيير حكم للموارد البشرية والمادية والطبيعية.

وبذلك نظمت العاصمة في إطار محافظة الجزائر الكبرى على مساحة 809.19 كلم²، يسكنها عام 1997 نحو 620 000 نسمة، مشككة هيكلية من 28 بلدية حضرية تسمى بالدوائر الحضرية، ومن 29 بلدية ريفية موزعة على 12 قطاع إداري، على رأسها ولاية متديونة، تحت إدارة محافظ بدرجة وزير.

لكن هذا النظام الإقليمي لم يمتد عام 1998 بقرار من المجلس الدستوري، كونه يتعارض مع روح الدستور وقوانين البلاد التي تهيكّل التراب الجزائري، والصيغي نظام الولاية والدائرة والبلدية، حيث تمت العودة بالنسبة للجزائر العاصمة إلى نظام الولاية عام 2000.



الجزائر

التقسيم الإداري

1984



الولايات

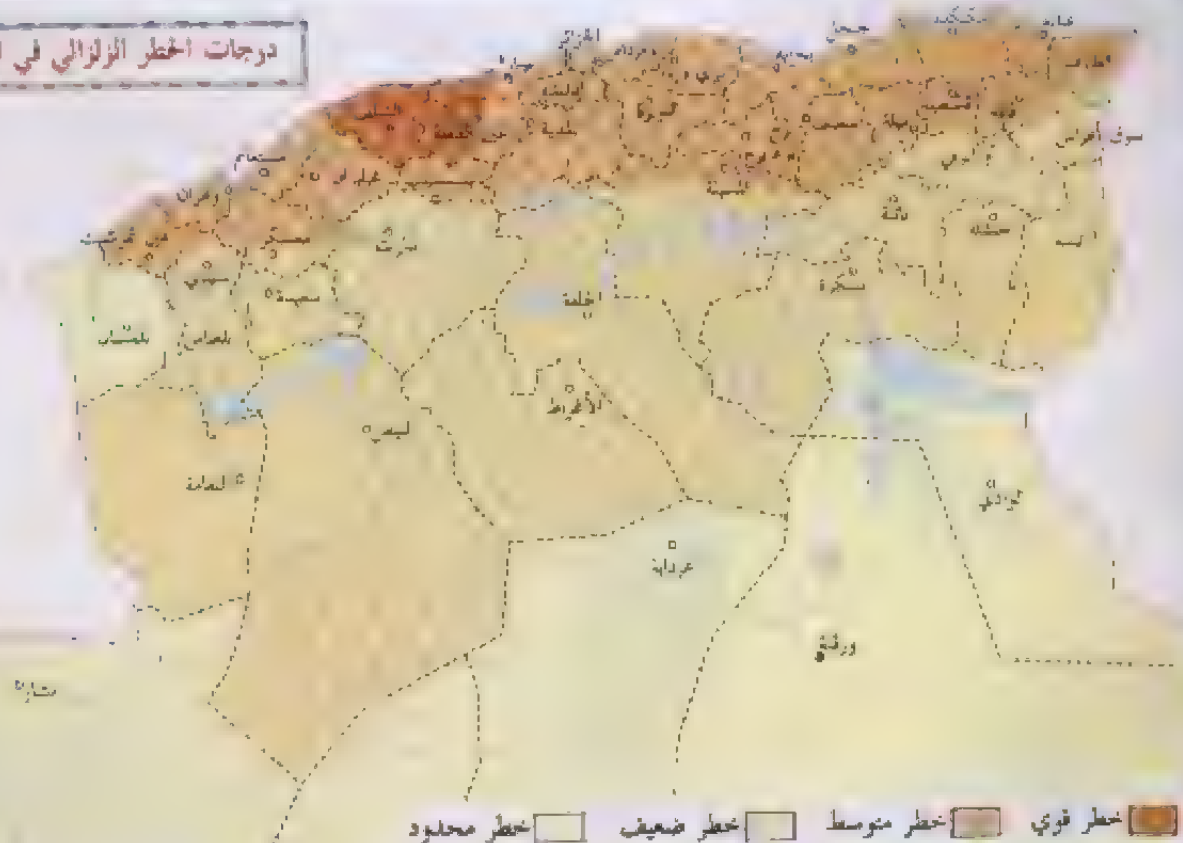
- | | | | |
|----------------|-----------------|-----------------|----------------|
| 1 - أدر | 16 - جرج | 31 - وهران | 46 - عين قوشنت |
| 2 - الشلف | 17 - جينة | 32 - البيض | 47 - عرداية |
| 3 - دغواط | 18 - حبل | 33 - إليزي | 48 - عبيدات |
| 4 - أم البواقي | 19 - سفي | 34 - برج بوعريج | |
| 5 - بات | 20 - سعية | 35 - بومرداس | |
| 6 - بحاية | 21 - سكيكدة | 36 - الطارف | |
| 7 - سكرة | 22 - سبتي بلعاس | 37 - تندوف | |
| 8 - شار | 23 - عتبة | 38 - تيمسلي | |
| 9 - ايلية | 24 - قالة | 39 - الوادي | |
| 10 - البويرة | 25 - قسنطينة | 40 - خنشلة | |
| 11 - قمراس | 26 - المدية | 41 - سوق أهراس | |
| 12 - لسة | 27 - مستعالم | 42 - تيارا | |
| 13 - تلمسان | 28 - المسيلة | 43 - مية | |
| 14 - تيارت | 29 - معسكر | 44 - عين الدفلة | |
| 15 - إليزي ورو | 30 - ورقلة | 45 - الشامة | |

حدود الولايات

مركز الولاية

0 100 200 كلم

درجات الخطر الزلزالي في الجزائر



الزلائية الأرضية الجزائرية

يعتبر شمال الجزائر منطقة زلزالية نشطة، ويعد السبب في ذلك إلى أن الجزء الشمالي من القارة الإفريقية، وبخاصة الأطراف الشمالية للبحر الأبيض المتوسط تشكل منطقة تلتقي عندها الصفيحة الإفريقية بالصفيحة الأوراسية، إذ تترافق هاتان الصفيحتان للتحايزتان، بحيث تمتد كل منهما في اتجاه مصاد لاتجاه الآخر، يحدث الزلازل بعض معرض المخاطر لقوى الدفع والشد الناجمة عن حركة الصفائح، فيحدث التواتر تدريجيا، فإذا زاد عما ينبغي تعددت الصخور للشخص من توترها على نحو عفيف بأحد صورة الهزة الأرضية.

ويعتقد أن معظم الزلازل الأرضية التي تتعرض لها الجزائر، تكون نتيجة هذه العملية، لأن حدود الاحتكاك بين صفائح الصفيحتين الإفريقية والأوراسية تقع شمال الجزائر، وبالنسبة، فإن المنطقة التي يشملها ميكانيزم الاحتكاك بين الصفيحتين تمتد جنوبا داخل الأراضي الجزائرية على شكل طرح صخري. ومعظم الزلازل التي تحدث في الجزائر، ذات قوة ضعيفة، حيث تندر الحالات التي تزيد فيها قوة الهزة عن 6 درجات، لأن معظم هذه الهزات تتبع في العادة بهزات ارتدادية لها طابع دوري تقصر فترتها ما.

ويمكن تقسيم الأراضي الجزائرية حسب درجة خطورتها للزلازل إلى أربعة مناطق رئيسة، كما هو موضح بالمخرطة:

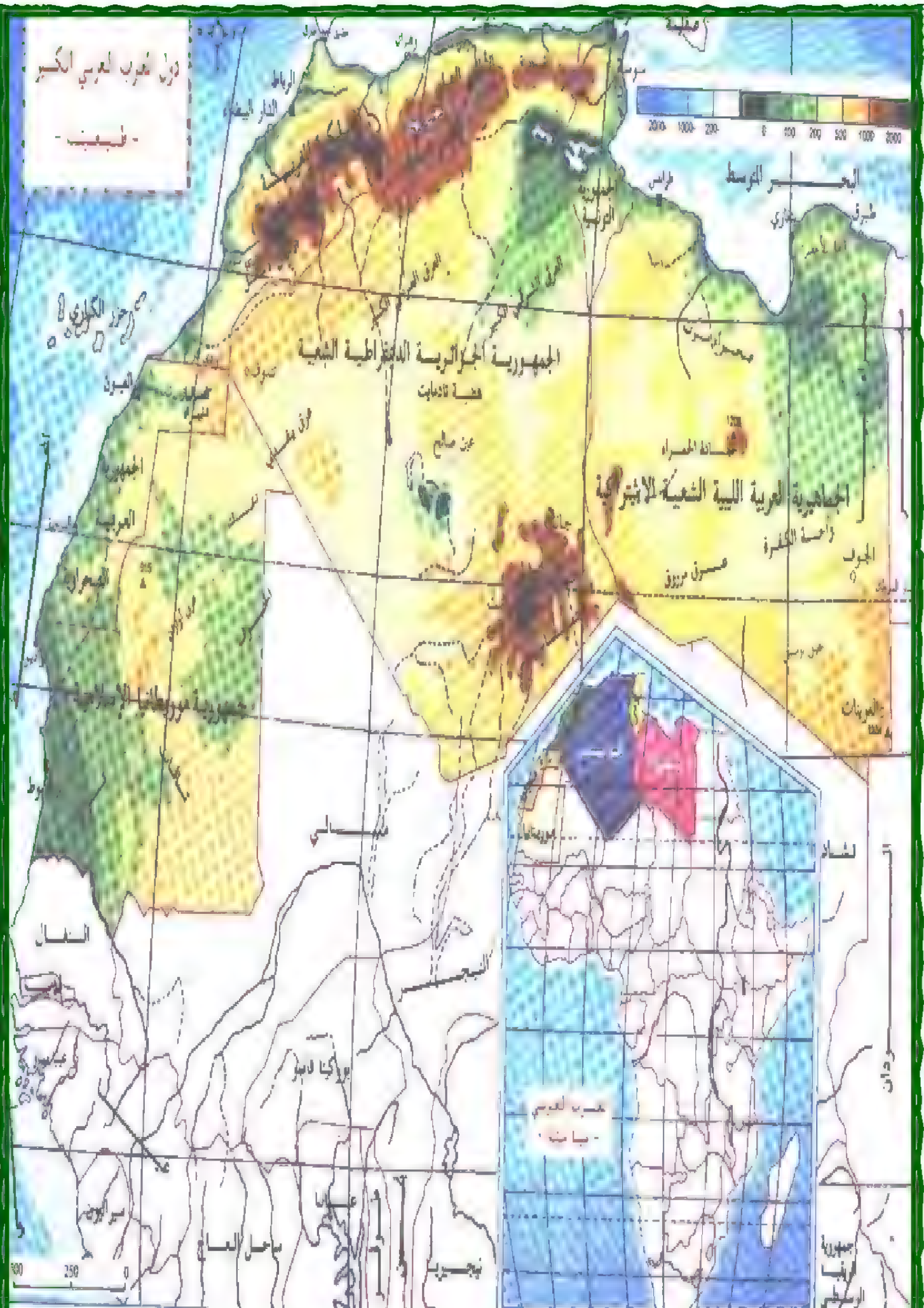
المناطق المعرضة لخطر الزلازل: وهي أقل المناطق تعرضا للخطر الزلزالي، وتغطي كل الولايات الصحراوية: أدرار، وشا، وووقلة، وإيزي، وتلمسان، وغرداية، ورقراست، إضافة إلى ولاية تلمسان.

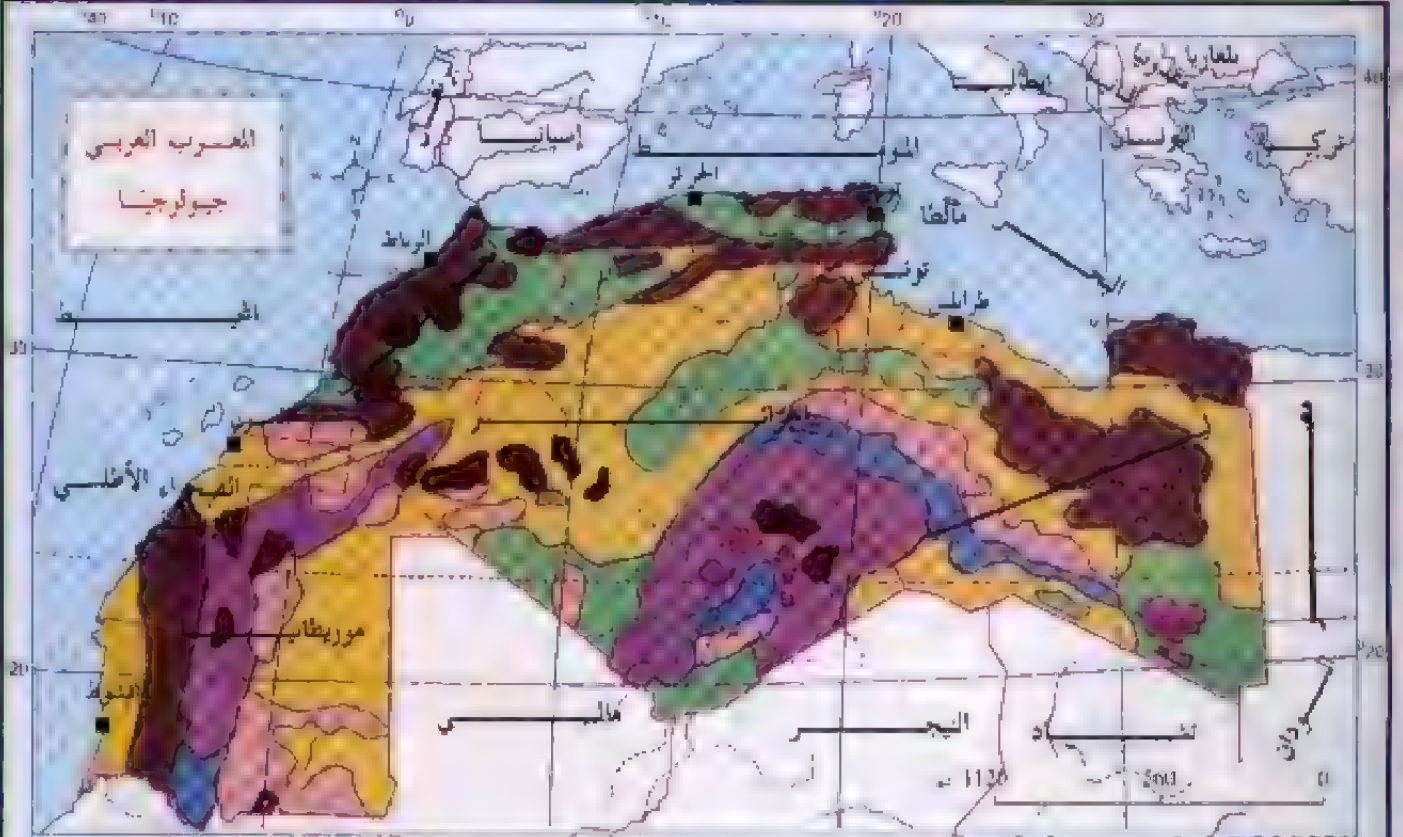
المناطق المعرضة لخطر الزلازل بدرجة ضعيفة: وتغطي ولايات: سوق أهراس، وأم التواقي، وإيسة، وباتنة، وعشنة، وبسكرة، وميلة، والحلفاء، وبارت، ومسعدة، والبيض، وسيدي بلعاس، والنعامة، والأغواط.

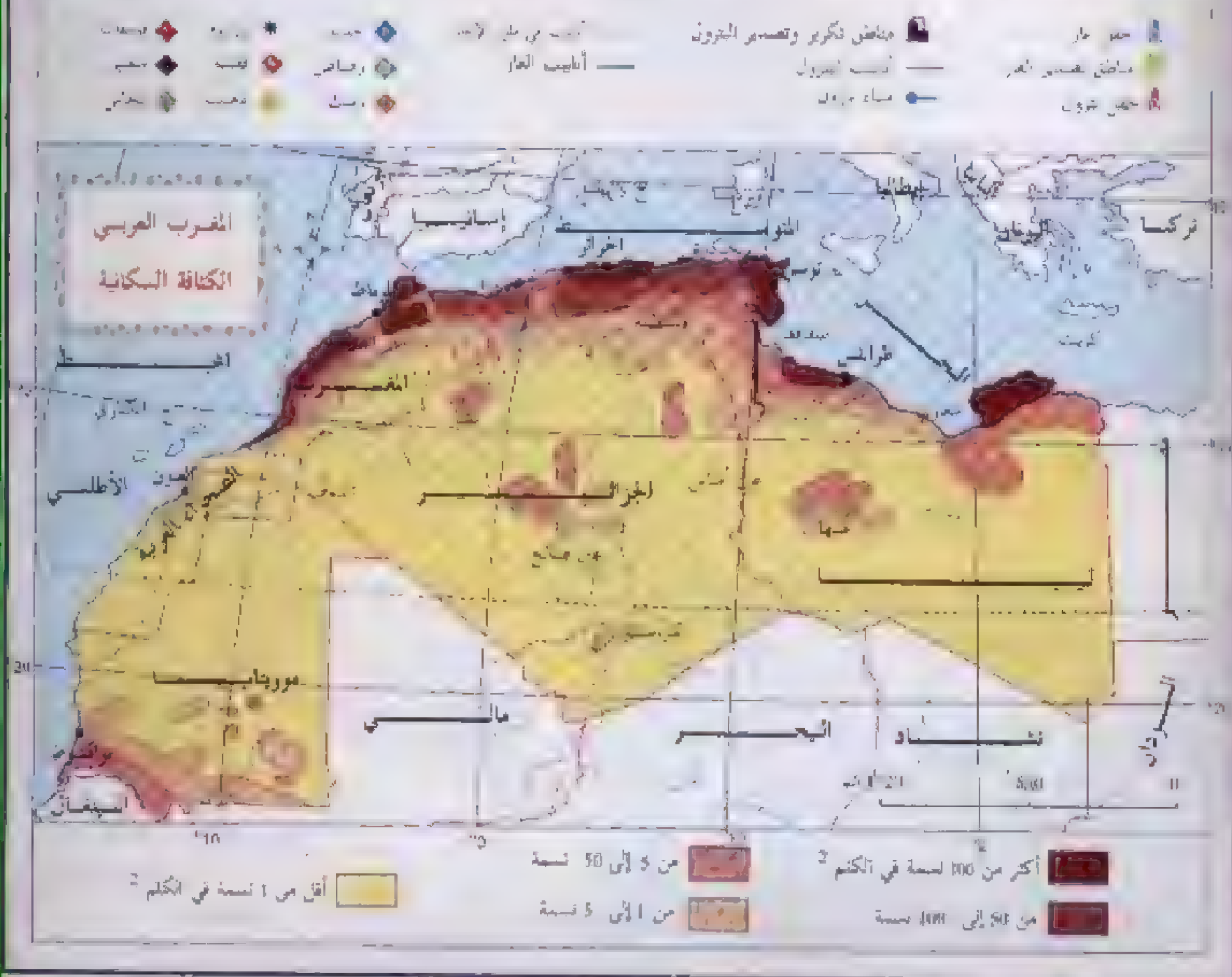
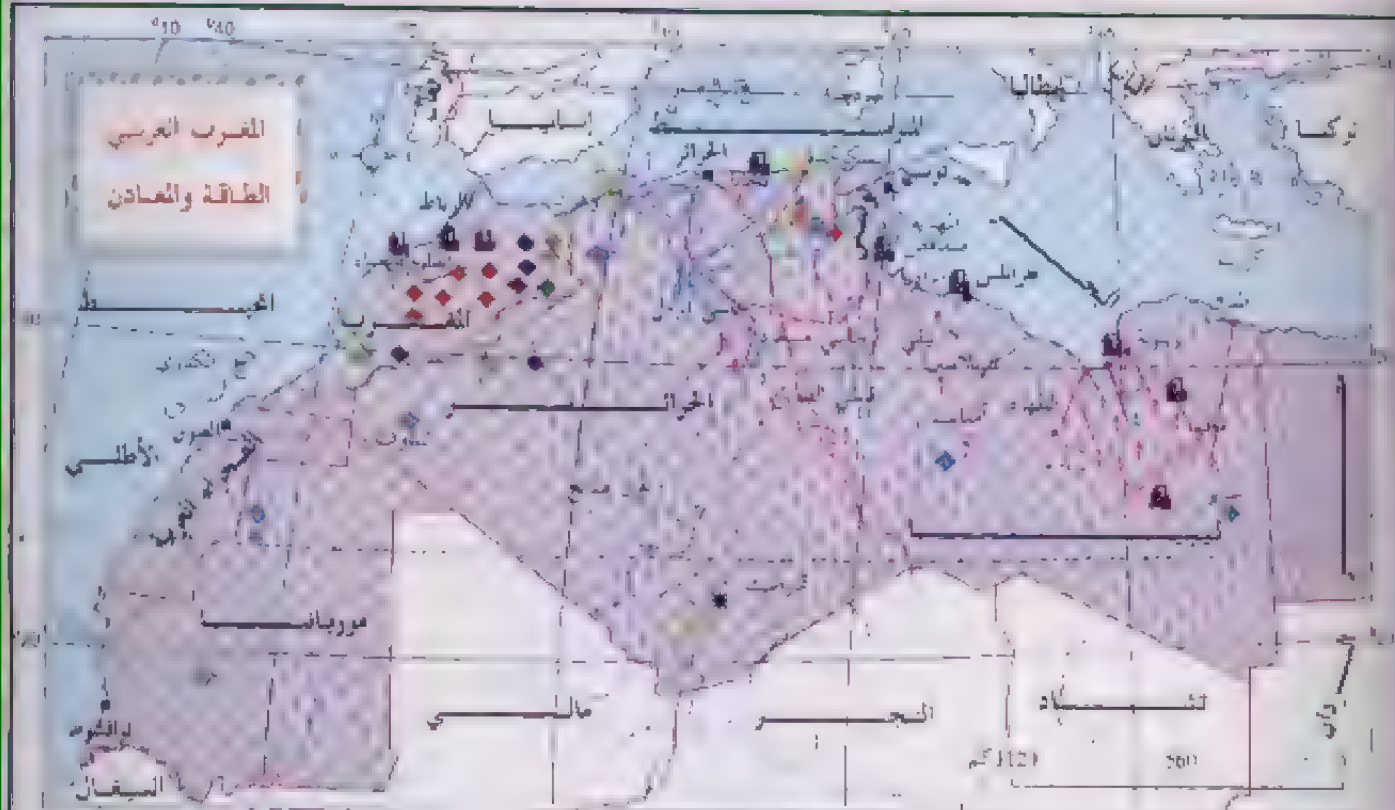
المناطق المعرضة لخطر الزلازل بدرجة متوسطة: وتضم ولايات: الطارف، وحاية، وقانة، وقسنطينة، وسكيكدة، وحيل، ومينة، وسعيد، وبجاية، وإيزي، وزو، ورج بوعريوج، والبويرة، وبومرداس، والجوهر، والندية، وتيارا، وتسمسيت، وغلما، ومستغانم، ومسكرة، ووهران، وهين تيمولشت.

المناطق المعرضة لخطر الزلازل العنيفة: وتشمل ولايتي الشلف وجزءا من هين الدقي وتلمزة.

وانتلفت للملاحظة، أن الشطرين الثالث والرابع الأكثر تعرضا لخطر الهزات الأرضية، تتركز بها أهم المدن والمنشآت الاقتصادية والتي الحيوية، وحيث التركيز السكاني والاقتصادي كثيف جدا، وبالتالي فإن احتمال حدوث هزات عتية يهاتين المنطقتين، يترتب عليه حدوث كوارث بشرية ومادية حائلة بالغة الخطورة على الاقتصاد الوطني وعلى سلامة السكان. كما حدث في أخطر الزلازل التي عرختها الجزائر في الشلف (عامي 1954، 1980)، وهو ما يقتضي اتخاذ إجراءات السلامة والوقاية للمد من مخاطر هذه الظاهرة الطبيعية وانكاساتها السلبية على الاقتصاد وعلى السكان.







المملكة المغربية



العاصمة: الرباط (000 1293 نسمة)
أهم المدن: الدار البيضاء (000 3200 نسمة)
فاس (000 660 نسمة)
وجدة (000 620 نسمة)

تاريخ الاستقلال: 1956
النظام السياسي: ملكي
المساحة: 462 000 كلم²
العملة الرسمية: الدرهم المغربي

المختصات الطبيعية:

تقع المملكة المغربية غرب إفريقيا الشمالية، وتطل بواجهة واسعة على المحيط الأطلسي، من الغرب، وعلى البحر المتوسط من الشمال، يحدها من الشرق الجزائر، ومن الجنوب الصحراء المغربية. يغلب على تضاريس المغرب الصابع الجبلي، وخاصة في الشمال، حيث تمتد منظومة من الجبال الشاهقة على شكل قوس مفتوح على المحيط الأطلسي، يتكون من الأطلس الربيعي، الذي يبدأ عند جبل طارق، بموازة ساحل المتوسط، ثم الأطلس الأوسط باتجاه شمال شرق جنوب غرب، ويتصل بالأطلس الأعلى عبر رواق تازة، ثم الأطلس المتكاس، وهو الجزء المرتفع من المائدة الصحراوية، الذي يلتقي بالأطلس الأعلى شرقاً، وهو أعلى جبال المغرب، ويمتد عند ساحل المحيط الأطلسي حتى أغادير، وبه أعلى قمة في جبل توبكال 4165 م. أما السهول فتنتشر في المناطق الغربية، كسهول الغرب والساحل، وفاس والشاوية والدخلة، وكذا في الشرق، حيث سهول ملوية، وفي الجنوب سهل سوس، هذا التنوع التضاريسي المتميز أعطى المغرب شبكة غنية من الأودية، التي تنبع من جبال الأطلس، وتصب في المحيط الأطلسي.

- السكان

عدد السكان عام 2000: 28 778 000 نسمة
الكثافة العامة: 64.4 نسمة/كلم²
الخصوبة العامة عام 2000: 3.1
معدل النمو: 2.2%
وفيات الأطفال الرضع لكل 1 000 مولود: 37
أمل الحياة: 62 سنة
نسبة التحضر عام 2000: 54%

معدل الأمية: 52.9%
توزيع العمالة على الأنشطة الاقتصادية:
39% في الزراعة
03% في قطاع المناجم
20% في الصناعة
38% في الخدمات
مؤشر التنمية البشرية 99: 0.589 (رتبة 124)

الاقتصاد:

- المؤشرات الاقتصادية عام 2000:

الناتج المحلي الخام (الإجمالي): 34,421 مليار دولار
الناتج المحلي الخام الفردي: 1240 دولار

- الموارد الاقتصادية:

الفلاحة: تمثل الفلاحة مركزاً هاماً في اقتصاديات المملكة المغربية، فهي تساهم بحوالي 13% من الناتج المحلي الخام، وتشغل حوالي 39% من جملة العاملين في قطاعات النشاط الاقتصادي، وتغطي الأراضي الزراعية 19% من جملة مساحة المملكة، وهي مساحة محدودة نسبياً، وذلك بسبب سيطرة الصابع الجبلي والتعابات على معظم الأراضي.

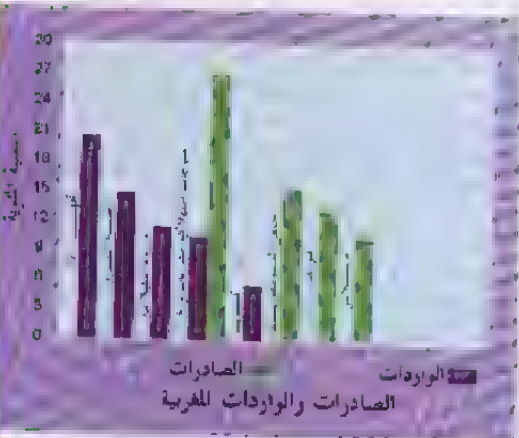
وتحتل زراعة القمح 30% من الأراضي الزراعية، إلى جانب الشعير 27%، ثم الذرة والحمضيات، والزراعات الصناعية كالطماطم وقصب السكر، وتوفر محاصيل هذه المنتجات الفلاحية نصيباً مهماً لسد حاجيات المملكة من المواد الغذائية. وتزدهر تربية المواشي في المملكة، بسبب توفر المراعي الواسعة والجيدة، حيث يقدر عددها بحو 30 مليون رأس، من بينها 18.3 مليون من الأغنام.

الصناعة: يغلب على الصناعة المغربية، طابع الصناعات التحويلية التي تستخدم الموارد النجمية والفلاحية، وخاصة تحويل الفوسفات إلى مشتقات مختلفة، وتصنيع المنتجات الفلاحية المحلية، إلى جانب الصناعة الكيماوية، والملابس، والصناعات التقليدية، وخاصة إنتاج الزراري.

الثروات المائية: يمتاز المغرب بتنوع موارده المعدنية، ولكنه يعتمد لموارد النفط والغاز، وأما خاماته المعدنية الأخرى فمنهكة،

وخاصة الفوسفات، حيث يوجد بالمغرب 65% من الاحتياطي العالمي لهذه المادة، والمغرب هو ثالث منتج، وأول مصدر له عالمياً. كما يتوفر المغرب على طاقات هامة من خام الحديد والرصاص، ويستخرج المغرب الطاقة الكهربائية الضرورية للإنتاج الصناعي والخدمات من الطاقة المائية، حيث تم بناء العديد من السدود العملاقة، لتوفير هذه الطاقة التي تعوض انعدام المحركات، كما يشكل الصيد البحري قطاعاً مهماً من الدخل القومي، حيث يوفر اتساع الواجهة الساحلية للمغرب، وخاصة على المحيط الأطلسي، إمكانات سمكية هائلة، حيث إذ يبلغ إنتاج الأسماك 600 ألف طن سنوياً.

التجارة الخارجية: يغلب على التجارة الخارجية للمملكة المغربية طابع التبعية، حيث تصدر المنتجات الأولية والزراعية قائمة المواد المصدرة للخارج، وحيث يحتل الفوسفات المركز الأول في التصدير إلى جانب خام الحديد، كما تمثل الحمضيات والمحاصيل الزراعية المبكرة مكانة متميزة في التصدير.





الزوارات المأجبة: يمثل مخفضات أهم اختراوات البيولوجية حيث يقدر الاحتياطي منه بحوالي 800 مليون طن، ولها صمم بزرع، أكبر صاجم المصفاة في المنطقة إضافة إلى خامات معدنية أخرى كالتخديد.



موريتانيا والصحراء الغربية
- طبعها -

الجمهورية التونسية



العاصمة: تونس 1722 000 نسمة
أهم المدن: سfax 232 000 نسمة
سوسة 140 000 نسمة
الغبروان 96 000 نسمة

تاريخ الاستقلال: 1956
النظام السياسي: جمهوري
المساحة: 163 610 كلم²
العملة: البوسنة : الدينار التونسي

التقسيم الطبيعي:

تقع تونس، شمال افقارة
الإفريقية، وتتركب بوجهها
الشمالية والشمالية الشرقية
على البحر المتوسط وبحدها
من الجنوب الغربي البحر
التيه، ومن الغرب الجزائر
وتشكل أهم معالمها
التضاريس من تلال
محموعة لينة هي.

السهول والشلال
الصحلية المنتشرة في المنطقة
الشمالية سهول سررت
وتوس والجرقة، وفي المنطقة
الشرقية سهول منخفضة، أما
التلال فهي نهاية السلال
البلية والأطلسية، جهة البحر.
- الجبال: وتشكل نهاية
الأطلس التلي في المغرب
الغربي، أهمها جبال الحمير
ومقعد.

- الصحراء وهي حوض
رسمي واسع، تتركب من بعض
الأحواض المتصلة ذات
التصريف الداخلي، أهمها
سط الحريد والفتح.

مناخ تونس يحلب عليه
مناخ البحر المتوسط في
الأجزاء الشمالية، والمناخ
القاري في المناطق الوسطى،
والمناخ الصحراوي في الجنوب.

السكان

عدد السكان عام 2000: 9 619 000 نسمة
الكثافة العامة: 58,8 نسمة/كلم²
التخصيب العامة: 2,6
معدل النمو: 2,5
وفيات الأطفال الرضيع لكل 1 000 مولود: 35
أجل الحياة: 66,7 سنة
نسبة التحضر: 64%

معدل الأمية: 36,3
توزيع العمالة على الأنشطة الاقتصادية:
32% في الزراعة
44% في قطاع المقام
28% في الصناعة
36% في الخدمات

مؤشر التنمية البشرية 2000: 0,703 (المرتبة 101)

الاقتصاد:

- المؤشرات الاقتصادية عام 2000:
لناج المحلي الخام الإجمالي: 19,193 مليار دولار
لناج المحلي الخام الفردي: 2000 دولارا.

- الموارد الاقتصادية:

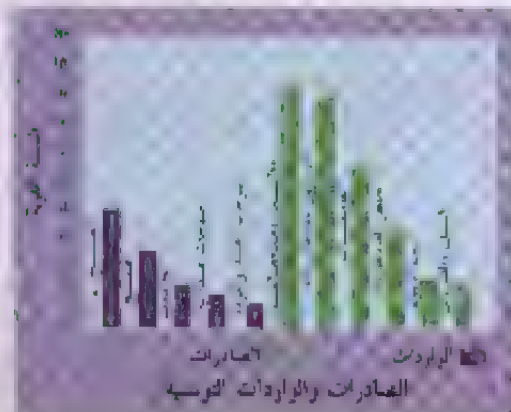
للزراعة: وتمت موطناً هاماً في اقتصاديات تونس، فهي تشغل
حوالي 32% من جملة العاملين، وتضمن 21% من قيمة الناج المحلي
الإجمالي، إلا أن الأرض الزراعية لا تمثل سوى 30% من جملة
مساحة البلاد، بسبب عدم ملائمة الظروف المناخية والطبيعية، وقلة
المياه الجارية والمياه الباطنية، ومركز أغلب الأراضي في المناطق
الشمالية والشرقية للحدودية للبحر المتوسط، حيث تنتشر الزراعات
الشجرية، وخاصة أشجار الزيتون، والعنب، والفاكهة، وتحتل زراعة
الحبوب 21% من جملة الأراضي المزروعة، كما تشكل لشجار
الزيتون البالغ عددها حوالي 30 مليون شجرة، مورداً اقتصادياً جيداً
لتونس، التي تحتل المرتبة الثانية عالمياً بعد اليونان، في تصدير زيت
الزيتون، بقيمة 86 مليون دولار سنوياً.

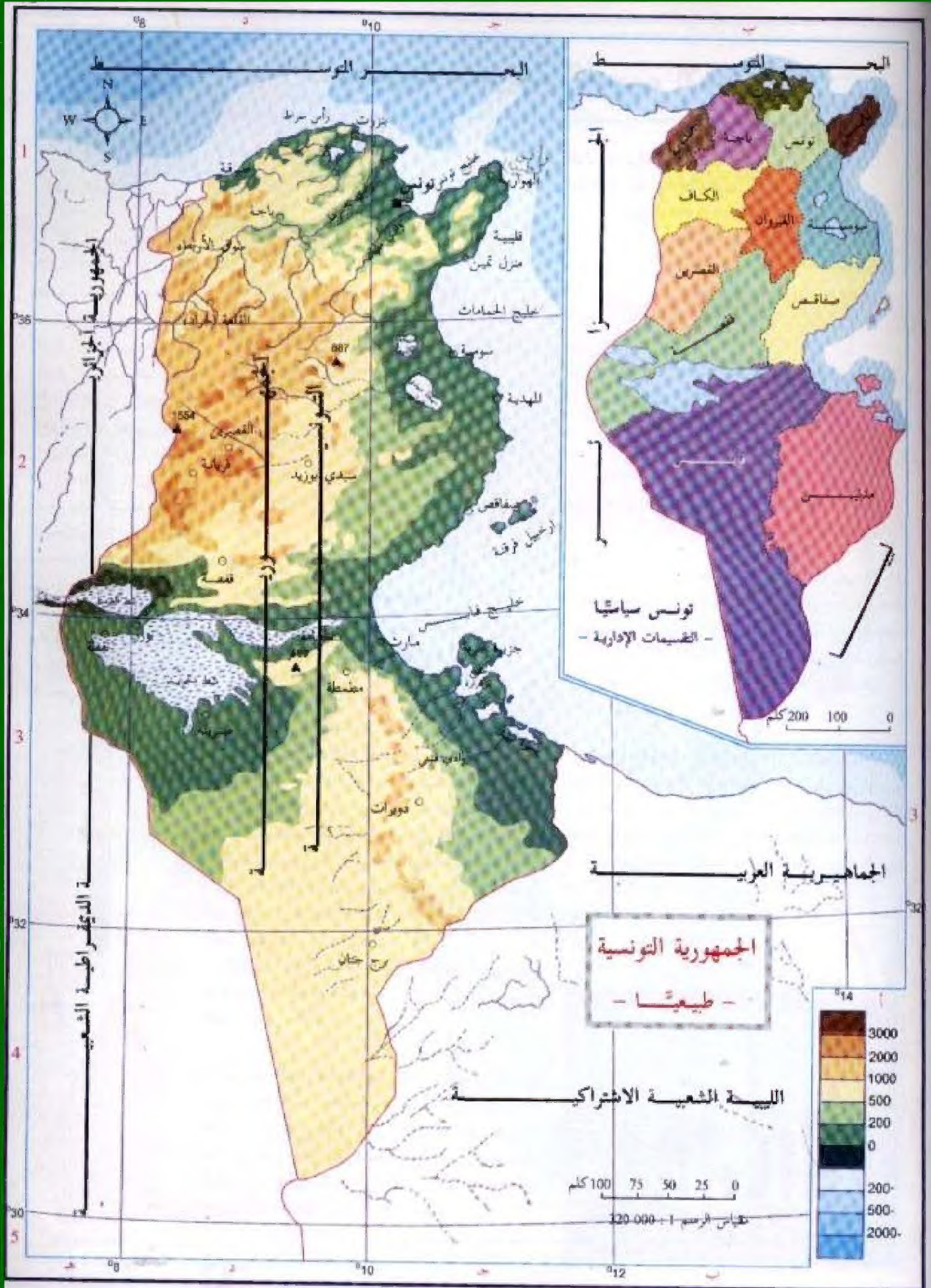
والإنتاج الزراعي عموماً محدود، ولا يفي بحاجيات السكان،
بسبب عدم تطوير طرق الزراعة بشكل مناسب، وضعف المروية.
والثروة الحيوانية بسيطة، ولا تتناسب مع إمكانيات البلاد، حيث
لا يزيد عددها عن 7 ملايين رأس، منها 5 ملايين رأس من الغنم،
تنتشر في المناطق الجنوبية والجنوبية الغربية في الأراضي السهيلة.

الصناعة: يشغل هذا القطاع 28% من جملة العاملين في البلاد،
ويساهم بحوالي 24% من قيمة الناج المحلي الإجمالي، وأهم
المنتجات الصناعية النسيج والمواد الفلاحية الغذائية.

الثروة الباطنية: وهي متعلقة بأعماق الفوسفات بإنتاج سنوي
تقريباً 6 ملايين طن، حيث تحتل تونس المرتبة السادسة عالمياً في
إنتاجه، ثم النفط بحوالي 5,2 ملايين طن سنوياً، والغاز الطبيعي
بـ 0,25 مليار متر مكعب سنوياً، حيث تكاد تونس تغطي حاجاتها
من هذه المواد، لكن مخزونها محدود، ولم تكتشف لها مصادر
جديدة.

التجارة الخارجية: تمثل الصادرات التونسية نحو الخارج حوالي
28% من الناج الإجمالي فقط. وهي تعتمد على مواد أولية أساسية،
معدنية وفلاحية، كخام الفوسفات والخصيبات، في حين تتوقف
الواردات، وخاصة من أفراد المغالية والصناعة، بما يجعل الميزان
التجاري يعاني من العجز، وهي سنة من سنوات الاعتماد المتبادل.





الجمهورية العربية الليبية الاشتراكية

العاصمة: طرابلس 1682 000 نسمة
أهم المدن: بنغازي 446 000 نسمة
مصراتة 350 000 نسمة
سبها 113 000 نسمة

تاريخ الاستقلال: 1951
النظام السياسي: جماهيري
المساحة: 1 759 540 كلم²
العملة الرسمية: الدينار الليبي

الخصائص الطبيعية:

تقع الجمهورية العربية الليبية الاشتراكية في شمال القارة الإفريقية، يحدها من الشمال البحر المتوسط، ومن الشرق مصر، ومن الجنوب الشرقي السودان والنيجر من الجنوب الغربي، وتشاد من الجنوب، ومن الغرب الجزائر، ومن الشمال الغربي تونس. الجمهورية الليبية بلد صحراوي، حيث تغطي الصحاري 84% من جملة مساحتها، وهي منطقة انتقال ومرور هام بين المغرب والشرق العربيين، وبين إفريقيا السوداء وإفريقيا البيضاء، ويتركز معظم سكانها على الشريط الساحلي.

- السكان

عدد السكان عام 2000: 5 114 000 نسمة
الكثافة العامة: 2,9 نسمة/كلم²
الخصوبة العامة: 3,8
معدل النمو: 3%
وفيات الأطفال الوضع لكل 1 000 مولود: 33,3
أمل الحياة: 75 سنة
نسبة التحضر: 86%

معدل الأمية: 21,9%
توزيع العمالة على الأنشطة الاقتصادية:
14% في الزراعة
10% في قطاع المناجم
16% في الصناعة
60% في الخدمات
مؤشر التنمية البشرية 2000: 0,760 (رتبة 72)

الاقتصاد

- المؤشرات الاقتصادية عام 2000:

إنتاج المحلي الخام الإجمالي: غير محدد
إنتاج المحلي الخام الفردي: 6860 دولارا

- الموارد الاقتصادية:

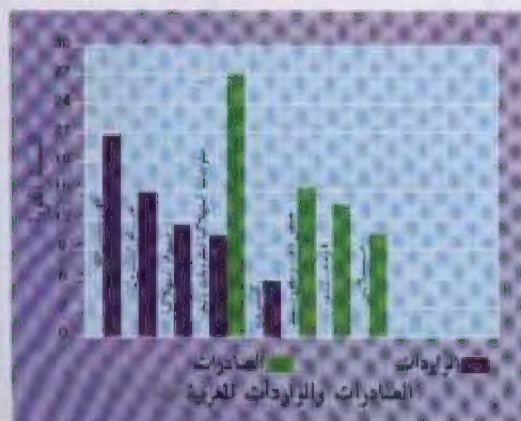
الزراعة: تعاني الفلاحة الليبية من ظروف طبيعية غير ملائمة لنشاط الزراعي، بسبب المناخ الصحراوي وقلة الموارد المائية وتبلغ مساحة الأراضي الصالحة للزراعة 8% من جملة مساحة البلاد، منها 240 000 هكتار أراضي مروية، وقد أنجزت الجمهورية مشروع النهر العظيم، الذي ينقل المياه الباطنية من الجنوب نحو المناطق الشمالية، لري حوالي 180 ألف هكتار، وتشغل الفلاحة في ليبيا 14% من جملة العاملين فيها، وتسهم بنحو 3% من الدخل القومي، وأهم للتوجات الزراعية: الشعير، والقمح، والخضار، والفواكه، والتمور، والزيتون.

وتحتل تربية المواشي مكانة جيدة في الاقتصاد الزراعي الليبي، حيث يبلغ عدد قطعان الماشية حوالي 6,5 مليون رأس، منها 5,6 ملايين رأس من الأغنام.

الصناعة: حققت الصناعة الليبية نتائج هامة، بفضل استخدامها للموارد الباطنية المحلية، خاصة النفط، حيث تشغل 16% من جملة العاملين، ويبلغ إنتاج معامل تكرير البترول 17 مليون طن/سنة، إضافة إلى إنتاج معامل البتروكيماويات في المرسى وبريقة ورأس لانوف، كما تمتاز الصناعة الليبية بإنتاج الإسمنت، ومنتجات التعدين، والمواد الغذائية.

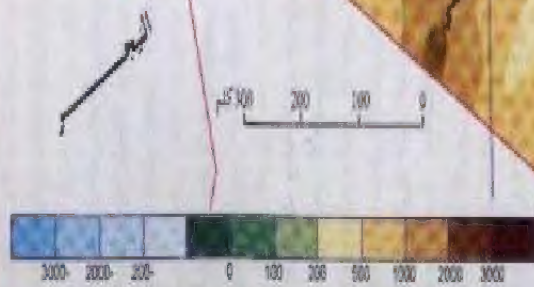
الثروات الباطنية: تشكل الثروات الباطنية أهم المقومات الاقتصادية في ليبيا، حيث تلعب دوراً أساسياً في ازدهار اقتصادها، مقارنة بقلة عدد السكان، ويعتبر النفط أهم موارد ليبيا الطبيعية، حيث تحتل به المرتبة 11 عالمياً من حيث الاحتياطي، وكذا بالنسبة للغاز، حيث تحتل به المرتبة الثامنة عالمياً من حيث الاحتياطي.

التجارة الخارجية: يظن على تجارة ليبيا الخارجية، تصدير النفط الذي يمثل 99% من جملة الصادرات، ويسهم بنحو 72% من الدخل القومي، أما الواردات فتشكل أساساً في المواد الغذائية بأنواعها المختلفة، وكذا التجهيزات، وتعاني الجمهورية الليبية منذ 1992/3/31 من حصار جوي مفروض عليها من الأمم المتحدة، وهو ما أثر سلباً على مبادلاتها وعلى قدرتها في ميدان الاتصال.



الجمهورية العربية
الليبية الشعبية
الإشراكية - ليبيا -

- 1 - الحبل الأخضر
- 2 - الفالغ
- 3 - بنغازي
- 4 - مصراته
- 5 - زليطن
- 6 - الخمس
- 7 - توهمة
- 8 - طرابلس
- 9 - العزوية
- 10 - الزاوية
- 11 - بنون
- 12 - الفاظ الخمس



الوطن العربي سياسيًا وطبيعيًا

- سياسيًا:

وجود قرار لمنظمة الأمم المتحدة، لتقسيم اسفقاء يحدد مصير هذا البلد مستقبلاً.

الخصائص الطبيعية:

ينقسم الوطن العربي إلى إقليمين تضاريسيين هامين، يمثلان وحدتين بنائيتين هما: القاعدة القديمة الصحراوية الكبرى، والمقر البيوي الأكي الهلالي.

أولاً - القاعدة القديمة العربية الصحراوية الكبرى: وتغطي أكبر أجزاء الوطن العربي، أي حوالي 12 مليون كلم²، وتمتد على شكل وحدة متكاملة، يقطعها منخفض البحر الأحمر، يسيطر عليها طابع الهضاب والسهول، وتنتشر على أطرافها المرتفعات الجبلية؛ وتقسّم هذا الإقليم التضاريسي إلى جزئين رئيسيين هما:

1 - القاعدة العربية: وتغطي الجزء الشرقي للقاعدة الأفريقية، يحدّها غرباً البحر الأحمر، وشمالاً البحر المتوسط، وجنوباً بحر العرب وخليج عدن، ومن الشرق وشمال الشرق الجبال الأتوائية التابعة للمقر الأكي الهلالي، ممثلة في جبال طوروس وكرديستان وزاغروس وجبال عمان، وتبلغ مساحتها حوالي 3 مليون كلم²، طولها من الجنوب نحو الشمال 3000 كلم، ومن الغرب نحو الشرق 1500 كلم. ومعظم أجزائها تغطي طبقات صخرية رسوبية، تتميز بتنوع تضاريسها التي يمكن تقسيمها إلى:

أ - الأقاليم الجبلية: وتغطي الأطراف الهامشية الغربية بمحاذاة البحر الأحمر، والشمال الغربية بجوار ساحل المتوسط، على شكل منظومات جبلية هي:

• منظومة الكتل القديمة: وتبدأ عند ساحل البحر الأحمر في باب المندب جنوباً، حتى منطقة مكة المكرمة شمالاً، وتمتد على طول 1000 كلم، ويتراوح ارتفاعها بين 2000 و3000م، ويطلق عليها اسم جبال اليمن وعسير، وتليها جبال الحجاز التي تبدأ عند منخفض مكة المكرمة حتى حدود الأردن، على طول 500 كلم، يتراوح ارتفاعها بين 500 و2000م، ثم جبال شبه جزيرة سيناء، بين خليجي العقبة والسويس جنوباً، حتى ساحل المتوسط شمالاً، أعلى ارتفاع بها جبل كاترين 2637م، تليها هضبة التيه العالية ذات التكوين الكلسي، بارتفاع متوسط بين 800 و1000م، وأخيراً في شمال سيناء عند ساحل المتوسط منطقة سهلية منخفضة، غنية بالترسبات والمياه العذبة، وتغلّ أغلب مناطق سيناء وأهم مدنها، العريش، وهي لمر البري بين المشرق العربي ومصر والمغرب العربي.

• منظومة الجبال الأتوائية الحديثة: وتضم جبال لبنان والأردن وفلسطين، ويتراوح ارتفاعها بين 1000 و1600م، وتمتد بمحاذاة ساحل البحر المتوسط في سوريا ولبنان، وتراجع إلى الداخل في شرق الأردن وفلسطين، وأهم العناصر التضاريسية في هذه المنظومة:

- الجبال الشمالية السورية: وهي قليلة الارتفاع بين 1000 و1200م، وأكبر جزء منها يتكون من جبال العلويين على طول 175 كلم، بين نهر الكبير جنوباً، والحدود التركية شمالاً، وتليها الجبال اللبنانية السورية على طول 200 كلم بين نهر الكبير في الشمال والنبطاني في الجنوب؛ وهذه الجبال أكبر جبال بلاد الشام ارتفاعاً، حيث يتراوح ارتفاعها بين 2000 و2500م، وتتخللها منخفض القنّاق وهضبة بعلبك، وأعلى ارتفاع بها القرنة السوداء 3088م.

- الجبال الأردنية الفلسطينية والمغربية: على طرفي البحر الميت وغور الأردن، ومن خليج العقبة حتى أقدم جبل الشيخ شمالاً، ويتراوح ارتفاعها بين 1000 و2000م، ويغلب على تكوينها صخور غرانيتية.

عدد الدول:

24 دولة

المساحة:

14 052 204 كلم²

أكبر الدول مساحة (السودان):

2 305 813 كلم²

أصغر الدول مساحة (بحرين):

692 كلم²

السكان: تقديرات 1991:

230 مليون نسمة

أكبر الدول عدداً في السكان (مصر):

68 344 000 نسمة

أصغر الدول عدداً في السكان (قطر):

591 000 نسمة

أهم المدن: القاهرة (مصر):

9 690 000 نسمة

بغداد (العراق):

3 845 000 نسمة

الاسكندرية (مصر):

2 893 000 نسمة

الجزائر (الجزائر):

2 423 694 نسمة

الدار البيضاء (المغرب):

3 200 000 نسمة

- الموضع: يحتل الوطن العربي وسط العالم القديم، بين خطي عرض 38° (شمال العراق) و4° شمالاً (جنوب السودان)، كما تمتد إلى جنوب خط الاستواء، بحوالي درجتين، وبين خطي طول 60° شرق غرينتش (غرب مسقط في عمان)، و17° غرب غرينتش (عند موريتانيا على ساحل المحيط الأطلسي).

ويبلغ أطول امتداد للوطن العربي من الشرق إلى الغرب، حوالي 7000 كلم، ومن الشمال إلى الجنوب، حوالي 3000 كلم.

وتحيط بالوطن العربي بحار ومحيطات مهمة، لها قيمة استراتيجية حساسة في ملايين الاتصالات والمبادلات التجارية العالمية، وفي انعكاساتها العسكرية والأمنية، حيث يحده المحيط الأطلسي غرباً، والمحيط الهندي جنوب شبه جزيرة العرب وسواحل الصومال، والبحر الأبيض المتوسط شمالاً، من سواحل سوريا ولبنان، حتى شمال إفريقيا عند جبل طارق، والبحر الأحمر يقسم الوطن العربي إلى جزء آسيوي وآخر إفريقي؛ هذه المميزات الموقعية الفريدة تعضي على الوطن العربي أهمية إستراتيجية وسياسية واقتصادية حيوية متميزة، تمتد جذورها إلى العصور القديمة، حيث كان الوطن العربي مهد معظم الحضارات القديمة، وأصبح حديثاً نقطة التقاء وجسراً يصل بين قارات العالم القديم، وبؤرة تتحكم في أهم طرق الاتصالات العالمية، براً وبحراً، وجوّاً، بين أوروبا وإفريقيا من جهة، وبين أمريكا الشمالية والشرق الأقصى من جهة ثانية، بفضل سيطرته على أهم الممرات البحرية العالمية، كقناة السويس، وباب المندب، وجبل طارق، ومضيق هرمز؛ هذه الخصائص المتميزة والنادرة جعلت الوطن العربي منذ القدم محط العديد من الأطماع العالمية.

يحتل الوطن العربي، الصنطرة عالمياً من حيث المساحة، وذلك بعد تفكك الاتحاد السوفييتي الذي كان يحتل المرتبة الأولى، حيث يغطي 14 052 204 كلم²، 74% منها في إفريقيا، و26% الباقية في آسيا؛ ويبلغ عدد الدول العربية 24 دولة، 12 دولة منها في إفريقيا، و12 دولة في آسيا؛ وتنوع الأنظمة السياسية للدول العربية، بين الأنظمة الملكية، وعددها 8 دول، والأنظمة الجمهورية وعددها 16 دولة، ولا تزال دولتان، هما فلسطين والصحراء الغربية تعانيان من مشاكل سياسية، حيث شهدت الأولى، قيام الحكم الوطني الفلسطيني على جزء من الأراضي التي احتلتها إسرائيل، في قطاع غزة وبعض أجزاء الضفة الغربية، كان آخرها مدينة الخليل، في حين لا تزال الصحراء الغربية محط نزاع على السيادة بين المغرب وجبهة البوليزاريو، مع